حكايات ابن الفخار النحوية والصرفية

(جمعاً ودراسةً)

إعداد

د/يحيا كمال حلمي السيد عيسى

المدرس في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفضل من أُرْسِلَ إلى البشرية ، وخير من نطق بالعربية وبعد ...

فإن علم العربية من أسمى العلوم قدرًا ، وأنفعِها أثرًا ، وقد لقي عناية فائقة من العلماء في مختلف العصور ، وقد برز كثير منهم في علم النحو ، ومنهم : الإمام محمد بن علي بن أحمد الخولاني الأندلسي ، الذي يكنى بأبي عبد الله بن الفخار ، وهو أحد علماء القرن الثامن الهجري ، فقد تصدّر الشيخ لشرح جمل الزجاجي ، وهو شرح نفيس يتميز بغزارة المادة النحوية، وجمع الآراء ، وكثرة التعليلات.

ومما لفت نظري في هذا الشرح ، ذلكم المنهج الذي سلكه ابن الفخار فيه ، فكان يورد حكايات نحوية أو صرفية وقعت له أو حضرها أو سمعها ، لها علاقة بما هو بصدده من مسائل ، وهى بمثابة (مجالس المذاكرات) كما عبّر في شرحه (١).

ووجدت أيضا تلميذه الشاطبي ينقل عنه حكايات سمعها منه ، منها ما ذكره الشيخ في شرحه على الجمل ، ومنها ما لم يذكره ، وقد رأيتُ أن أجمعها كلَّها وأدرسَها في بحث بعنوان : حكايات ابن الفخار النحوية والصرفية (جمعًا

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٧ .

ودراسةً) ؛ لطرافتها ، ففيها بسطٌ وتعليلٌ ، وفصلٌ للقضية بين المختلفين ، وفيها ضربُ المسائل بعضها ببعض ، والاتساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها ، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة ، والنكت المجتلبة المنقولة عن تلاميذه وعنه وعن شيوخه .

وكنتُ أبدأُ الحكاية بوضع عنوان مناسب لها ، فأتبعه نصها وأحققها ، ثم أدرسها دراسة تحليلية ممهدا لهذه الدراسة بتمهيد موجز ، وموضحا رأي ابن الفخار في الحكاية ، ومبينًا حجته إن أظهر ذلك ، وكان ترتيبي للحكايات في المبحثين على حسب ورودها في شرح الجمل لابن الفخار ، ثم على حسب ورودها عند غيره نقلا عنه.

ومن الدراسات السابقة في شرح ابن الفخار – فيما أعلم – ما يأتي :

١-أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، رسالة دكتوراه للدكتور/ حماد بن محمد حامد الثمالي ، إشراف الدكتور / محمود محمد الطناحي ،جامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٩/١٤١٠ هـ ، والأمانة العلمية تقتضي أن أقول : إن المحقق ذكر فيما ذكر من منهج ابن الفخار أنه كثيرًا ما يورد بعض الحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها حسب ما يمليه الموضع الذي يعالجه من شرحه ، مشيرًا إلى جملة منها في الشرح دون التعرض لدراستها.

٢-اختيارات ابن الفخار في الجزء الأول من شرحه على الجمل (جمعًا ودراسةً) ، بحث مرجعي للأستاذ الدكتور / أحمد عيد عبد الفتاح حسن ، الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م ، ولم يتعرض في دراسته إلى ذكر أو دراسة أيّ من هذه الحكايات.

٣-شرح جمل الزجاجي بين يحيى بن حمزة العلوي – ت ٧٤٩ هـ – وابن الفخار – ت ٧٥٤ هـ – دراسة موازنة ، رسالة دكتوراه للباحث / حسين يوسف اليوسف ، وهي رسالة مودعة بكلية اللغة العربية بالقاهرة عام ٢٠١٣ م ، برقم (٦٧٢٦) ، ذكر فيها أن مما انفرد به ابن الفخار في منهجه : إيراده بعض القصص والحكايات التي وقعت له أو حضرها أو سمعها .....(١) ، مستدلًا على هذا بحكاية واحدة هي : (إثبات العلامة في العدد (ثلاثة) من قوله تعالى : "ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"(٢).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس فنية.

المقدمة : ذكرت فيها سبب اختياري لهذا الموضوع ، والمنهج الذي سرت عليه فيه ، والدراسات السابقة.

والتمهيد : يتناول حياة ابن الفخار وآثاره ، والتعريف بالحكاية لغة واصطلاحًا.

والمبحث الأول : الحكايات النحوية.

والمبحث الثاني : الحكايات الصرفية.

---

(١) انظر ص ٦٠٦ من الرسالة.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والخاتمة : تشتمل على أهم نتائج البحث التي بدت لي من خلال الدراسة .

والفهارس : تتضمن فهرسا للآيات القرآنية ، وفهرسا للقراءات ، وفهرسا للأحاديث النبوية ، وفهرسا للأشعار ، وقائمة بالمصادر ، وفهرسا لمحتويات البحث.

واللهَ – تعالى – أسألُ أن يهديني إلى الصواب ، إنه هو الكريم الوهاب.

التمهيد

أولًا : ابن الفخار ، حياته وآثاره

١ - نسبه وشهرته وكنيته :

هو مُحَمَّد بن عَليّ بن أَحْمد الْخَولَانِيّ (١) ، ويعرف بِابْن الفخار ، وبالإلبيري (٢) النَّحْوِيّ ، أو البيري – بفتح الباء وإسكان الياء آخر الحروف وبالراء – نسبة إلى بيرة (٣) ، وكنيته : أَبُو عبد الله (٤).

٢- حياته العلمية :

ابن الفخار ذو شخصية علمية واسعة ،كثيرة المعارف ، متعددة الجوانب والأنحاء ، جذورها ضاربة متأصلة في كثير من العلوم والفنون ، فإلى جانب إمامته في الْعَرَبيَّة ، كَانَت لَهُ مُشَاركَة أيضا فِي القراءات ، وَالْفِقْه، وَالْعرُوض ،

---

(١) نسبة إلى قبيلة خولان في بلاد اليمن ، وكان بإلبيرة منهم : بنو نجيح بن سالم بن موسى بن عيسى بن هانئ بن مسلم بن هانئ بن مسلم بن أبي مسلم الخولاني. انظر : جمهرة أنساب العرب ٤١٨/٢.

(٢) وإلبيرة بهمزة قطع مكسورة ، بوزن إخريطة وكبريتة ، وبعضهم يقول : يلبيرة، وربما قالوا : لبيرة ، وهي كورة كبيرة من الأندلس ، وأرضها كثيرة الأنهار والأشجار وفيها عدة مدن منها : قسطيلية وغرناطة وغيرهما ، وفي أرضها معادن ذهب وفضة وحديد ونحاس. انظر : معجم البلدان ٢٤٤/١.

(٣) انظر : غاية النهاية ٢٠٠/٢ .

(٤) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٠/٢ ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣٠٩/٥، وبغية الوعاة ١٧٤/١، وشذرات الذهب٨ /٣٠٠.

وَالتَّفْسِير ، وخطب بالجامع الْأَعْظَم ، وتصدر للتدريس بِالْمَدْرَسَةِ المنصورية ، وَقل فِي الأندلس من لم يَأْخُذ عَنهُ من الطلاب ، فخرّج، ودرّب، وأقرأ، وأجاز، لا يأخذ على ذلك أجرا وخصوصا فيما دون البداية، إلّا الجراية المعروفة(١).

٣ - صفاته وثناء العلماء عليه :

قال لسان الدين بن الخطيب : كان – رحمه الله – فاضلا ، تقيّا، منقبضا ، عاكفا على العلم ، ملازما للتدريس ، إمام الأئمّة من غير مدافع ، مبرّزا أمام أعلام البصريّين من النّحاة ، منتشر الذكر ، بعيد الصّيت ، عظيم الشهرة ، مستبحر الحفظ ، يتفجّر بالعربية تفجّر البحر، ويسترسل استرسال القطر ، قد خالطت دمه ولحمه ، لا يشكل عليه منها مشكل ، ولا يعوزه توجيه ، ولا تشذّ عنه حجّة ، جدّد بالأندلس ما كان قد درس من لسان العرب ، من لدن وفاة أبي علي الشلوبين ، مقيّم السوق على عهده ، وكان مقتصدا في أحواله ، وقورا ، مفرط الطّول ، نحيفا ، سريع الخطو ، قليل الالتفات والتعريج ، متوسط الزّي ، قليل الدّهاء والتّصنّع ، غريب النّزعة ، جامعا بين الحرص والقناعة (٢).

---

(١) انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣٠٩/٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٢٢/٣.

(٢) انظر : الإحاطة٢٢/٣.

ومن الأوصاف التي وصف بها الشيخ ابن الفخار : الأستاذ ، وإمام الجماعة ،وسيبويه الصناعة (١) ، وأيضا : الأستاذ الأوحد المقرئ ، والخطيب البارع ، وخاتمة النحاة والقراء بالأندلس (٢).

٤ – آثاره :

لم تذكر كتب التراجم مؤلفاتٍ لابن الفخار ، رغم أني استعرضت كثيرًا منها ، ويبدو أنه كان مُجِيزا أكثر منه مؤلفًا ، فقد قال لسان الدين ابن الخطيب في ترجمته له : "قرأت عليه القرآن ، وكتابي الجمل والإيضاح"(٣)، فليس بين أيدينا مؤلفاتٌ لابن الفخار سوى شرحه على الجمل.

٥ - شيوخه :

تتلمذ ابن الفخار على يد كثير من العلماء ، وسمع من عدد من الشيوخ، وانتفع بما لديهم من مختلف العلوم والمعارف ، ومنهم :

١ – إِبْرَاهِيم بن أَحْمد بن عِيسَى الغافقي الاشبيلي ، يكنى أَبَا إِسْحَاق، وَيعرف أَيْضا بنسبته إِلَى غافق ، شيخ النحاة والقراء بسبتة ، وَلِي الْقَضَاء

---

(١) ينظر : الإحاطة ٢٧٤/١.

(٢) انظر : غاية النهاية ٢٠٠/٢ .

(٣) انظر : الإحاطة٢٣/٣.

بسبتة نِيَابَة ، ثمَّ اسْتِقْلَالا ، وَتُوفِّي قَاضِيا – رَحمَه الله – آخر شهر ذِي الْقعدَة سنة ست عشرة وسبعمائة من الهجرة (١).

٢ – عبد الْمُهَيْمِن بن مُحَمَّد بن عبد الْمُهَيْمِن بن مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن عبد الله الْحَضْرَمِيّ ، أَبُو مُحَمَّد ، تفنن في الْعَرَبيَّة والحديث والتاريخ واللغات وَالْعرُوض ، ولد بسبتة سنة سِتّ وَسبعين وسِتمِائَة، وَمَات بتونس سنة تسع وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة من الهجرة(٢).

٣ – قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري ، نزيل سبتة ، يكنى أبا القاسم قال: والشاط : اسم لجدي وكان طوالاً فجرى عليه هذا الاسم، أقرأ عمره بمدينة سبتة : الأصول والفرائض ، وكان موفور الحظ من الفقه ، حسن المشاركة في العربية ، كاتباً مترسلاً ريانا من الأدب ، له نظر في العقليات ، ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٣).

٤– محمد بن عبد المنعم الصّنهاجي الحميري ، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن عبد المنعم، من أهل سبتة ، أخذ عن الأستاذ أبي إسحاق الغافقي ، وتوفي سنة خمسين وسبعمائة من الهجرة (٤).

---

(١) انظر : تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) للمالقي الأندلسي ص ١٣٤ ، والإحاطة٣/٢٣.

(٢)انظر : بغية الوعاة ٢/١١٦ ، ١١٧.

(٣)انظر : الديباج المذهب ٢/١٥٢ ، ١٥٣ ، والأعلام ٥/١٧٧.

(٤)انظر : الإحاطة ٣/١٠١ .

إلى غير ذلك من شيوخ ابن الفخار الذين ذكرهم محقق شرح الجمل الدكتور / حماد بن محمد حامد الثمالي في قسم الدراسة (١).

٦ - تلاميذه :

ذكر ابن الخطيب في الإحاطة أن ابن الفخار قلّ في الأندلس من لم يأخذ عَنهُ من الطلاب ، فخرّج، ودرّب، وأقرأ، وأجاز ، ومنهم :

١ – إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ، الشهير بأبي إسحاق بالشاطبي ، كان أصوليا مفسرا ، فقيها محدثا ، لغويا بيانيا ، أخذ عن ابن الفخار ولازمه حتى مات ، من مؤلفاته :شرح ألفية ابن مالك المعروف بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، وله في الأصول الموافقات ، والاعتصام ، توفي سنة تسعين وسبعمائة من الهجرة (٢) ، وقد قال عن ابن الفخار : " أستاذي وأستاذ أساتيذي"(٣).

٢– أحمد بن أبي سهل بن سعيد بن أبي سهل الخزرجي ، يكنى أبا جعفر ، قرأ ، واجتهد، وحصّل ، ولازم الأستاذ أبا عبد الله الفخّار وغيره من أهل عصره ، ذكر ابن الخطيب أنه لا زال حيا حين تأليف الإحاطة (٤) .

---

(١) انظر : أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل / قسم الدراسة ص٢١ –٢٤ .

(٢) انظر : نيل الابتهاج ص٤٦ –٥٠ ، والأعلام ٧٥/١ ، وإيضاح المكنون ١٢٧/٢ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٣٣٢/٩ .

(٤) انظر : الإحاطة ٥٩/١ .

٣- فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي ، يكنى أبا سعيد ، من أهل غرناطة (١) ، إليه مرجع الفتوى ببلده ؛ لغزارة حفظه ، وقيامه على الفقه ، واضطلاعه بالمسائل ، إلى المعرفة بالعربية واللغة ، أخذ العربية عن ابن الفخار ، ولد سنة إحدى وسبعمائة ، وتوفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

إلى غير ذلك من تلامذة الشيخ ، فقد أورد منهم محقق شرح الجمل تسعة عشر تلميذا(٢).

٧ - وفاته :

لم تأت كلمة المؤرخين واحدة في تحديد وفات ابن الفخار ؛ فهناك ثلاثة تواريخ لوفاته ، وهي تتراوح ما بين عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة ، وستة وخمسين وسبعمائة.

التاريخ الأول : ذكره ابن الجزري ، وهو يوم الثلاثاء السادس من صفر سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة (٣).

التاريخ الثاني : ذكره لسان الدين ابن الخطيب ، وهو ليلة الاثنين الثاني عشر من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة (٤).

---

(١) انظر : الإحاطة ٢١٢/٤ ، ٢١٣ ، وطبقات المفسرين للداوودي٢٩/٢ ، ٣١.

(٢) انظر : أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية / قسم الدراسة ص٢٥ – ٣٤ .

(٣) انظر : غاية النهاية ٢٠٠/٢ ، ٢٠١.

(٤) انظر : الإحاطة ٣ /٢٣ .

التاريخ الثالث : نجده عَرَضًا عند أبي إسحاق الشاطبي ، وهو في الحقيقة ليس تاريخا لوفاة ابن الفخار وإنما يدل على أنه كان حيا في سنة ست وخمسين وسبعمائة.

قال الشاطبي : "أنشدني الفقيه الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار – رحمه الله – وقال : أُلقي إليّ في سرى بيت لم أسمعه قط في السادس عشر من رجب عام ستة وخمسين وسبعمائة...."(١) ، فهذا التاريخ يدل على أن ابن الفخار كان حيا في هذا التاريخ.

---

(١) انظر : الإفادات والإنشادات ص ١٤٣ .

ثانيًا : التعريف بالحكاية

في اللغة يقال : حكَى ، يَحكِي ، احْكِ ، حِكايةً ، فهو حاكٍ ، والمفعول محكِيّ ، وحَكَي الخبرَ : رواه وقصَّه ، وَحكيتُ عنهُ الكلامَ حِكايَةً : نَقَلْتُه ، وحكوته لغة (١).

وفي الاصطلاح : الحكاية نتيجة مجلسٍ علمي ، وَيُعْنى به : اجتماع رجلين أو أكثر للحديث في مسألة علمية ، وَرُبّمَا وُجِدَ حَكَمٌ يفصل بينهما ، وربما كان الحديث بحضرة أمير أو وزير أو طلاب علم ، وهذه المجالس إما على سبيل المناظرات ، وإما على سبيل الاستفهام.

وتبدأ الحكاية عند ابن الفخار بنحو : (سمعتُ مِنْ) ، أو (وحُكِيَ أنّ) ، أو (سُئِل شيخنا) ، أو (وحضرتُ بمدينة فاس مجلسًا) ، أو (وماشيتُ يومًا جماعة من الأصحاب) ، أو (خبر في المسألة) ، إلى غير ذلك من العبارات.

---

(١) انظر : تاج العروس ، والمصباح المنير مادة (ح ك ي) ، والأفعال لابن القطاع ٢٦٧/١.

المبحث الأول
(الحكايات النحوية)

الحكاية الأولى

علة جمع زوائد الفعل المضارع في (أنيت) خاصة

يقول الزجاجي في الجمل في باب الأفعال :"والمستقبل ما حَسُنَ فيه غد، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع" (١).

بعد أن تعرض ابن الفخار لشرح ما ذكره الزجاجي قال: "مسألة : سمعت من لفظ الأستاذ أبي عبد الله بن هاني (٢) – رحمة الله عليه – في هذا الموضع أن بعض أهل العلم والوجاهة سأل أبا علي الشّلَوْبِيْن (٣) أن يقرأ عليه (الجمل) فاستصغر له ذلك ، وحضّه على قراءة سيبويه ، فأبى إلا ما سأل عنه ، فأسعفه ، فلما بلغ هذا الموضع من (الجمل) ألقى إليه الأستاذ ما يُلقَى في العادة إلى الغلمان ؛ إذ كان ذلك من جملة مطلبه ، فلما فرغ الأستاذ من كلامه قال له : يا سيدي ، لو كان جَمَعَ تلك الزوائد بلفظ (أنيتُ) لكان أنسب ؛ ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله ، فالهمزة في موضع واحد وهو

---

(١) انظر : الجمل للزجاجي ص٧ .

(٢) هو محمد بن علي بن هاني اللّخمي السّبتي ، يكنى أبا عبد الله ،وكَانَ عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ ، شرح التسهيل لِابْنِ مَالك وغيره ، توفي سنة ٧٣٣ هـ . انظر : الإحاطة ١٠٨/٣ ، الدر ر الكامنة ٣٤٧/٥.

(٣) هو : أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، المعروف بالشلوبيني الأندلسي الإشبيلي النحوي ، شَرَحَ المقدمة الجزولية شرحين كبيرًا وصغيرًا، وله كتاب في النحو سماه "التوطئة " ، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢هـ ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ ، والشَلَوْبِيْن بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر. انظر : وفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، ٤٥٢.

: فعل المتكلم وحده ، والنون في موضعين وهما : فعلا الاثنين والجماعة ، والياء في أربعة مواضع وهي : أفعال الغائب، والغائِبَيْنِ ، والغائِبِيْنَ ، والغائبات ، والتاء في ثمانية مواضع وهي : أفعال المخاطب ، والمخاطَبَيْنِ ، والمخاطَبِيْنَ ، والمخاطبة ، والمخاطَبَتَيْنِ ، والمخاطبات ، والغائبة ، والغائِبَتَيْنِ ، فاستحسنه الشلوبين(١) ، وإن لم يكن ذلك لازما ؛ لأن الغرض حصل دونه ، والله أعلم"(٢).

---

(١) ودليل ذلك : أنه عند حديثه عن حروف المضارعة في التوطئة ذكر(الهمزة ثم النون ثم الياء ثم التاء) ، أي مُرَتِّبَة على لفظ : (أنيت). انظر : التوطئة ص١٣٩،١٤٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٧٣ ،٧٤ ، وانظرها في الإفادات والإنشادات ص١٢٨ ، ونفح الطيب ٣٧٨/٥.

الدراسة

حدُّ المضارع : ما كانَ في أولهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ(١)، وهذه الزوائد تسمى أحرف المضارعة ، واستعمالاتها على النحو الآتي:

= الهمزة للمتكلم عن نفسه وحده مذكرا كان أو مؤنثا ، نحو : (أُقْسِمُ).

= والنون للمتكلم ومعه غيره ، نحو:(نقوم) ، وللمفرد المتكلم المعظم نفسه ،كقول من يعظم نفسه : (نحن نفعل كذا).

= والياء للغائب المذكر مطلقا ، أي : سواء أكان مفردا، نحو : (يقوم) ، أم مثنى ، نحو : (يقومان) ، أم جمعا، نحو : (يقومون) ، وكذلك جمع الغائبة ، نحو : (الهندات يقُمْنَ).

= والتاء للمخاطب مطلقا ، أي : سواء أكان مذكرا أم مؤنثا ، وسواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعا .

نحو قولك للمفرد المذكر : (تقوم يا زيد) ، وللمثنى المذكر : (تقومان يا زيدان) ، وللجمع المذكر : (تقومون يا زيدون).

---

(١) انظر : الحدود في علم النحو ص٤٤٢.

ونحو قولك للمفردة المؤنثة : (تقومين يا هند) ، وللمثنى المؤنث : (تقومان يا هندان) ، وللجمع المؤنث : (تقُمْنَ يا هندات).

وأيضا تقول للمفردة الغائبة : (تقوم هند) ، وللغائِبَتَيْنِ : (تقوم الهندان)(١).

-أما عن نظم هذه الزوائد في لفظ واحد فقد اختلف نظمها عند العلماء بتقديم بعض الأحرف وتأخير الأخرى.

١- فمنهم من جمعها بلفظ (أنيت) أي : أدركتُ ، ومن هؤلاء :

=الأُبذيّ في كتاب (الحدود) حيث قال :

"حدُّ المضارع : ما كانُ في أولهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ، يجمعُها قولُك: "أنيت"(٢) ، ومنهم ابن آجروم (٣) ، وأيضا يحيى بن نور الدين العمريطي - المتوفى : بعد ٩٨٩هـ - في الدرة البهية نظم الآجرومية حيث قال :

وَافْتَتِحُوا مُضَارِعاً بِوَاحِدِ ... مِنَ الحُرُوفِ الأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ

هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وتَا ... يَجْمَعُهَا قَوْلِي أَنَيْتُ يَا فَتَى

---

(١) انظر:التوطئة ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، البسيط في شرح الجمل ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

(٢) انظر : الحدود في علم النحو ص٤٤٢.

(٣) انظر : متن الآجرومية ص١٠ .

٢-ومنهم من جمعها بلفظ (نأيت) أي : ابتعدتُ ، ومن هؤلاء : الحريري في (ملحة الإعراب) حيث قال :

وَالأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ الْمُتَابَعَهْ ... مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ الْمُضَارَعَهْ

وَسِمْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ ... فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ(١).

ومنهم أيضا ابن الحاجب والرضيّ وابن هشام الأنصاري (٢) .

٣-ومنهم من جمعها بلفظ :(نأتي) كابن مالك (٣).

٤- ومنهم من جمعها بلفظ : (أَتَيْنَ) ، أو (تَنِيَأ) كالأصفهاني (٤).

فالحاصل مما سبق : أن من عادة الْمُصَنِّفين ؛ تسهيلا أن يجمعوا المتناثر في كلمة أو جملة ؛ لأنه أدعى لحفظه ، وعدم تفلته.

وقد استحسن الشلوبين جمعها في لفظ (أنيت) - كما حكى ابن الفخار - بعد قول الطالب المتعلِّم له : "يا سيدي ، لو كان جَمَعَ تلك الزوائد بلفظ (أنيت) لكان أنسب ؛ ليكون كل واحد منها تضعيف ما قبله..... فاستحسنه الشلوبين".

---

(١) انظر : ملحة الإعراب ص ٣٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١١/٤، ومغني اللبيب ص٨٧٦ ، وشرح قطر الندى ص٢٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦٨/١ ، وشرح التسهيل ١٧/١ .

(٤) انظر : شرح اللمع للأصفهاني ص١٩٤ .

أما ابن الفخار فقد رأى أن هذا الترتيب ليس لازما ؛ لأن الغرض حصل دونه ، أي : استعمالها كزوائد للمضارع حاصل دون ترتيب أحرف المضارعة على لفظ : (أنيت) خاصة.

ومن الجمال في هذه الحكاية وجاهة التعليل الذي ذكره ابن الفخار نقلا عن هذا الطالب المتعلم ، فلم أجده فيما اطلعت عليه من مؤلفات ، وإن كنت أرى – أيضا – أن هذا الترتيب ليس لازما كما ذهب الشيخ ابن الفخار.

الحكاية الثانية

حكم إيلاء الاسم لـ (هل) إذا كان في حيزها فعل مشتغل بضمير

قال ابن الفخار عند حديثه عن المفعول به بالنظر إلى تقديمه وتوسيطه وتأخيره : "....وقسم يتوسط ويتأخر ولا يتقدم : وذلك مع أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ما عدا (إنْ) والهمزة ، كقولك : (هل ضرب زيدٌ عمرًا ؟ ، وهل ضرب عمرًا زيدٌ ؟) ؛ لأن هذه الأدوات لا يضر بعدها الفعل ، ولا يفصل بينها وبينه إلا في الشعر.

وحُكِي أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه ألقى هذه المسألة على طلبته فقال : كيف يقال : (هل زيدٌ ضربته ، أو هل زيدًا ضربته) رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالابتداء ؛ إلحاقا لـ (هل) بالهمزة ، والتزم قوم النصب بإضمار فعل ؛ ليليها الفعل في التقدير ؛ لأنها ليس لها تصَرُّف الهمزة ؛ لأنها دخيلة في الاستفهام ، والهمزة فيه أصلية ، فَصَوّب الشيخ هذا الاحتجاج وخَطّأ الأول ، وكان إذ ذاك بالحضرة بعض المشارقة فقال : كل هذا خطأ ، وأخرج المسألة من كتاب سيبويه (١) على ما ذكرناه آنفا ، فَبُهِتَ الشيخ ، ولا توفيق إلا بالله"(٢).

---

(١) انظر : الكتاب ٩٩/١.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٤ ، وانظرها في المقاصد الشافية ٨٥/٣.

الدراسة

الاسم في جملة الاستفهام – التي فيها فعل – إما أن يكون قبله أو بعده، وبناء على ذلك يختلف حكمه الإعرابي ما بين لزوم الرفع فيه ، أو جواز الوجهين الرفع والنصب ، على حسب أداة الاستفهام المستفهم بها ، وهاك التفصيل :

الاستفهام على قسمين :

أحدهما : أن يكون بالهمزة .

والثاني : أن يكون بغيرها كـ (هل ، ومتى ، وكيف ، وأين) .

فإن كان الاستفهام بالهمزة ، فإن الاسم يقع قبلها وبعدها :

فإن كان قبلها نحو : (زيدٌ أضربته ؟) فلا يكون فيه إلا الرفع بالابتداء ، ولا يجوز فيه النصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر ؛ لأنه لا يفسِّر إلا ما يصح أن يعمل ، وما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله .

وإن كان بعد الهمزة ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون رفعا بالابتداء ، والجملة التي بعده خبره .

والثاني : أن يكون محمولا على فعل مضمر يفسره الظاهر ، ويكون إعرابه على حسب ضميره أو سببه ، فإن كان فاعلا كان هو فاعلا بإضمار الفعل المتروك إظهاره فنحو: (أزيد قام ؟) يجوز أن يكون (زيد) مرفوعا بالابتداء ، ويجوز أن يكون مرفوعا بإضمار فعل .

وإن كان مفعولا به كان هو مفعولا به منصوبا بالفعل المضمر، فنحو:(أزيد ضربته ؟) يجوز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل .

والوجه الثاني أجود من الأول ، أي إن حمله على الفعل المتروك إظهاره أجود من رفعه بالابتداء ؛ لأن الاستفهام أولى بالفعل من جهة أنه يقع على المعاني دون الأشخاص .

وإن كان الاستفهام بغير الهمزة كـ (هل) : فإن الاسم يقع قبلها ولا يقع بعدها فاصلا بينها وبين الفعل ، فنحو : (زيدٌ هل ضربته ؟) لا يكون فيه إلا الرفع بالابتداء على حد ما ذُكِر في الهمزة(١).

أما عن وقوع الاسم فاصلا بينها وبين الفعل فهذا موطن خلاف بين النحاة ، وقد أورده ابن الفخار في صورة حكاية ؛ حيث ألقى أحد الشيوخ على طلبته سؤالا : كيف يقال : (هل زيدٌ ضربته ، أو هل زيدًا ضربته) رفعا أو نصبا ؟ فرفع قوم بالابتداء ، والتزم قوم النصب بإضمار فعل ، فَصَوّب الشيخ هذا الاحتجاج وخَطّأ الأول.

وهنا تدخل بعض المشارقة – وكان بالحضرة – قائلا : كل هذا خطأ ، وأخرج المسألة من كتاب سيبويه ، فَبُهِتَ الشيخ.

وإليك توضيح ذلك :

١ – ذهب سيبويه إلى أن (هل) لا يليها اسم إذا كان في حيِّزها فعل ، فلا يقال : (هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب ؟) إلا في ضرورة الشعر ؛ لأَنّ

(١) انظر : البسيط ٦٣١ – ٦٣٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ص ٢٩١ ، ٢٩٢.

تَقدِيم الاسم يُشْعِر بحصول التَّصْدِيق بنفس النسبة ، وهل لا يطلب بها التخصيص ، وإنما يطلب بها حصول النسبة ، فهو من طلب تحصيل الحاصل وهو ممنوع (١).

قال سيبويه : "فإن قلت : (هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب ؟) قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ في الشعر ؛ لأنّه لمّا اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل ، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ "(٢).

وقول سيبويه : "فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ" فسّره السيرافي بقوله : "يعني إن اضطر شاعر فقال : (هل زيدًا رأيت ، أو هل زيدا رأيته ؟) نصب الاسم (٣)" ؛ ليكون الفعل بعدها تقديرا ، ولو رفع بعدها لم يلها فعل لا لفظا ولا تقديرا ، فلهذا كان النصب الوجه لكن في حال الضرورة دون الاختيار .

ولا يجوز الرفع بالابتداء في الضرورة إلا أن يكون الخبر غير فعل نحو : (متى زيد قائم ، وأين عمرو جالس ، وهل محمد ضاحك ؟) ، فهذا يجوز في الكلام وغيره (٤).

وإنما جاز : (هل زيدٌ أخوك ؟) ؛ حملا على الهمزة ، ولم يجز : (هل زيدٌ قام ؟ ، ولا هل زيدًا ضربت ؟) ؛ لأنها لمّا لم تجد الفعل في : (هل زيدٌ

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٧٤٧/٢ ، وحاشية الدسوقي ٧٤٧/٢.

(٢) انظر :الكتاب ٩٩/١.

(٣) انظر : شرح السيرافي ١٥٦/٣ .

(٤) انظر :البسيط ٦٣٣.

أخوك ؟) تَسَلَّتْ عنه ، ولما رأته في حيزها ، نحو : (هل زيدٌ قام ؟) تذكرت الصحبة القديمة ولم تقنع إلا بأن تعانقه (١).

٢ – أما الكسائي فقد خالف سيبويه في ذلك ، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعده فعل ، ولم يخص ذلك بالشعر، فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ، ولا يجب النصب بل يترجح ، فيجوز : (هل زيدٌ ضربته ؟)(٢).

والراجح في المسألة ما ذهب إليه سيبويه واختاره ابن الفخار أنه متى تأخر الاسم عن أداة استفهام غير الهمزة فلابد من مجيئه بعد الفعل ، فتقول : (هل ضربت زيدا ؟)، ولا يجوز (هل زيدا ضربت؟) ، لأن حروف الاستفهام طالبة بالفعل ، فإذا لم يجز (هل زيدا ضربت؟) ويلي الاسم الاستفهام لم يجز (هل زيدا ضربته ؟) في اختيار الكلام ، وأما في الشعر فيجوز للضرورة ، وكذلك جميع أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة.

---

(١) انظر : شرح الفارضي ص ٣٥.

(٢) انظر : التصريح ٤٤٢/١ ، وشرح الفارضي ص ٥٥٥.

الحكاية الثالثة

حكم حذف الضمير المجرور بالحرف من الصلة في نحو : (رغبتُ فيما رغبتَ فيه)

يقول ابن الفخار :"مسألة (رغبتُ فيما رغبتَ فيه) : سئل شيخنا أبو إسحاقَ الغافقي (١) عن حذف الضمير من الصلة هنا ، فجوَّز ذلك ، فَأُنهِيَ الخبر إلى تلميذه شيخِنا أبي عبد الله بن عبد المنعم (٢) – رحمة الله عليهما – فمنعه ، واستشهد بأنه يقال : (رغبتُ فيما رغبتَ فيه) على معنى القبول ، و(رغبتُ عما رغبتَ عنه) على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلا حيث يتعين المحذوف ؛ خوف اللبس ، فلو حذف الضمير هنا لصار في الكلام إجمال ، وهو خلاف المطلوب ، فوجب اجتنابه ، وشرط انتقاء اللبس من جملة الشروط المُجَوِّزَةِ للحذف.

فأُنهِيَ ذلك إلى الأستاذ فاستدلّ على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفا دلّك ذلك على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين لم يجز حذفه ؛ لأنه مشروط بالاتفاق ، وعكسها مثلها ، وهي أن تقول : (رغبتُ عما رغبتَ عنه) ، يجوز فيها حذف (عنه) ؛ لحصول الموافقة ، ولا لبس فيه أصلاً ؛ لوجود الحذف ،

---

(١) سبقت ترجمته عند ذكر بعض شيوخ ابن الفخار.

(٢)سبقت ترجمته عند ذكر بعض شيوخ ابن الفخار.

لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف ، وهذا من الأستاذ نظر حسن ، وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سَبْتَة (١)"(٢).

(١) هي بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب ، ومرساها أجود مرسى على البحر ، وهي مدينة حصينة . انظر : معجم البلدان ٣/١٨٢.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ١١١ ،١١٢ ، وانظرها في المقاصد الشافية١/ ٥٤٧ ، ٥٤٨.

الدراسة

الاسم الموصول يفتقر بعده إلى صلة ؛ لتوضح معناه ، وتكشف الغموض ، وتزيل اللبس ، وهذه الصلة أحد أربعة أشياء ، وهي الجملتان : الاسمية والفعلية ، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : (أُقَدِّرُ الذي أخلاقه عظيمة ، وأحترم الذي يخلص ، ورأيت الذي معك ، وأخرجت الذي في الدار) ، وأما ضمائرها فثلاثة أقسام : مرفوع الموضع ، ومنصوبه ، ومجروره.

وحديثنا في هذه المسألة عن الضمير العائد على الاسم الموصول مجرور الموضع ، وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافة أو بحرف جر ، ولا يجوز حذفه في أي من الحالين إلا بشروط.

فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه بشرط أن يكون المضاف وصفا عاملا بمعنى الحال أو الاستقبال ، كقوله تعالى :"فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ" (١) ، أي : ما أنت قاضيه.

فإن كان المضاف وصفا غير عامل ، نحو : (جاء الذي أنا ضاربه أمس) لم يجز حذف العائد.

والمجرور يجوز حذفه بشروط :

١-أن يكون الخافض له حرفا .

٢-أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بمثله .

٣-ألا يوقع حذفه لبسا .

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه.

٤-اتحاد مادة ما يتعلق به الحرفان.

فهذه شروط أربعة ذكرها ابن الفخار في شرحه على الجمل ، ثم قال : فإن تخلف شرط من هذه لم يحذف إلا قليلا (١).

ومثال ذلك من كتاب الله عز وجل :" يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ "(٢) ، أي : منه.

فاسم الموصول وهو (ما) الثانية جُرّ بالحرف (مِنْ) ، وهذا الحرف مماثل للحرف الذي جُرّ به العائد المحذوف في لفظه ومعناه ومتعلَّقه.

ولو جُرّ الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضا ، نحو : (مررت بالرجل الذي مررت به) فيجوز : (مررت بالرجل الذي مررت) ، وإنما جاز الحذف ؛ لأن الموصوف بالموصول (الرجل) قد جُر بـ(الباء) ، وهذا الحرف مماثل في اللفظ والمعنى لـ(الباء) المحذوفة التي جُرّ بها العائد المحذوف ، كما أن الجار والمجرور (بالرجل) متعلق بالفعل (مررت) ، والجار والمجرور المقدر متعلق بـ(مررت) الثانية(٣).

وبقيت شروط أخرى هي :

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١١١ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٣) انظر : البسيط في شرح الجمل ص٢٨٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٥٧/١، ٤٥٨ ، وشرح ابن عقيل١٧٣/١ ، ١٧٥ .

١-ألا يكون هذا الضمير محصورا ، فلا يحذف في نحو :(مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به) ، أو : (مررتُ بالذي إنما مررتَ به).

٢-ألا يكون ثمّ ضمير آخر يصلح للعود ، فلا يحذف في نحو : (مررت بالذي مررت به في داره) ، لأنك لو حذفت (به) تغير المعنى عما أردت.

٣-ألا يكون المجرور مع الجار قد وقعا موقع النائب عن الفاعل ، نحو :(مررت بالذي مُرّ به) ، ببناء (مُرّ) للمجهول(١) ، فهذه شروط حذف العائد المجرور بالحرف.

أما عن حكم حذف الضمير المجرور بالحرف من الصلة في نحو : (رغبتُ فيما رغبتَ فيه) فقد أورد ابن الفخار في هذا – كما سبق – حكاية دارت أحداثها بين شيخين من شيوخه .

أولهما : شيخه أبو إسحاق الغافقي الذي أجاز حذف الضمير من الصلة هنا.

وثانيهما : شيخه أبو عبد الله بن عبد المنعم – وهو تلميذ الشيخ الغافقي – الذي منع حذف الضمير من الصلة هنا ، فاتضح لنا من هذا أن المسألة على قولين :

القول الأول : ذهب أبو إسحاق الغافقي إلى جواز حذف الضمير من الصلة هنا ، ووافقه نحاة سبتة واستحسنه ابن الفخار .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤٥٩/١ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٧٨/١ .

واستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفا دلّك ذلك على اتفاق الحرفيين ، فيجوز عنده :(رغبتُ فيما رغبتَ) – بحذف الضمير من الصلة هنا – ، أي : (فيه) – على معنى القبول – ، ولو كانا متباينين لم يجز حذفه؛ لأن الحذف مشروط باتفاق الحرفين .

ثم استطرد الشيخ الغافقي فعكس المثال – على معنى الإعراض – ، فلو قلت : (رغبتُ عما رغبتَ عنه) ، جاز حذف الضمير هنا فتقول : (رغبتُ عما رغبتَ) ، أي : عنه ؛ لحصول الموافقة ، ولا لبس فيه أصلا ؛ لوجود الحذف ، لأنه لو كان غير موافق لم يجز بالحذف .

وهذا القول صححه الشاطبي بقوله : وهو كلام صحيح ، وهو الموجب، أعني موافقة الحرفين لجواز الحذف ، فإذًا هذا المثال لا لبس فيه ألبتة ، ولم أرَ من اشترط عدم اللبس إلا ما حكاه شيخنا ابن الفخار ، فإنه جعله من جملة الشروط ، ولم ينسبه إلى مشترط (١).

واختاره الشيخ خالد الأزهري قائلا :"وهذا أوفق"(٢).

والقول الثاني : ذهب الشيخ أبو عبد الله بن عبد المنعم – تلميذ الشيخ الغافقي وشيخ ابن الفخار – إلى منع حذف الضمير من الصلة .

واستدل بأنه يقال :(رغبتُ فيما رغبتَ فيه) على معنى القبول ، و(رغبتُ عما رغبتَ عنه) على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلا حيث يتعين

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥٤٨/١ .

(٢) انظر : التصريح ١٧٨/١ .

المحذوف ؛ خوف اللبس ، فلو حذف الضمير هنا لصار في الكلام إجمال ، وهو خلاف المطلوب ، فوجب اجتنابه ، وشرط انتقاء اللبس من جملة الشروط المجوزة للحذف.

فالحاصل من هذا القول : أنه لا حذف في نحو : (رغبت فيما رغبت فيه) ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير : (رغبت فيما رغبت) فلا ندري المقصود بعد الحذف ، أهو (رغبت فيه أم عنه ؟) ، والمعنيان مختلفان.

واختار القول الثاني الشيخ الخضري (١) ، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد معترضًا – أي الشيخ محي الدين – رأي الشيخ خالد الأزهري ؛ حيث قال في المواضع التي يمتنع فيها حذف العائد المجرور (٢) : "…….الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا في اللبس نحو أن تقول : (رغبتُ في الذي رغبتَ فيه) ، فإنك لو حذفت :(فيه) ، لم يدرِ السامع أأردت أن تقول :(فيه) ، أو أن تقول (عنه) ؟ فلا يظهر المعنى الذي أردت ، وَذِكْرُ (في) جارّة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو (في) مثلها ؛ لأنك قد تحب من يحبه ، وقد تبغض من يبغضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد"(٣).

والراجح ما ذهب إليه الشيخ ابن الفخار ، فقد استحسن نظر شيخه الغافقي وهو جواز حذف الضمير من الصلة هنا قائلا :"وهذا من الأستاذ نظر

---

(١) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٨٣/١ .

(٢) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٧٨/١.

(٣) انظر : التصريح ١٧٨/١.

حسن" ؛ لأنّ حذف الضمير من الصلة هنا دليل على أن المحذوف مماثل حرفه للحرف المتقدم ، وإلا فكان يمتنع حذفه .

ونظير هذه المسألة مسألة حذف الجار قياسًا مع (أنّ وأنْ) (١) ، كقوله تعالى : "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"(٢) أي : (بأنه) ، ونحو : "أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُم"(٣) أي : من أن جاءكم.

واشترط ابن مالك في النظم وغيره (٤) في حذف الجار من (أنّ) و(أنْ) أمن اللبس ، فقال في النظم :

.... وَفِي أنَّ وَأنْ يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

فَمَنَعَ الحذف في نحو : (رغبت في أن تفعل) ، أو (عن أن تفعل) ؛ لإشكال المراد بعد الحذف ، هل هو على معنى (في) ، أو (عن) ؟ لأن (رغب) يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ، وَيُشكل عليه قوله تعالى : "وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ"(٥) ، فحذف الحرف الجار مع أنّ اللبس موجود ؛ بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد ، على أن التقدير (في أنْ) ، أو (عن أنْ).

---

(١) انظر : أوضح المسالك ١٦١/٢ ، ١٦٢ ، والتصريح ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ ، وإنما ذكرت هذه المسألة ؛ للإفادة والربط.

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٥٠/٢.

(٥) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي (١) في شرح النظم :

أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس.

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن ؛ لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن ؛ لدمامتهن وفقرهن.

فتقدير (في أنْ) قول سعيد بن جبير ومجاهد (٢) ، أي : ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال.

وتقدير (عن أنْ) قول عائشة (٣) – رضي الله عنها – قالت : وقوله "وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ" : رغبة أحدكم عن يتيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال ؛ فنهوا أن ينكحوا مَنْ رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن إذا لم يكن لهنّ مال وجمال ، واختاره الطبري والجرجاني والشنقيطي(٤).

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ١٣٤/١.

(٢) انظر : معاني القرآن للنحاس ٢٠٣/٢.

(٣) انظر : معاني القرآن للنحاس ٢٠٢/٢.

(٤) انظر : جامع البيان ٢٤٥/٩ ، ودرج الدرر في تفسير الآي والسور ٤٦٣/١ ، وأضواء البيان ٣١٣/١.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين كالزمخشري ، قال : "يحتمل في أن تنكحوهن ؛لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن ؛ لدمامتهن" (١) ، وتبعه البيضاوي(٢).

(١) انظر : الكشاف ٦٠٤/١.

(٢) انظر : أنوار التنزيل ١٠٠/٢.

الحكاية الرابعة

حكم المضارع بعد كلمة بمعنى الأمر ، نحو : (حسبُك ينمِ الناسُ)

قال ابن الفخار : "وأما (حسبك ينمِ الناسُ) فإنها مسألة جلبها بعض البرابرة (١) إلى سبتة ؛ ظنا منه بأنها من الغرائب ، وكان سؤاله عن وجه جزم (ينمِ الناسُ) ، فتولى النظر معه في المسألة بعض صغار الولدان فقال له : انجزم ؛ لأنه جواب ما تضمنه (حسبك) من معنى الأمر ، ثم عاد المجيب سائلا عن خبر هذا المبتدأ ، فتوقف المسؤول عن الجواب ، فقال السائل : أنا أتبرع بالجواب عنك ، وأقول : إنه محذوف ؛ لدلالة المعنى عليه تقديره : (حسبك ما أنت فيه من الكلام ينمِ الناسُ) ، فقبل هذا الجواب ، ثم قال له الفتى : أقول : إنه مبتدأ بلا خبر ؛ لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه ، كما كان قولك : (أقائم أخواك ؟) مبتدأ بلا خبر ؛ لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه ، فيكون هذا المجزوم سادًّا مسدّ خبره من جهة أنه غير مستغن عنه من أجل قصد الارتباط بين السبب والمسبب ، وهذا جواب حسن من ذلك الفتى رحمة الله عليه"(٢).

الدراسة

---

(١) الْبَرْبَرُ وِزَانُ جَعْفَر ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ كَالْأَعْرَابِ فِي الْقَسْوَةِ وَالْغِلْظَةِ ، وَالْجَمْعُ : الْبَرَابِرَةُ.

انظر : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ص ٣٣٥ ، والمصباح المنير مادة (ب ر ر).

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ٢٤٩.

اشتملت الحكاية على سؤالين :

السؤال الأول : من بعض الوافدين إلى مدينة سبتة ، وكان سؤاله عن وجه جزم (ينمِ) من نحو :(حسبك ينمِ الناس) فأجابه بعض طلبة سبتة.

والسؤال الثاني : من المجيب سائلا عن خبر المبتدأ (حسبك).

وعن تفصيل القول في السؤال الأول أقول :

يجزم المضارعُ في جواب الطلبِ بشرط سقوط الفاء ، وأن يقصد الجزاء ، أي يقصد تقدير الفعل مسببا عما قبله ، وذلك بعد الطلب بأنواعه من أمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو اسْتِفْهام.....، نحو : (ائْتِني أكرمْك ، ولا تَفْعلْ سوءا تُجزَ به ، وأيْنَ تكونُ آتك....).

وهُنَاكَ كَلِمَاتٌ تُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الأَمْرِ ؛ لأنَّ فيها مَعْنَى الأَمْرِ فيُجْزم المضارعُ بعدها ، ومنها : حَسْبُكَ (١) ، نحو : (حَسْبُك يَنَمِ الناسُ) فالفعل انجزم ؛ لأنه جواب ما تضمنه (حسبك) من معنى الأمر ، وهذا ما أجاب به فتى مدينة سبتة على السائل الوافد إليها.

وأجاز الكسائي (٢) النصب هنا ، أي بعد الفاء المجاب بها خبر بمعنى الأمر ، فأجاز (حسبك فينامَ الناس) ، وأيضا بعد اسم فعل بمعنى الأمر ، نحو: (صه فأحدثَك).

---

(١) انظر : الكتاب ١٠٠/٣ ، ١٢٩ والأصول ٣٦/٢ ، ١٣٦، ونتائج الفكر ٢٧٣ ، والألغاز النحوية للسيوطي ص٢٢ ، ٢٣.

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤٥٧/٣.

ومذهب الجمهور منع ذلك (١) ؛ لأن النصب إنما هو بإضمار (أن) ، والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، و(حسبك وصه) ونحوهما لا تدل على المصدر ؛ لأنها غير مشتقة ، ولذلك فلا تنصب جوابه.

أما السؤال الثاني : وهو أين خبر (حسبك) ؟

فقيل : إنه محذوف ؛ لدلالة المعنى عليه ، تقديره : (حسبك ما أنت فيه من الكلام ينمِ الناسُ) ، أو تقديره : حسبك السكوت ، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى (اكفف).

وقيل : إنه مبتدأ بلا خبر ؛ لأن معناه (اكتف) ، واختاره ابن طاهر (٢) ، وهو جواب فتى سبتة ، ثم قال معللا اختياره وَمُنَظِّرًا له : لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه ، كما كان قولك : (أقائم أخواك ؟) مبتدأ بلا خبر ؛ لأنه في معنى ما لا يصح الإخبار عنه ، فيكون هذا المجزوم سادًّا مسدّ خبره ؛ من جهة أنه غير مستغنٍ عنه من أجل قصد الارتباط بين السبب والمسبب.

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٨/٣ ، ١٢٥٩.

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤٥٧/٣ ، وابن طاهر هو : مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن طَاهِر الْأَنْصَارِيّ النَّحْوِيّ ، من أهل إشبيلية ، يكنى أَبَا بكر ، وَيعرف بالخدب ، أَخذ علم الْعَرَبيَّة عَن أبي القَاسِم بْن الرماك وغيره ، لـه تَعْلِيق على كتاب سِيبَوَيْهِ ، وَتُوفِّي سنة ثَمَانِينَ وَخَمْسمِائة من الهجرة. انظر : التكملة لكتاب الصلة ٥٧/٢، وبغية الوعاة ٢٨/١.

وقد استحسن ابن الفخار جواب الفتى قائلا : وهذا جواب حسن من ذلك الفتى ، وهو الأولى عندي ؛ لوجاهة ما علل به وتنظيره بمسألة : (أقائم أخواك ؟) ، وأيضا لخلوه من التقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

الحكاية الخامسة

العامل في الخبر

أوضح ابن الفخار – في شرحه – رأيه في العامل في المبتدأ والخبر قائلا : "أما الرافع للمبتدأ فهو الابتداء المذكور ، وأما الرافع للخبر فهو الاسم المبتدأ ، وهذا أصح ما في هذا الباب إن شاء الله"(١).

ثم ذكر بعد ذلك أن من النحاة (٢) من أبطل عمل المبتدأ في خبره قائلا : "وقد رامَ بعضهم إبطال عمل المبتدأ في خبره بأمرين:

أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : (القائم أبوه ذاهبٌ) ، فيؤدي ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا.

والثاني : جواز تقدم خبره عليه ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقدم خبره عليه ، وهذا نظر ضعيف"(٣).

وقد أجاب ابن الفخار عن هذين الاعتراضين السابقين بجوابين فقال : "أما قولك : (القائم أبوه ذاهب) ، فإن (القائم) لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، وأما رفعه الخبر فمن حيث

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٢٦١ ، وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك ، ونسبه السيوطي إلى جمهور النحاة ، انظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/١ ، والهمع ٣٦٣/١ .

(٢) هو ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٣٥٧/١.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٢٦٤ ، ٢٦٥.

هو مبتدأ ، لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، فيظهر أنـه ظنّ أن رفعه الاسمين من وجه واحد".

ثم ذكر ابن الفخار بعد جوابه هذا مباشرة حكاية أورد فيها ما يشبه الاعتراض الأول حيث قال : "وينظر إلى هذا الظن ما أورده عليّ بعض المذاكرين في مسألة : (ضربي زيدًا حسنٌ) فقال : إذا كان الخبر مرفوعا بالمبتدأ الذي هو (ضربي) فهو من صلته ، والصلة والموصول لا يستقلّ منها كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم وهو : أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهما وجهان مختلفان ، وِزَانُهُ الصلاة في الدار المغصوبة ، ومثار الغلط عدم التحقيق ، والله أعلم.

وأما الجواب عن الثاني : فإن عمل المبتدأ في خبره ليس محمولا على غيره ولا مشبها به ، وإنما عمل فيه بشرط الأوليّة الوضعية ، وعدم العوامل اللفظية ، وهذا المعنى فيه موجود وإن تقدم خبره عليه ، وإنما يمتنع العامل من العمل في معموله مقدما عليه إذا كان محمولا على غيره في العمل ، ومشبها به من جهة ما ، ويلزم في العمل طريقة واحدة ؛ إشعارا بهذا المعنى"(١).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٢٦٥.

الدراسة

مسألة العامل في الخبر من المسائل الخلافية التي كثر الحديث عنها في كتب النحو المختلفة (١) فلا داعي لتكرار الكلام هنا .

والمسألة هنا أن الشيخ ابن الفخار ذهب إلى أن الصحيح في هذا الباب أن الرافع للخبر هو الاسم المبتدأ ، وهذا مذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، ثم ذكر الشيخ بعد ذلك أن بعض النحاة – يعني ابن عصفور– أبطل هنا عمل المبتدأ في خبره بأمرين ، والذي يعنيني منهما دراسة الأمر الأول لارتباطه بحكاية أورد فيها بعض المذاكرين عليه من طلبة العلم ما يشبه اعتراض ابن عصفور وهو : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا في نحو : (القائم أبوه ذاهب) ، فيؤدي ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا ، فـ (أبوه) فاعل لـ (القائم) ، و(ذاهب) خبر لـ (القائم) أيضا ، وكلاهما مرفوع بـ (القائم) ، هذه حجة من منع إعمال المبتدأ في خبره ، وهو اعتراض ابن عصفور(٢).

وقد أجاب الشيخ ابن الفخار عن هذا الاعتراض بقوله قائلا :" أما قولك :(القائم أبوه ذاهب) فإن (القائم) لم يرفع الفاعل من حيث هو مبتدأ ، بل يرفعه من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، وأما رفعه الخبر فمن حيث هو مبتدأ ، لا من حيث هو اسم فاعل بمنزلة الفعل ، فيظهر أنه ظن أن رفعه الاسمين

---

(١) انظر المسألة في : علل النحو لابن الوراق ص ٢٦٥ ، والإنصاف ٣٨/١ – ٤٤ (المسألة الخامسة) ، واللباب ١٢٨/١ – ١٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٧/١ ، وائتلاف النصرة ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، ونتائج التحصيل للدلائي ٣/ ٩٤٨ ، والتصريح ١٥٩/١ .

من وجه واحد ، فعلى ذلك كان الرفعان من جهتين مختلفتين ، لا من جهة واحدة .

ثم ذكر ابن الفخار بعد هذا الأمر والجواب عنه – كما سبق – حكاية أورد فيها بعض المذاكرين عليه ما يشبه اعتراض ابن عصفور وذلك في مسألة : (ضربي زيدا حسن) ، حيث قال :" وينظر إلى هذا الظن – أي ظن ابن عصفور– ما أورده عليّ بعض المذاكرين في مسألة : (ضربي زيدا حسن) ، فقال : إذا كان الخبر مرفوعا بالمبتدأ الذي هو (ضربي) فهو من صلته ، والصلة والموصول لا يستقل منهما كلام ، فأجبته بنحو ما تقدم وهو : أن رفعه للخبر من حيث هو مبتدأ لا من حيث هو مصدر ، وعمله في صلته من حيث هو مصدر لا من حيث هو مبتدأ ، فهو وجهان مختلفان.

وبعد أن ردّ ابن الفخار ما ذهب إليه بعض المذاكرين من طلبة العلم في مسألة : (ضربي زيدا حسن) – كما سبق – نظّر ذلك بمسألة فقهيه وهي الصلاة في الدار المغصوبة حيث قال :"وِزَانُهُ الصلاة في الدار المغصوبه ، ومثار الغلط عدم التحقيق".

فهو يريد أن يقول : إن الصلاة في الدار المغصوبة ليست فاسدة لذاتها، وإنما لحقها الفساد من جهه أخرى وهي كونها في ذلك المكان.

والذي أراه : أن رافع الخبر هو المبتدأ ؛ لأنه بني عليه ؛ إذ الخبر صفة للمبتدأ في المعنى ، وكما تتبع الصفة الموصوف في الإعراب ، فكذلك الخبر يتبع المبتدأ في إعماله فيه كما ذهب ابن الفخار.

وبـذلك ظهـر بطـلان مـا ذهـب إليـه ابـن عصـفور ، ومـا أورد بعـض المذاكرين على ابن الفخار في مسألة (ضربي زيدا حسن).

الحكاية السادسة

(أنّ) المفتوحة الهمزة بين الأصالة والفرعية

عدّ الزجاجي الحروف الناسخة ستة وهي : إنّ ، وأَنّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعلّ ، ومما ذكره ابن الفخار في شرحه من حكاية هنا قوله : "مسألة : لما بُلِغ بالقراءة عليَّ إلى هذا الموضع من الجمل جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد رأيت إثباتها هنا ، وذلك : أنّ (أَنّ) المفتوحة فرع المكسورة ؛ بدلالة استفتاح الكلام بها مكسورة ، ولا يستفتح بها مفتوحة ، وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا ، ثم إذا وقعت المكسورة مع معموليها فهي من قبيل الجمل ، لا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة ؛ لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ، وإنما يخبر ويحدّث عن الأسماء ، والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ، والفاعلية والمفعولية والجر من أحكام المفردات .

ثم قال بعض المذاكرين عن زمان فتحها : والسبب فيه هل هو متحد أو متعدد؟

إنْ قلنا بالتعدد لم يكن بد من أحد أمرين : إما تقدم المؤثر بالزمان ، وإما تأخره بالزمان ، أما تأخره فبين الإحالة ، وأما تقدمه بالزمان فأدق من الإحالة ؛ لأنه يستلزم التعليق في زمانه الذي كان فيه متقدما على زمان أثره بلا معلق ، وإذا كان كذلك وجب القول بالاقتران ، وبقي تعدد الزمان ، وهذه المسألة شبيهه بتُكَأَةِ شيخنا أبي القاسم بن الشاطّ (١) – رحمة الله عليه –

---

(١) سبقت ترجمته عند ذكر بعض شيوخ ابن الفخار.

كان يقول فيما إذا مر به نحو هذا : في أي وقت انكسرت القدر ، أفي زمان الصحة أم في زمان الكسر ، أم في زمان بين الزمانين ؟

وتلخيص ما يرفع الإشكال من هذا وأمثاله ، أن تقدم السبب على المسبب مرة يكون تقدما زمانيا ، ومرة يكون تقدما حكميا ، وهذا مما التقدم فيه حكمي لا زماني ، وهو الذي عبرنا عنه قبل الاقتران ، فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق"(١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

الدراسة

(إنّ) وأخواتها من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وقد اختلف العلماء في عدّها (١) :

فسيبويه قال : هذا باب الحروف الخمسة وهي : (إنّ ، ولكنّ ، وليت ، ولعل ، وكأنّ (٢) ، وأسقط منها (أنّ) المفتوحة الهمزة ، وعدها المبرد خمسة أيضا (٣) ، أما الزجاجي فعدّها ستة كما سبق.

ومنشأ الخلاف خلافهم في (أنّ) المفتوحة الهمزة هل هي فرعية أم أصلية ؟ ، وهذا ما وضحّه الشيخ في حكايته السابقة ، حيث قال : لما بُلِغ بالقراءة عليَّ إلى هذا الموضع من الجمل جرى بين المذاكرين في المسألة فوائد رأيت إثباتها هنا :

الفائدة الأولى : أنّ (أَنّ) المفتوحة فرع (إنّ) المكسورة ، وهذا هو اختياره في المسألة معللا له كما سبق.

الفائدة الثانية والثالثة : في زمان فتح همزة (أنّ) ، والسبب فيه : هل هو متحد أم متعدد ؟ وقد فصّل القول في هذا ، ولم أر أحدا من العلماء – فيما اطلعت عليه – فصّل هذا التفصيل أو تعرض له من قريب أو بعيد.

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٧١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣١/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١٠٧/٤ .

و الفائدة الأولى ليس كلام الشيخ فيها إجماعا ؛ فإن النحاة اختلفوا في (أنّ) المفتوحة الهمزة من حيث أصالتها وفرعيتها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنّ (أَنّ) المفتوحة الهمزة فرع (إنّ) المكسورة ، وهو مذهب الجمهور(١) كسيبويه والمبرد وابن السراج والعكبري والمرادي وابن هشام والسيوطي والفارضي (٢) وهو اختيار ابن الفخار معللا له بعلتين :

١- استفتاح الكلام بها مكسورة ، ولا يستفتح بها مفتوحة ، وما يستفتح به مقدم على ما يكون حشوا.

٢- أن المكسورة إذا وقعت مع معموليها فهي من قبيل الجمل ، لا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة ؛ لأن كل واحد من هذه الثلاثة يخبر عنه في المعنى ، وإنما يخبر ويحدّث عن الأسماء ، والمفتوحة مع معموليها من قبيل المفردات ، والفاعلية والمفعولية والجر من أحكام المفردات .

أي : إن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ، ومع المفتوحة مؤولة بمفرد ، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه أصل ، لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه"(٣).

---

(١) انظر : التصريح ٣٠٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٣٠/١ ، واللباب ٢٢٤/١ ، والجنى الداني ص ٤٠٣ ، ومغني اللبيب ٨٣/١ ، والهمع ١٣٨/١ ، وشرح الفارضي ص ٣٧٢.

(٣) انظر : الهمع ١٣٨/١.

وزاد غيره من العلماء عللا أخرى تدل على أن(إنّ) المكسورة أصل والمفتوحة فرع :

١-أن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة ، والمجرد من الزيادة أصل .

٢- أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ، كقولك في (عرفت أنك بَرٌّ) : إنك بَرٌّ ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة .

٣ - أن المكسورة تفيد في الجملة معنى واحدا وهو التأكيد ، فهي كـ(لام) الابتداء ، والباء الداخلة في خبر (ليس) ونون تأكيد الفعل ، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ، فكانت فرعا.

٤- أنها أشبه بالفعل ؛ فهي عاملة غير معمول فيها ،كما هو أصل الفعل ، والمفتوحة عاملة ومعمول فيها ، فهي كالمركب ، والمكسورة كالمفرد ، والمفرد أصل للمركب .

٥- أنها مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم ؛ إذ هي وما عملت فيه بتقدير اسم واحد(١).

والمذهب الثاني : ذهب قوم إلى أَنّ المفتوحة أصل المكسورة.

والمذهب الثالث : ذهب آخرون إلى أَنّ كل واحدة أصل برأسها (٢).

---

(١) انظر : اللباب ٢٢٤/١ ، والجنى الداني ص ٤٠٣ ، والهمع ١٣٨/١.

(٢) انظر : اللباب ٢٢٤/١ ، والهمع ١٣٨/١.

والذي أراه أقرب إلى الصحة أنّ (أَنّ) المفتوحة الهمزة فرع (إنّ) المكسورة للعلل السابقة ، ولذلك وجدنا سيبويه والمبرد وابن السراج يقولون في (إن) وأخواتها : الأحرف الخمسة ، بإسقاط المفتوحة الهمزة ، لاقتصارهم في الذكر على ما هو أصل.

الحكاية السابعة

معنى الباء في قوله تعالى

"وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" (١)

قال ابن الفخار : " ...ويمكن أن يكون من هذا – أي من زيادة الباء في المفعول به – قوله تعالى : "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" .

وحضرت بمدينة فاس (٢) – حرسها الله – مجلسا جرى فيه ذكر هذه الباء ، فقال بعض أصحابنا : الصحيح عندي أنها للإلصاق ، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن ابن عصفور على المدونة (٣) ، فسكَتُّ ؛ رضًا لصاحبي ؛ إذْ كان قد قبل بذلك ، فقال لي بعض حُذّاق الفاسيين : ما تقول أنت في هذه المسألة ؟ فإنها وقعت عندنا قديما وحديثا ، فلم نقف منها على طُمَأنينة ، فلم يسعني إلا الكلام ، فقلت : (مسحت رأسي ، ومسحت برأسي) باتحاد المعنى ، فلو كانت للإلصاق لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة ؛ لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في

---

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) فاس مدينة مشهورة كبيرة على بر المغرب من بلاد البربر ، وهي حاضرة البحر وأجلّ مدنه . انظر : معجم البلدان ٤/٢٣٠ .

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي، أبو الحسن ، المعروف بالصغير ، قاضي مُعَمِّر، وُلِّي القضاء بفاس فحسنت سيرته ، له التقييد على المدونة الكبرى في الفقه للإمام مالك ، مخطوط في خمسة أجزاء ، في الصادقية بتونس باسم (شرح تهذيب المدونة في فقه المالكية) ، توفي عام ٧١٩ هـ. انظر : الأعلام ٤/٣٣٤.

خبر (ليس ، وما ، وألقى بيده) وأمثالها ، ولأن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كـ (قرأت بالسورة ، وقرأتها) ، فالأصل وصوله بنفسه لا على نوعين.

وجائز أن تكون بمنزلتها في (بريت بالسكين) ؛ لأن (مسحت) يقتضي ممسوحا وممسوحا به عند المحققين ، كما أن (بريت) يقتضي مبريا ومبريا به عند جميع الناس ، فيكون المفعول محذوفا كأنه : (مسحت الماء بالرأس)، فاستحسن ذلك من حضر ممن له فهم ، وسكت الخَصْمُ"(١).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٣٨٧ ، ٣٨٨.

الدراسة

الباء لا تكون إلا حرفا ، ولا تكون إلا خافضة ، وتكون زائدة وغير زائدة ، فأما الزائدة فعلى ضربين :

ضرب يطرد زيادته ، وضرب زيادته مقصورة على السماع .

فأما الضرب الذي تطرد زيادته فمنه الباء في خبر (ليس) ، وفي خبر (ما) الحجازية ، وفي فاعل (كفى).

وأما الضرب الذي زيادته موقوفة على السماع فمن ذلك : زيادتها في المفعول به ، كقوله تعالى :"وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (١) ، وزيادتها في المبتدأ ، نحو : (بحسبك زيد).

وأما غير الزائدة فلها معان متعددة ، منها : أن تكون للإلصاق ، نحو : (خضت الماء برجلي) ، وأن تكون بمعنى (في) ، نحو : (نزلت بالبلد) أي : في البلد إلى غير ذلك من المعاني(٢).

أما عن معنى الباء في قوله تعالى : "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" فقد ذكر ابن الفخار في الحكاية معنيين لها ، وذكر غيره معنيين آخرين :

---

(١) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٢) انظر : الجنى الداني ص ٣٦ وما بعدها ، وجواهر الأدب ص ٣٦ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن الفخار ص٣٨٥ :٣٩٠ .

المعنى الأول : أنها للإلصاق (١) ، وممن قال بذلك ابن هشام والنسفي والإيجي والسيوطي (٢) ، وعليه يجب الاستيعاب ، إذ المعنى : ألصقوا المسح بالرأس ، وهو اسم لكله لا لبعضه.

والإلصاق : هو تعلق أحد المعنيين بالآخر ، وقد يكون حقيقة كما في الآية ، أي ألصقوا المسح برؤوسكم أي : المسح بالماء ، وقد يكون مجازا ، كقوله تعالى :"وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ" (٣) ، أي بمكان يقربون منه (٤).

والمعنى الثاني : أنها زائدة (٥) ، وممن قال بزيادتها القرطبي وابن الصائغ والعكبري (٦) ، فيجب مسح كل الرأس.

قال القرطبي : "وأجمع العلماء على أن من مسح رأسه كله فقد أحسن وفعل ما يلزمه ، والباء مؤكدة زائدة ليست للتبعيض ، والمعنى : وامسحوا رءوسكم ....وإنما دخلت لتفيد معنى بديعا وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولا به ، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحا به ، فلو قال: وامسحوا رءوسكم لأجزأ

---

(١) انظر : الجنى الداني ص ٤٤.

(٢) انظر : المغني ص١٤٣، ومدارك التنزيل للنسفي ٤٣٠/١ ، وجامع البيان للإيجي ٤٤٥/١ ، وتفسير الجلالين ص١٣٧.

(٣) الآية ٣٠ من سورة المطففين.

(٤) انظر : معترك الأقران٩٠/٢ .

(٥) انظر : الجنى الداني ص ٤٤.

(٦) انظر : تفسير القرطبي ٨٧/٦، ٨٨ ، واللمحة في شرح الملحة ٢٤٣/١ ، وإملاء ما مَنّ به الرحمن ص٢١٥ .

المسح باليد إمرارا من غير شيء على الرأس ، فدخلت الباء لتفيد ممسوحا به وهو الماء ، فكأنه قال : وامسحوا برءوسكم الماء، وذلك فصيح في اللغة".

وقد ذكر ابن الفخار علتين لزيادتها :

١-أنك تقول : (مسحت رأسي ، ومسحت برأسي) باتحاد المعنى ، فلو كانت للإلصاق لذهب معناها بذهابها ولم يجز الاستغناء ، فجائز أن يقال بالزيادة ؛ لصحة المعنى عند زوالها ، بمنزلتها في خبر (ليس ، وما ، وألقى بيده) وأمثالها.

٢- أن الفعل إذا كان واقعا بنفس المفعول واستعمل على وجهين كـ (قرأت بالسورة ، وقرأتها) ، فالأصل وصوله بنفسه لا على نوعين.

والمعنى الثالث : أنها للتبعيض (١) ، أي : امسحوا بعض رؤوسكم ، وهو مذهب الشافعي (٢) ، وذكر ابن القواس أنه قيل : هو منقول عن ابن كيسان (٣) ، وهو اختيار ابن القواس حيث قال : "....إنما عرف التبعيض منها بدليل شرعي وهو الأظهر".

---

(١) انظر : الجنى الداني ص ٤٤.

(٢) انظر : الأم ٤١/١ ، وتفسير الإمام الشافعي ٧١٢/٢ ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور/ أحمد بن مصطفى .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن القواس ص٨٢١ -٨٢٣ .

وقد نقل السيوطي ادعاء البعض أن الباء في الآية هي أول كلمة (بعض) ، ثم حذف الباقي (١).

وللعلماء في إثبات هذا المعنى للباء قولان :

١-يرى الكوفيون ومن وافقهم كالأصمعي (٢) والقتبي وابن الشجري والهروي وابن مالك (٣) والشافعي أن الباء المفردة يجوز أن تكون للتبعيض.

واستدلوا لما قالوا بأن هذا المعنى قد ورد في القرآن والنثر والنظم.

فمن وروده في القرآن قوله تعالى : "عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ" ، أي منها (٤).

وقوله تعالى : "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" ، فالباء للتبعيض ، ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازته قدر الأنملة من الرأس في المسح"(٥).

وفي النثر قول بعضهم : (طفت بالبيت ، وعلقت بالبيت) .

وفي الشعر قول الشاعر :

---

(١) انظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٤١/١ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ص١٤٣ ، والتصريح ١٣/٢ .

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ص٣٠١ ،٣٠٢ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، والأزهية في علم الحروف ص٢٨٢ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، ١٥٣ .

(٤) من الآية ٦ من سورة الإنسان .

(٥) انظر : رصف المباني ص١٤٦ .

شَرِبْنَ بِمَاء البَحْر ثمَّ تَرَفَّعَت ... مَتى لُجَج خَضْر لَهُنَّ نَئِيجُ (١).

٢- منع سيبويه وجمهور البصريين استعمال الباء للتبعيض ، وأنها للإلصاق في كل موضع قيل فيه إنها للتبعيض ؛ وذلك تمسكا بأصل معناها وهو الإلصاق (٢).

قال سيبويه :"وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قوله : (خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط) ألزقت ضربك إياه بالسوط ، فما اتسع من هذا في الكلام فهو أصله (٣).

والمعنى الرابع : قال بعضهم : إنها للاستعانة (٤) ، نحو : (كتبت بالقلم) لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه ، وهو المزال عنه ، والآخر بالباء ، وهو المزيل فحذف الأول ، والأصل : وامسحوا أيديكم برءوسكم ، فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد ، وجعل الرأس

---

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : سر الصناعة ١٣٥/١ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٥١/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢١٦/٤ ، واللمع ص٢٣٢ ، وأسرار العربية ص١٤٣ ، والتوطئة ص٢٤٧ ، والجنى الداني ص١٦١.

(٣) انظر : الكتاب ٢١٦/٤ .

(٤) انظر : الجنى الداني ص ٤٤.

آلة، فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له ، بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد (١).

والذي يراه ابن الفخار – وهذا ما أرجحه – أنها تحتمل الزيادة وعدمها ، فإن كانت غير زائدة فإنها للإلصاق ، ولكن الإلصاق فيها غير متعين في هذه الآية لا كما قاله بعض أصحابه.

وهذا ما اختاره ابن السِّيد (٢) قبله إذ قال : "وَمعنى قَوْله تَعَالَى :"وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" ألصقوا المسح برؤوسكم ، وَيجوز أَن تكون زَائِدَة للتَّأْكِيد كَالَّتِي فِي قَوْله :"اقْرَأ باسم رَبك الذي خَلَق"(٣).

---

(١) انظر : فتح الباري ٢٩٢/١ ، ومعترك الأقران ٩٣/٢ ، وحاشية الصبان ٣٣١/٢.

(٢) انظر : مشكلات موطأ مالك بن أنس ص ٤٩٣.

(٣) الآية ١ من سورة العلق.

الحكاية الثامنة

وَجْهُ قوله تعالى :" تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ"، بعد قوله: " فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ"(١)

يقول ابن الفخار : "وماشيتُ يومًا في جماعة من الأصحاب بسبتةَ الشيخَ الفقيه أبا زكريا الدُّكَّالِيَّ (٢) من طلبة شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي – رحمة الله عليهما – فسألنا مسألة فقال : ما وجه قوله تبارك وتعالى :"تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ"، بعد قوله :"فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ" مع العلم بأن (ثلاثة) مع (سبعة) عشرة ؟ فقلنا : إنه من باب الفذلكة (٣) ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟ فقلنا : ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل ، فقال : ومع هذا ، فما وجه الإعلام بالشيء جملة وتفصيلا وأحدهما مغن عن الآخر ؟ فقلنا : لأنه أبلغ في إثباته في نفس السامع ، فقال : ومع هذا ، فما وجه التوكيد في ذلك ؟ قلنا : فأفدنا

---

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) هو الفقيه الحافظ الذكي الناقد زعيم أهل سبتة في الفقه ، ذاكرٌ للمسائل ، عارفٌ بالأصول ، ذو حظ من الأداء ، أنيق الخط صحيحه ، كان حيا سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة . انظر : نيل الابتهاج ص ٣٥٦ .

(٣) فَذْلَكَ حِسابَه فَذْلَكَةً : أَنْهاهُ وفَرَغَ مِنْهُ ، ومن فذلكة الحساب قوله تعالى : "تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ" بعد قوله : "فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ" ، وفَذْلَكَ كلامَه : أجمل ما فصّله ، وهو منحوت من (فذلك كذا وكذا). انظر : تاج العروس مادة (ف ذ ل ك) ، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم٢/١٢٦٥.

، فقال : لما كانت الواو تقع موقع (أو) على معناها عند بعض العرب (١) صار في المعنى إجمال ، فرفع ذلك بـ (تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ) ، فكذلك مسألتنا ، وبالله التوفيق"(٢).

(١) انظر : الكشاف ٢٤١/١ ، ومغني اللبيب ٩٠/١.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٥٨٧ .

الدراسة

تأتي هذه الحكاية التي ذكرها ابن الفخار في صورة سؤال وجه من الشيخ أبي زكريا الدُّكَّالِيّ لتلاميذه وابن الفخار منهم ، وكان كل جواب منهم يؤدي إلى استفهام آخر من الشيخ ، إلى أن قالوا له : أفدنا فأفادهم .

والسؤال من الشيخ هو : ما وجه قوله تبارك وتعالى :"تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ"، بعد قوله :" فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ" مع العلم بأن (ثلاثة) مع (سبعة) عشرة ؟

فقالوا : إنه من باب الفذلكة.

أي إن فائدة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا ليحاط به من جهتين ؛ فيتأكد العلم ، وفي أمثال العرب : (عِلْمَانِ خيرٌ من علم) (١) ، وكذلك (كاملة) تأكيد آخر (٢).

فقال (أي الشيخ) : ومع هذا ، فما وجه الفذلكة هنا ؟

فقالوا : ليعلمه العربي من جهتي الجمع والتفصيل.

فقال : ومع هذا ، فما وجه الإعلام بالشيء جملة وتفصيلا وأحدهما مغن عن الآخر ؟

---

(١) وأَصْلُه أن رجلا وابنه سلكا طريقاً ، فَقَال الرجل : يا بني ، استبحث لنا عن الطريق ، فَقَال : إني عالم ، فَقَال : يا بنيَّ ، عِلْمَانِ خَيْرٌ من علم ، يضرب في مَدْح المُشَاورة والبحث. انظر : مجمع الأمثال ٢٣/٢ ، والمستقصى ١٦٧/٢ .

(٢) انظر : الكشاف ٢٤١/١ .

فقالوا : لأنه أبلغ في إثباته في نفس السامع.

فقال : ومع هذا ، فما وجه التوكيد في ذلك ؟

قالوا : فأفدنا ، فقال : لما كانت الواو تقع موقع (أو) على معناها عند بعض العرب صار في المعنى إجمال ، فرفع ذلك بـ (تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ) ، فهذا التذييل يدل على أنَّ الواو مستخدمة في معناها الأصلي، وليست بمعنى (أو).

وهذا معنى ما ذكره الزَّجَّاجُ ، قال : لَمَّا جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ التَّخْيِيرَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ بَدَلًا مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ وَسَبْعَةٌ أُخْرَى أُزِيلَ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ : "تِلْكَ عَشَرَةٌ" ، ثُمَّ قَالَ :"كامِلَةٌ"(١).

أما عن إتيان الواو بمعنى (أو) فقد ذكر الزمخشري ذلك عند حديثه عن هذه الآية ، قال : إن الواو تأتي للإباحة ، نحو : (جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين) ، وأنه إنما جيء بالفذلكة ؛ دفعا لتوهم إرادة الإباحة في صيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم (٢).

وراجعه ابن هشام هنا فيما ذهب إليه في (الواو) من أنها قد تأتي للإباحة مثل (أو) قائلا : والْمَعْرُوف من كَلَام النَّحْوِيين أَنه لَو قيل : (جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين) كَانَ أمرا بمجالسة كل مِنْهُمَا ، وَجعلُوا ذَلِك فرقا بَين الْعَطف بِالْوَاو والعطف بـ (أَو) (٣).

---

(١) انظر : معاني الزجاج ٢٦٨/١ ، ٢٦٩.

(٢) انظر : الكشاف ٢٤١/١.

(٣) انظر : مغني اللبيب ٧٦٥/٢.

وهذه الآية استخدمها المشككون في القرآن الكريم ، قالوا : إنه يوضح ما لا يحتاج إلى توضيح – كما زعموا – فقوله تعالى : "فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ" جليٌ لا يحتاج إلى بيان ؛ لأن الثلاثة إلى السبعة هي عشرة أعداد لا محالة ، فقوله : "تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ" خلو عن الفائدة ، وما هذا حاله فإنه لا يليق بما كان معجزا ، ثم إذا كان بهذه الحالة فكيف زعمتم أنه تُؤْخَذُ منه الأسرار الدقيقة ، وتستنبط منه المعاني الغريبة ؟ فما هذا حاله في الكلام لا يكون خليقا بما ذكرتموه.

والجواب عن هذا من أوجه ثلاثة :

١–أن الإيضاح والبيان مقصدان من مقاصد الفصاحة والبلاغة ، وقد تكلم علماء البيان فيهما جميعا ، وأنهما مما يزيدان الكلام حسنا ، ويكسبانه رشاقة ، فكيف يكونان معدودين من آفات الكلام ورذائله ؟ فما هذا حاله فهو جهل بمواقع البلاغة ، ومحاسن الفصاحة ، وهما أيضا معدودان من أنواع البديع – أعنى المبالغة في البيان والإيضاح – ويعدون ما كان غريبا وحشيا فيه عُنْجُهانِيَّةٌ ، ومن الكلام المجانب لمحاسن الفصاحة .

٢–أن ما هذا حاله فإنه يستحسنه الكُتّاب وأهل العلم بالحساب ، وهو أنهم إذا ذكروا عددين ، ثم ضموا أحدهما إلى الآخر ، فلابد من ذكر تلك الجملة التي يؤولان إليها عند اجتماعهما ، ويسمون ذلك الفذلكة ، فإذا قال : (عندي له عشرون ، وثلاثون ، وخمسون) ، قال : فالجملة مائة كاملة ، فما ذكروه جهل بهذه المقاصد وعدم إحاطة بما اشتملت عليه الأسرار القرآنية من المحاسن التي تفطن لها الأذكياء، وَتَقَاعَدَ عن فهمها الأغمار الأغبياء.

٣-أن المعيب بالإيضاح ، إما أن يكون هو ذكر (العشرة) بعد ذكر (السبعة ، والثلاثة) ، فهذا خطأ قد ذكرنا وجهه على العلم بالأمور الحسابية.

وإما أن يكون العيب بالإيضاح هو قوله : (عشرة كاملة) ، فإنه لا فائدة في ذكر الكمال ، فهذا خطأ أيضا ، فإنه إنما ذكر الكمال ؛ اعتناءً بصومها ، وحتما على عدم التفريق بينها ، ولو أطلق وصف العشرة من غير وصف الكمال ، لَتُوُهِّم جواز الفصل بينها عند العودة إلى الأهل ، ويجوز أن يكون أتى بها على جهة التأكيد المعنوي ، كقوله تعالى: " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً"(١) ، فإن ذكر (الوحدة) إنما كان على جهة التأكيد من جهة المعنى بالصفة ، ولو أَوْفَوا النظر حقه لما عولوا على هذه الأنظار الركيكة ، والمقاصد الفاسدة (٢).

---

(١) الآيتان ١٣ ، و١٤ من سورة الحاقة.

(٢) انظر : الطراز لأسرار البلاغة ٣/٢٤٦ ، ٢٤٧ .

الحكاية التاسعة

إثبات العلامة في العدد (ثلاثة) من قوله تعالى : "ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ" (١)

مراعاة لمعنى (قروء) في أنها (الأطهار) ، أم أن اللفظ مجمل ؟

قال ابن الفخار : "مسألة : حضرت يوما مجلس الإمام أبي الحسن الصغير (٢) بمدينة فاس – حرسها الله – ، وهو يتكلم في (الأقراء) ، فذكر عن بعض الفقهاء أنه احتج لمذهب مالك في أنها (الأطهار) بإثبات العلامة في قوله تعالى :" وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ".

قال : ولو كانت (الحِيَضُ) لكان اسم العدد بغير علامة على الأصل المذكور عند علماء العربية ، فلما جاء اسم العدد بالعلامة دل على أنه مضاف إلى مذكر في المعنى ، وأن التأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار ، ولو كان اسم العدد مضافا إلى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ؛ لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حِيَضٍ .

فقال بعض الحاضرين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصّله مَنْ يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ، فيكون

---

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . والقَرْءُ والقُرْءُ : الحَيْضُ ، والطُّهرُ ضِدّ ، وَذَلِكَ أَنَّ القَرْء الْوَقْتُ ، فَقَدْ يَكُونُ للحَيْض والطُهر ، فالأَصل فِي القَرْءِ الوَقْتُ الْمَعْلُومُ، وَلِذَلِكَ وقعَ عَلَى الضِّدَّيْن ؛ لأَن لِكُلٍّ مِنْهُمَا وَقْتًا ، وأَقْرأَتِ المرأَةُ إِذَا طَهُرت وَإِذَا حَاضَتْ ، وَالْجَمْعُ : أَقْراء، ، وقُروءٌ، عَلَى فُعُول . انظر : لسان العرب مادة (ق ر أ).

(٢) سبقت ترجمته في الحكاية السابعة.

إثبات العلامة وإسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي دون اعتبار المعنى إلا ما شذ نظمًا أو نثرًا ، ولا يجوز حمل التنزيل إلا على أفصح الوجهين إذا أمكن ، فكأنه مال إلى هذا بعض الميل ، وهو الصحيح إن شاء الله"(١).

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٦١٠ ، ٦١١ .

الدراسة

يأتي هذا الخبر الذي حكاه ابن الفخار في (باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى) وهذا الخبر يدور حول إثبات العلامة في العدد (ثلاثة) من قول الله سبحانه : "ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" هل مراعاة لمعنى (قروء) في أنها (الأطهار) ، أم أن اللفظ مجمل فيكون إثبات العلامة وإسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي دون اعتبار المعنى في أنها الأطهار أو الحِيَضُ ؟

وأبدأ مسألتي ببيان ما ذكره الفقهاء في معنى (قروء) :

يقول القرافي من المالكية : إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوء" الْأَطْهَارُ دُونَ الْحُيَّضِ ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ مُذَكَّرٌ وَالْحَيْضَةَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِصِيغَةِ التَّأْنِيثِ فَيَكُونُ الْمَعْدُودُ مُذَكَّرًا لَا مُؤَنَّثًا (١).

ويقول الدسوقي : (الْأَقْرَاءُ) الَّتِي تَعْتَدُّ بِهَا الْمَرْأَةُ هِيَ (الْأَطْهَارُ) مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمُوَافِقِيهِ مِنْ أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ (الْحَيْضُ) ، وَاسْتَدَلَّ الثَّلَاثَةُ بِأَنَّ الْقَرْءَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، وَوُجُودُ التَّاءِ فِي قَوْلِه تَعَالَى : "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُودَ مُذَكَّرٌ وَهُوَ الطُّهْرُ ، وَأَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَنَّ الَّذِي بِهِ بَرَاءَةُ رَحِمِهَا حَقِيقَةً إنَّمَا هُوَ الْحَيْضُ لَا الطُّهْرُ (٢).

فالحاصل مما سبق أن جمهور الفقهاء – خلافا لأبي حنيفة ومن وافقه – استدلوا على أن المراد بـ (قروء) في الآية (الأطهار) بإثبات العلامة في

---

(١) انظر : الذخيرة١/٧٥.

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير٢/٤٦٩.

العدد (ثلاثة) ، فهو مضاف إلى مذكر في المعنى ، والتأويل : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أطهار ، ولو كان اسم العدد مضافا إلى مؤنث في المعنى لكان بغير علامة ؛ لأن التأويل كان يكون : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث حِيَضٍ .

وهذا ما حدّث به الإمام أبو الحسن الصغير تلاميذه في مجلسه.

وهنا يذكر ابن الفخار أن بعض الحاضرين مجلس الإمام اعترضوا عليه القول بهذا قائلين : بل اللفظ مجمل اعتبارا بما أصّله مَنْ يوثق بعلمه من علماء العربية من اعتبار مجرد اللفظ من جهة الاستعمال ، فيكون إثبات العلامة وإسقاطها على حسب الاستعمال اللفظي دون اعتبار المعنى إلا ما شذ نظمًا أو نثرًا ، ولا يجوز حمل التنزيل إلا على أفصح الوجهين إذا أمكن.

وهذا ما ذهب إليه النحاس قبلهم ، قال : أثبت الهاء ؛ لأنه عدد لمذكر، الواحد (قرء) ، وقد زعم بعضهم أن (ثلاثة قروء) لما كانت بالهاء دلت الهاء على أنها (أطهار) وليست (الحِيَض) ، قال : ولو كانت حِيَضا لكانت (ثلاث قروء) ، وهذا القول خطأ قبيح ؛ لأن الشيء الواحد قد يكون له اسمان مذكر ومؤنث ، نحو : (دار ، ومنزل) (١).

فالحاصل أن اللفظ مجمل ، وإثبات التاء هنا مراعاة للفظ من جهة الاستعمال دون اعتبار المعنى ، وهذا ما اختاره ابن الفخار بقوله : وهو الصحيح إن شاء الله ، وهو ما مال إليه الإمام أبو الحسن الصغير ، قال ابن الفخار : فكأنه مال إلى هذا بعض الميل .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٣١٣/١.

وليس معنى أن اللفظ مجمل هنا أنه غير معلوم المعنى ، بل إن المعنى الذي وُضعَ له في لغة العرب معلوم .

والسؤال : من أين حصَلَ له الإجمال ؟

والجواب : الدلالة على المعنى المراد من هذا اللفظ هي التي لم تُعلم ، فالإجمال حصلَ لا من جهة أصل المعنى الذي وُضِعَ له ، وإنما حصلَ من جهة ما المراد بهذا اللفظ ؟

الحكاية العاشرة

علة بناء (كم)

قال ابن الفخار في باب (كم) : "يُحكى عن الشلوبين أنه قال في بعض مجالس إقرائه : إنها بنيت ؛ لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مفسِّر ، فنقده عليه بعض طلبته فقال : يلزم على هذا بناء سائر أسماء العدد ؛ لتساويها في هذه العلة ، فلما رأى الشلوبين ورود هذا النقد ، زاد زيادة أخرج بها سائر أسماء الأعداد فقال : بنيت ؛ لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر لا يعقل لها معنى إلا به ، بخلاف قولك : (عشرون وثلاثون) ونحو ذلك ؛ فإنه يعقل له معنى ، وهو المقدار ، وإنما بقي بيان جنس ذلك المقدار ، وهذا بيّن إن شاء الله"(١).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١٦ ، وانظرها في المقاصد الشافية ٨٣/١ .

الدراسة

لـ (كم) في العربية وجهان : الاستفهام والخبر ، وهي في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يخفض ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون تمييز الاستفهامية واحدًا منصوبًا مطلقًا ، نحو : (كم طالبًا جاء؟) ، أو مجرورا بـ (مِن) لفظا ، ويجوز حذفها وإبقاء عملها بشرطين :

أحدهما : الاتصال بـ (كم).

والآخر : دخول الخافض عليها ، نحو : (على كم جذعٍ بيتك مبني ؟) .

وأما الخبرية فإنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، فيلزم على هذا أن يكون مفسرها مفردًا وجمعًا ، نحو : (كم كتابٍ عندي ، وكم كُتبٍ عندي) ، فمن أفرد المفسّر جعلها بمنزلة (مائة وألف) ، كأنه قال : (مائة كتابٍ عندي ، وألف كتابٍ عندي) ، ومن جمعه جعلها بمنزلة (ثلاثة إلى عشرة) ؛ لأن هذا هو العدد الذي يُفَسّرُ بجمعٍ في الأصل (١).

ووجه بناء الاستفهامية بَيّنَه ابن الفخار حيث قال : "وأما بناؤها فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ، ولا سؤال في بنائها على السكون ؛ لأنه الأصل" (٢) ، وهذا ما ذهب إليه الأنباري وابن خروف والشاطبي ووافقهما الصبان (٣).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١٢ ، ٦١٤.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١٤.

(٣) انظر : أسرار العربية ٢١٤ ،و شرح الجمل لابن خروف ٦٥١/٢ ، والمقاصد الشافية ٧٦/١ ، ٧٧، وحاشية الصبان ١٠٤/١.

وأما وجه بناء (كم) الخبرية ففيه أربعة طرق (١) :

الطريق الأول : منهم من قال بالحمل على الاستفهامية ؛ لشبهها بها لفظا ومعنى ، وذلك أنها ثنائية العدد ، وكناية عن عدد مبهم ، وأنها مفتقرة إلى مفسّر ، وأنها تلزم الصدر ، وأنها يُحكم على موضعها بالأعاريب الثلاثة، فلما أشبهت الاستفهامية في جميع ما ذكر حملت عليها في البناء ، كما حملت (فَعَالِ) التي لا يراد بها الأمر على (فَعَالِ) التي يراد بها الأمر ؛ لاتفاقهما معًا في النسبة .

والطريق الثاني : أنها بنيت بالحمل على (ربَّ) ؛ لشبهها بها معنى ، لأنها موضوعة للمباهاة والافتخار (٢) ، فهي شبيهة بـ (رُبَّ) ، وشبه الحرف من أسباب البناء ، فلا إشكال .

ولها شبه آخر بـ (رب) ، فهي نقيضة (رب) ؛ لأن (رب) للتقليل ، و(كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره(٣).

وأيضا تشبه بـ (رب) في مَلْكِهَا صدر الكلام ، وتضمنها القليل والكثير(٤).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١٥ ، ٦١٦.

(٢) انظر : الكتاب ١٥٦/٢ ، والبسيط ٨٨٤.

(٣) انظر : أسرار العربية ص ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٦٥١/٢ .

والطريق الثالث : أنها بنيت ؛ لشبهها بالحرف في دلالتها على معنى فيما بعدها ، لأنها إنما جيء بها لتكثير ما بعدها ، نحو : (كم كتابٍ عندي)، فـ (كتابٍ) وإن كان مفردا في اللفظ ، فإنه متعدد في المعنى.

والطريق الرابع : وهو ما حدّث به الشيخ ابن الفخار أن الشلوبين حُكِي عنه أنه قال في بعض مجالس إقرائه في (كم) : إنها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مفسِّر ، فنقده عليه بعض طلبته فقال له : يلزم على هذا بناء جميع أسماء العدد ؛ لتساويها في هذه العلة ، فلما رأى الشلوبين ورود هذا النقد ، زاد زيادة أخرج بها أسماء الأعداد فقال : بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر لا يعقل لها معنى إلا به ، فخرج نحو : (عشرون وثلاثون) وبابه ؛ فإن لها في أنفسها معنى معقولا ، وهو المقدار، وإنما بقي بيان جنس ذلك المقدار فجئ بالمفسر لأجله ، هذا معنى الحكاية.

والراجح في المسألة : أن علة بناء (كم) الشبه المعنوي ؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية – وهذا ما ذهب إليه ابن الفخار – ومعنى (رب) التكثيرية إن كانت خبرية (١).

---

(١) انظر : حاشية الصبان ٧٩/١.

الحكاية الحادية عشرة

إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

قال ابن الفخار : "مسألة : إذا أضفت اسمًا يعرب بالحركة إلى ياء المتكلم زال إعرابه من اللفظ ؛ لأن ياء المتكلم يجب لها كسر ما قبلها ، كقولك : (قام غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي) ، وليس مبنيا ، خلافا لبعض المشارقة (١) ، ولا معربا بالكسرة الظاهرة في موضع الجر ، خلافا لابن مالك (٢) ، ولا رتبته موقوفة بين رتبتين ، خلافا لأبي الفتح (٣)، وإنما هو معرب زالت منه العلامة لفظا ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم كما تزول في الوقف لفظا ، وكلاهما عارض .

وأما ما يعرب بحرف فإن كان ذلك الحرف حرف تثنية لزم بقاؤه على حاله ، كقولك : (قام زيدايَ) بإثبات الألف ؛ لأنها علامة الرفع والتثنية ، فلما اجتمع فيها الأمران خالفت الحركة في هذا الحكم ؛ لأن المحافظة على المعنى آكد من المحافظة على اللفظ.

وإن كان ذلك الحرف واوا لزم قلبها ياء كقولك : (هؤلاء مسلميَّ) ، وأصلها : هؤلاء مسلمويَ ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون لزم قلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم فقلت : (هؤلاء مسلميَّ) ، ومنه قوله

---

(١) منهم الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي . انظر : شرح التسهيل ٢/٦٢٠.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٦٢٠.

(٣) انظر : الخصائص ٢/٣٥٨.

عليه السلام لورقه بن نوفل (أو مخرجيَّ هم) (١) ، وأصله : أو مخرجويَ هم ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم كما ذكر ، فعلامة الرفع الواو التي انقلبت ياء ، وهذا هو الوجه الذي اتفق عليه الإمامان : أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي ، وأبو عبد الله بن عبد المنعم في حكاية حضرتها بينهما"(٢).

(١) انظر : الحديث في صحيح البخاري ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ حديث رقم (٣) .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٧٠٩ ، ٧١٠.

الدراسة

الشاهد في الحكاية السابقة أن ابن الفخار ذكر فيما ذكر أن الاسم إذا أضيف إلى ياء المتكلم وكان جمع مذكر فإن واوه في حالة الرفع تقلب ياء ، وتدغم الياءان مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ، نحو : (هؤلاء مسلمِيَّ) ، فعلامة الرفع هنا هي الواو التي انقلبت ياء.

ثم قال : "وهذا هو الوجه الذي اتفق عليه الإمامان أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي ، وأبو عبد الله بن عبد المنعم في حكاية حضرتها بينهما، فليبحث عن الفرق بين هذا الضرب من الجمع والمفرد ؛ فإن فيه غموضا".

فالملاحظ أن ابن الفخار لم يذكر هنا في المسألة الحوار الذي دار بين الإمامين في حضرته مكتفيًا بذكر الوجه المختار الذي اتفقا عليه في المسألة.

ولإيضاح ما ذكره ابن الفخار أقول :

إن المضاف إلي ياء المتكلم إما أن يعرب بالحركة ، وإما أن يعرب بالحرف.

فإذا أضيف اسم يعرب بالحركة إلى ياء المتكلم زال إعرابه من اللفظ ؛ لأن ياء المتكلم يجب لها كسر ما قبلها ، وهذا هو اختياره ، ومثّل لذلك بـ (قام غلامِي ، ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامِي) ، هذا في المفرد.

فـ (غلامي) في الأول : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي الثاني : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي الثالث : مجرورٌ بالباء وعلامة جره كسرة ، والأصح أنها مقدرة ، وأن هذه الكسرة كسرة المناسبة وليست كسرة عامل الجر ؛ لأنها ثابتة في الرفع والنصب ، فَعُلِم بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف عليها ، فيكون في الحالات ملازمًا لها ، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول ، فكما لا يشك أن هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر ؛ إذ الاسم واحد ، فالحكم عليه إذًا في الحالات الثلاثة واحد(١).

ويصدق ذلك أيضا على جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، فتقول : (جاء أصدقائي ، وجاءت أخواتي) ، (ورأيت أصدقائي ، ورأيت أخواتي) ، (ومررت بأصدقائي ، ومررت بأخواتي).

أما إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثنى، أو جمع مذكر سالما فلا تقدر عليه علامات الإعراب :

فإن كان مثنى وهو مرفوع فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة ، نحو : (قام زيدايَ) ، فالألف علامة الرفع.

وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية ومفتوحة ، نحو : (رأيت صاحبيَّ) ، وأصلها:

---

(١) انظر : الخصائص ٣٥٩/٢.

صاحبين لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منهما.

وإن كان جمع مذكر سالما فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ، ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الياءان ، مع كسر ما قبلهما ، وفتح ياء المتكلم ، نحو : (هؤلاء مسلمِيَّ) ، وأصله : مسلمون لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، فصارت : مسلموي ، اجتمعت الواو والياء في كلمة والسابق منهما متأصل في ذاته وسكونه ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، فصارت : مسلمِيَّ ، ويكون مرفوعًا بالواو التي انقلبت ياء.

وإن كان منصوبًا أو مجرورًا فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم التي تتحرك بالفتح ، وقبلهما كسرة ، نحو : (أكرمت زائري ، وسلمت على زائري) ، فكلمة : (زائري) أصلها : زائرين لي ... " منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة المدغمة في ياء المتكلم المفتوحة ، وكلمة زائري : مضاف ، وياء المتكلم : مضاف إليه مبنية على الفتح في محل جر.

هذا والياء الأولى في مثل كلمة : (زائري) السابقة تختلف عن الياء الأولى في كلمة (مسلمِيَّ) في المثال السابق ، لأن الياء الأولى في كلمة

(مسلمِيَّ) ، منقلبة عن واو ، فهي علامة رفع ، بخلاف الأخرى، فهي ياء الجمع ، علامة النصب أو الجر(١) .

(١) انظر : النحو الوافي١/٢٠١ ، ٢٠٢.

الحكاية الثانية عشرة

حكم الفعل المضارع بعد الطلب إن لم يقصد الجزاء

قال ابن الفخار : "خبر في المسألة : حُدِّثْتُ بسبتة أن محفِلًا عظيما جمع أمراءها وأعيانها وعظماءها فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه الأشياء المذكورة ، فألقى عليهم بعض أصحاب الأستاذ ابن أبي الربيع (١) – يعرف بابن الخضار – (٢) سؤالا فقال : أين في القرآن جوابُ الأمر غيرَ مجزوم ؟! فاستغربوا هذا السؤال وكادوا ينكرونه مطلقًا فضلًا عن أن يكون في القرآن ، لكنهم لم يسعهم إلا البحث عن ذلك ؛ لمكان السائل من العربية ، فبينما هم كذلك إذ أقبل عليهم صاحب المنزل وهو شيخنا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي – رحمة الله عليه – فلما رآهم غير بصراء بموضعه من القرآن أرشدهم إليه فقال : من ذلك قوله تعالى :" ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ "(٣) و" خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" (١) و" فَهَبْ لِي

---

(١) هو عبد الله بن أَحْمد بن عبيد الله بن مُحَمَّد بن عبيد الله ، الإِمَام أَبُو الْحُسَيْن ابْن أبي الرّبيع الْقرشِي الْأَمَوِي العثماني الإشبيلي ، إِمَام أهل النَّحْو فِي زَمَانه ، وَقَرَأَ النَّحْو على الشلوبين ، شرح الْجمل وغيره ، ومَاتَ سنة ثَمَان وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة. انظر : بغية الوعاة ١٢٥/٢ ، ١٢٦.

(٢) هو أَبُو الْحسن عَليّ بن مُحَمَّد بن الخضار الكتامي التلمساني الْمُقْرِئ ، أَقرَأ بالروايات ، عروضيّ ، كفيف ، مَاتَ بسبتة بعد السّبْعين وستمائة ، وَقيل سنة سبع وَسبعين . انظر : الإحاطة ٦٦/٣ ، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة ٢٤٤/٣ ، وأزهار الرياض٣٤٩/٢ .

(٣) من الآية ٩١ من سورة الأنعام.

مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ " (٢) فحسّن السائل إصابته وجميع من حَضَرَ ، وكان حينئذ حَدَثَ السن ، وكان ذلك عند أبيه خيرًا من رئاسة سبتة ، بل سبتة دونها .

والقول في ذلك عندي أن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا مجزوما ما لم يَعْرِض له مانع ، إذ لا يُغْنَى بالجواب إلا كونُه مسببا عن الأول ، فمتى قصد ذلك تعين تضمن الشرط ، وإذا تعين تضمن معنى الشرط وجب الجزم ، وحيث يأتي غير مجزوم فإنما ذلك لعدم تضمن معنى الشرط ، إما على جعله حالا أو صفة ، أو على معنى القطع ، وينبغي أن يحمل كلام صاحب المنزل على أنه أجاب السائل على مقتضى سؤاله لا أنه يعتقده كذلك ، وإنما حمله على ذلك ؛ لمكانه من العلم ودقة النظر ، فتفهم ذلك ، وبالله التوفيق" (٣).

---

(١) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٢) من الآيتين ٥ ، ٦ من سورة مريم.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص٨٣٠ ،٨٣١.

الدراسة

أورد ابن الفخار هذا الخبر في (باب ما يجزم من الجوابات) حيث قال أولا : إذا وقع المضارع جوابا لغير الخبر ، أي مسببا عنه ، فإنه ينجزم ولابُدَّ ، وجملتها ثمانية أشياء وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض ، مثاله : (اتق الله تدخلِ الجنة ، ولا تعصه تنجُ من النار ، وغَفَرَ الله لنا يسترْنا ، وأين بيتك أزرْك ؟ ، وليت لي مالا أنفقْ منه ، ولعلى أحج تُغْفَرْ ذنوبي ، وَأَلَا تنزل عندنا نتحدثْ، وأَلَّا تقرأ تنتفعْ) (١).

وهذا ما عبر عنه ابن مالك في نظمه بقوله :

وبعدَ غيرِ النفي جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إنْ تسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

أي : إذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جُزِم الفعل ، والمراد بقصد الجزاء : أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط .

أما عن الخبر الذي حكاه ابن الفخار في المسألة فيتحدث فيه عن حكم الفعل بعد الطلب إن لم يقصد الجزاء ، ومضمونه أنه حُدِّث بسبتة أن محفِلا عظيما جمع أمراءها وأعيانها وعظماءها فتكلموا في جزم الجواب بعد الأشياء الثمانية المذكورة إلى أن ألقى عليهم بعض أصحاب الأستاذ ابن أبي الربيع

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٢٨ ، ٨٢٩.

سؤالًا فقال : أين في القرآن جوابُ الأمر غيرَ مجزوم ؟! فاستغربوا هذا السؤال .....، فبينما هم كذلك إذ أقبل عليهم أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي ، فلما رآهم غير بصراء بموضعه من القرآن أرشدهم إليه كما سبق ذكره من آيات ، فحسّن السائل إصابته وجميع من حَضَرَ.

وهنا نجد الشيخ ابن الفخار يوضح المسألة توضيحا بقوله : والقول في ذلك عندي أن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا مجزوما ما لم يَعْرِض له مانع ، إذ لا يُغنَى بالجواب إلا كونُه مسببا عن الأول ، فمتى قُصِد ذلك تعين تضمن الشرط ، وإذا تعين تضمن معنى الشرط وجب الجزم ، وحيث يأتي غير مجزوم فإنما ذلك لعدم تضمن معنى الشرط ، إما على جعله حالًا أو صفة ، أو على معنى القطع ، وينبغي أن يحمل كلام أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي على أنه أجاب السائل على مقتضى سؤاله لا أنه يعتقده كذلك ، وإنما حمله على ذلك ؛ لمكانه من العلم ودقة النظر .

فحاصل رأي ابن الفخار وشيخه الحضرمي أن الفاء إذا سقطت بعد الطلب ولم يقصد الجزاء (أي تَسَبُّب الفعل عن الطلب) فإن المضارع لا يجزم ، بل يرفع إما مقصودًا بجملته الوصف ، أو الحال ، أو القطع (الاستئناف).

١-فيتعين الوصف إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها كقوله تعالى : "فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ" ، فـ (يَرِثنِي) بِالرَّفْع صفة للْوَلِيّ ، أَي وليًا وَارِثًا ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا الرّفْع ؛ لِأَن "وليا" نكرَة فَجعلُوا "يَرِثنِي" صفة (١).

(١) انظر : حجة القراءات لابن زنجلة ٤٣٨.

ومثله قوله تعالى : "رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا" (١) ، فجملة (تكون) نعت لـ (مائدة).

٢-ويتعين الحال إن كان قبله معرفة محضة كالضمير ، كقوله تعالى :" ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ" ، فجملة (يلعبون) حال من ضمير المفعول في (ذرهم) ، أي ذرهم لاعبين (٢).

٣-ويتعين الاستئناف إن كان ما قبله مقطوعا عنه بحيث لا يصلح للحالية ولا للوصفية كقول الأخطل :

وقالَ رائدُهم أَرْسُوا نُزَاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمضي لمقدارِ (٣).

فـ (نزاولها) استئناف غير مُعَلّق بما قبله ؛ ولهذا وَجب رَفعه .

فإن كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو: (أكرمْ شخصًا من العلماء يقرأُ).

ويحتمل الحال والاستئناف قراءة ابن ذكوان (١) : "وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ ما صنعوا" برفع (تَلْقَفُ) على الاستئناف ، أي : فإنها تلقف ، أو حال مقدرة من المفعول (٢).

---

(١) من الآية ١١٤من سورة المائدة . وانظر : التبيان في إعراب القرآن ٤٧٣/١.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٨/١ .

(٣) من البسيط ، انظر : الكتاب٩٦/٣ ، والمفصل ص٣٣٤ ، وخزانة الأدب ٨٧/٩ ، ولم أقع عليه في ديوانه.

وقولـه تعـالى :"خُـذْ مِـنْ أَمْـوَالِهِمْ صَـدَقَةً تُطَهِّـرُهُمْ وَتُـزَكِّـيهِمْ بِهَـا" ، يحتمـل الحال والاستئناف والنعت أيضًا (٣).

فـجملة (تطهرهم) مرفوع إمـا علـى اعتبارهـا جملـة مستأنفة ، أو صفة للنكرة المحضة التي قبلها ، أو حال من فاعل فعل الأمر: (خُذْ) (٤) .

وأيضا قوله تعالى : "فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى"(٥) فـ(تخافُ) يحْتَمل فيها الْحَال والِاسْتِئْنَاف والوصفية.

فـالرفع علـى جعلهـا حَـالا مـن الْفَاعِـل – وَهُـوَ مُوسَـى عَلَيْـهِ السَّـلَام – وَالتَّقْدِير : اضْرِب لَهُم طَرِيقا فِي الْبَحْر غير خَائِف دركا وَلَا خاشيا ، وَيُقَوِّي رفع يخَاف إجماع الْقُرَّاء على رفع (يخْشَى) وَهُوَ مَعْطُوف على (يخَاف).

وَيجوز رفع (تخَاف) على الْقطع ، أَي : أَنْت لَا تخَاف دركا.

وَقيل : إِن رَفعه على أَنه نعت لطريق على تَقْدِير حذفِ (فِيهِ) (٦).

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه ، وانظر تخريج القراءة في : الوافي في شرح الشاطبية ص ٣٢٠.

(٢) انظر : شرح طيبة النشر للنُّوَيْري٢/٤٥١.

(٣) انظر : حاشية الصبان ٣/٤٥٣.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٥٨.

(٥) من الآية ٧٧ من سورة طه.

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٠.

والصحيح في المسألة أن الفاء إذا سقطت بعد الطلب ولم يقصد الجزاء فإن المضارع لا يجزم ، بل يرفع إما مقصودًا بجملته الوصف ، أو الحال ، أو القطع كما سبق ، وهو رأي ابن الفخار وشيخه الحضرمي.

الحكاية الثالثة عشرة

إعراب الفعل الواقع بين الجزمين غير مصحوب بحرف عطف

قال ابن الفخار : "فصل : وأما الفعل الواقع بين الجزمين فلا يخلو من أن يكون مصحوبا بحرف عطف أو لا ، فإن كان غير مصحوب بحرف عطف فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون مما يصح فيه البدل.

والثاني : أن يكون مما لا يصح فيه البدل .

فإن كان مما يصح فيه البدلية كان مجزوما بحق البدلية ، كقولك : (من يقصدْ زيدا يمشِ إليه).

وإن كان مما يصح فيه البدل ارتفع على الحال كقولك : (من يقصدْ زيدا يضحكُ يشكرْه) ، أي من يقصده ضاحكا يشكرْه.

ومن هذا القبيل قول الشاعر :

تعال فإنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُني...نكُنْ مثلَ مَنْ يا ذِيب يَصْطَحِبَانِ(١)

يَصْطَحِبَانِ(١)

فقوله : (لا تخونني) في موضع نصب على الحال ، أي : فإن عاهدتني غير خائن.

وسألني يوما الخطيب أبو إسحاق بن أبي العاص (٢) رحمه الله عن إعرابه ، فدار بيننا فيه الكلام ، وكان رحمه الله معجبا بالغرائب ، وكان مع ذلك ضنينا بها ، لا على وجه البخل بالعلم ، ولكن على سبيل الإغراء بالمسائل ؛ لأن الطالب إذا كانت فيه نجابة وَضُنَّ عليه بمسألة مَّا حَمَلَهُ ذلك على شدة الحرص على تحصيلها ، وربما كان ذلك أكثر فائدة وأثبت لها من

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩ ، والكتاب ٢/ ٤١٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣ ، ورواه المبرد: تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني.

والمعنى : أقبل إليّ أيها الذئب ، فإن واثقتني على عدم الغدر إذًا نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

وقبله :

فبت أقد الزاد بيني وبينه ... على ضوء نار مرة ودخان

فقلت له لما تكشر ضاحكا ... وقائم سيفي من يدي بمكان

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي التّنوخي ، كان مدرسا للعربية والفقه ، آخذا في الأدب ، ملازما للسنة ، محاربا للبدعة ، تولى الخطبة والقراءة بجامع غرناطة ، توفي سنة ٧٢٧ هـ . انظر : لإحاطة ١٩٧/١ ، ١٩٨، وغاية النهاية٢٤/١ .

أن تُنسى ، كما حدثني الشيخ أبو بكر بن حفيد الأمين المالقيُّ (١) رحمه الله قال : صليت يومًا العصر بمسجد القاهرة أو قال بغيرها ، فلما انصرف من الصلاة إذا بشيخ ظريف المنازع قد أسند ظهره إلى جدار القبلة بين يديه أَخَوانِ يجوِّدان عليه ، أحدهما بحرف حمزة ، والآخر بحرف الكسائي ، فلما بلغ هذا الثاني بالقراءة إلى قوله تعالى :" هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ " (٢) ، قال الشيخ للقارئ : قِفْ ، فوقف ، فقال له : فائدة ، ثم قال له : اقرأ ، ولم يفسر له الشيخ هذه الفائدة ، قال : فقلت في نفسي لعله يفسرها إذا فرغ ، فلما فرغ لم يفعل ، فحال بيني وبين سؤاله عنها في اليوم الثاني سفري مع أصحابي ، فانظر إلى هذا الغرض من هذا الشيخ فإنه من باب ما ذكرناه عن الخطيب رحمه الله .

والذي أبرزته المذاكرة في هذا البيت أن قوله : (لا تخونني) جواب القسم المذكور قبله ، فلا يكون له موضع من الإعراب على هذا ، خلافا للوجه الأول الذي حمله عليه سائر النحاة ، وهذا واضح"(٣).

---

(١) هو مُحَمَّد بن أَحْمد بن عَليّ الغساني ، أَبُو بكر ابْن حفيد الْأَمين ، من أهل مالقة، كَانَ إِمَامًا جَلِيلًا حَافِظًا لفروع الْفِقْه ، وَكَانَ متواضعا ، مَاتَ سنة ٧٢٦هـ. انظر : الدرر الكامنة ٥/٧٥.

(٢) من الآية ١١٢ من سورة المائدة.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٤٤ – ٨٤٦.

الدراسة

هذا الخبر في إعراب البيت السابق دار الكلام فيه بين الخطيب أبي إسحاق بن أبي العاص وبين ابن الفخار نتيجة سؤال وُجِّه إليه منه ، وقد بَيّن ابن الفخار أن الشيخ الخطيب كان معجبا بالغرائب ، وكان مع ذلك ضنينا بها ، لا على وجه البخل بالعلم ، ولكن على سبيل الإغراء بالمسائل ؛ لأن الطالب إذا كانت فيه نجابة وَضُنَّ عليه بمسألة مَّا حَمَلَهُ ذلك على شدة الحرص على تحصيلها ، وربما كان ذلك أكثر فائدة وأثبت لها من أن تُنسى .

ثم أخذ ابن الفخار يوضح هذا النهج من الخطيب بما حدّثه به الشيخ أبو بكر بن حفيد الأمين المالقيُّ – كما سبق ذكره – فإنه من باب ما ذُكِرَ عن الخطيب رحمه الله .

وعن البيت الذي معنا – وهو الغرض من الحكاية – فالحديث فيه عن إعراب الفعل (لا تخونني) ، والظاهر من كلام ابن الفخار أنه رأى أولا أن الفعل (لا تخونني) في موضع نصب على الحال ، أي : فإن عاهدتني غير خائن.

ثم بعد الحديث الذي دار بينه وبين الخطيب قال : "والذي أبرزته المذاكرة في هذا البيت أن قوله : (لا تخونني) جواب القسم المذكور قبله ، فلا يكون له موضع من الإعراب على هذا ، خلافًا للوجه الأول الذي حمله عليه سائر النحاة ، وهذا واضح".

فاتضح لنا أن في الفعل (لا تخونني) إعرابين ، وأودّ أن أفصل القول فيهما على النحو التالي :

مِمَّا لَا مَحل لَهُ من الإعراب الجملة الْوَاقِعَة جَوَابا للقسم ، سَوَاء ذكر فعل الْقسم وحرفه أم الْحَرْف فَقَط ، أم لم يذكرَا .

فالأول نَحْو : (أقسم بِاللَّه لَأَفْعَلَنَّ).

وَالثَّانِي نَحْو قَوْله تَعَالَى : " إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ" بعد قَوْله تَعَالَى: "يس ، وَالْقُرْآن الْحَكِيم" (١).

وَالثَّالِث نَحْو قَوْله تَعَالَى : " إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ" بعد قَوْله تَعَالَى : " أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" (٢) ، والأيمان جمع يَمِين بِمَعْنى الْقسم.

وَنَحْو " وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ "(٣) ، لِأَن أَخذ الْمِيثَاق بِمَعْنى الِاسْتِحْلَاف.

وعلى هذا فإن الفعل (لَا تخونني) جَوَاب لـ (عاهدتني) فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَة الْقسم ، فَلَا مَحل لَهُ من الْإِعْرَاب ؛ لِأَنَّهُ جَوَاب الْقسم.

وَيحْتَمل كَون (لَا تخونني) حَالا من الْفَاعِل وَهُوَ تَاء الْمُخَاطب من (عاهدتني) ، وَالتَّقْدِير : حَال كونك غير خائن ، أَو حَالا من الْمَفْعُول وَهُوَ يَاء الْمُتَكَلّم من (عاهدتني) ، وَالتَّقْدِير : حَال كوني غير خائن ، أَو حَالا مِنْهُمَا ،

---

(١)الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة يس.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة آل عمران.

أَي من الْفَاعِل وَمن الْمَفْعُول ، وَالتَّقْدِير : حَال كوننا غير خائنين ، وعَلى التقادير الثَّلَاثَة فَيكون فِي مَحل نصب.

وَالِاحْتِمَال الأول أرجح ؛ لأن المعْنَى شَاهد لكَونهَا جَوَابا (١) ، والمعنى : أقبل إليّ أيها الذئب ، فإن واثقتني على عدم الغدر إذًا نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه ، وهذا ما ذهب إليه ابن الفخار وأبرزته المذاكرة بينه وبين الخطيب أبي إسحاق بن أبي العاص.

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٥٢٩/١.

الحكاية الرابعة عشرة

اشتراط تعدد مانع الصرف وَنَفْيُ اشتراط مانع الإعراب ، ولم كان سبب بناء الاسم أقوى من سَبَبَيْ منع صرفه ؟

قال ابن الفخار في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : "فائدة في خبر : بينما نحن جلوس بين يدي شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الغافقي بمسجد القفال(١) من سبتة إذ دخل علينا رجل أشعث ذو أطمار (٢) كأنما قدِم من بلاد المشرق يعرف بابنِ واش (٣) ، فسلم وقعد وتكلم فَعُرِف مكانه من الطلب ، وقال للأستاذ : يا سيدي ، ما زلت أتمنى لقاءك ، فإذ يسر الله فيه ، فعسى أن تنعم عَلَيَّ ببيان مسألة دارت فيها رؤوس المشارقة ، وهي اشتراط تعدد مانع الصرف ، ونفي اشتراط مانع الإعراب ، مع أن المتعدد لم يقوَ إلا على منع البعض ، والمتحد قويَ على منع الكل ، فبادر بعض الطلبة إلى أن قال : هذا قريب ، وشرع في الجواب ، فالتفت إليه السائل وقال : ما قدمت من أرض المشرق أشعث أغبر ذا أطمار إلا لآخذها عن شيخ الشيوخ الذي عم صيته المشرق والمغرب ، وأقول: سمعت من لفظ الشيخ كذا وكذا ،فإذا نزلتُ لأسمع من مثلك فأقول : سمعتُ من لفظ مَنْ ؟! من تكون أنت حتى أنزلَ لمثلك؟! والله ما سمعتُ قطُّ باسمك ، ولا أظن يعرفك إلا أهل منزلك ، والعلم لا يؤخذ إلا

---

(١) هو أكبر مساجد سبتة بعد المسجد الجامع الأعظم . انظر : اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار ص ٣٠.

(٢) الطِّمْرُ : الثَّوْبُ الخلِقُ ، وَخَصَّ ابْنُ الأَعرابي بِهِ الكِساءَ البالِيَ مِنْ غَيْرِ الصُّوف، وَالْجَمْعُ أَطْمارٌ. انظر : لسان العرب مادة (ط م ر).

(٣) لم أعثر على ترجمة له.

عن أهله وأربابه الذين اشتَهروا حتى يكون حجة على السامعين ، والتفتَ بأكثر من هذا ، فسكّتهم الأستاذ ، ثم قال : لما كان سبب حمل المضارع على الاسم في الإعراب متعددا ، وهو شبهه في الإبهام ، والتخصيص بعدَه بالحرف ، كان سبب حمل الاسم الذي لا ينصرف عليه في منع الجر والتنوين متعددا أيضا ، وهو شَبَهُهُ به في كونه فرعا عن أصل جنسه من وجهين وهما : التعريف والتأنيث مثلا ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوي ، فإذا انضم إلى السبب الواحد سبب آخر قَوِيَا على ذلك.

فالحاصل أن تعدد الموجب في مقابلة تعدد المانع ، أعني : أن تعدد موجب إعراب المضارع في مقابلة تعدد مانع الصرف للاسم ، وأما سبب بناء الاسم فهو أقوى من سَبَبَيْ منع صرفه من جهة أن المعنى الذي وضع الحرف له قد شاركه الاسم فيه حتى صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، فلذلك قَوِيَ على منع ما لا يكون في الحرف وهو الإعراب ولم يشترط فيه تعدد ، فالحاصل أن اتحاد المانع هنا ، وهو السبب الموجب للبناء في مقابلة اتحاد الممنوع ، وهو الإعراب باعتبار ذاته لا باعتبار أنواعه .

وقد يقال في الفرق : إن الاسم المبني أشبه أضعفَ الفرعين ومبني الأصل والاستعمال فأُجري مُجراه في منع ما لا يكون فيه وهو الإعراب من حيث شاركه في معناه الذي وضع له ، والاسم الذي لا ينصرف أشبهَ أقوى الفرعين ومعربَ الاستعمال وهو المضارع فأجري مجراه في منع ما لا يكون فيه وهو الجر والتنوين ، ولما كانت لِمَا أشبهَ أقوى الفرعين مزية مما أشبه أضعفهما لم يقو سبب واحد على أن يمنع منه أصلين وهما الحرف والتنوين ،

وقوي سبب واحد على منع أصل مما أشبه الأضعف ، فلذلك اشترط تعدد المانع فيما أشبه الأقوى ، ولم يشترط فيما أشبه الأضعف . والله أعلم.

إملاء آخر : علة بناء الاسم أقوى من علة منع صرفه ، والدليل على ذلك اشتراط تعدد سبب المنع ، وعدم اشتراط تعدد سبب البناء .

وهو سؤال جلبه ابنُ واش الفاسيُّ من المشرق إلى سبتة ليسأل عنه الأستاذ ، وزعم له أن المسألة دارت بين المشارقة ، فلم يأتوا فيها بمقنع ، وزعم له أن جُلَّ قدومه إنما كان بقصد سؤاله عنه .

فأجاب الأستاذ بنحو ما أذكره ، وذلك أن علة بناء الاسم أقوى من علة منع صرفه من جهة المعنى الذي وضع له الحرف إذا شاركه فيه الاسم ، فقد صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، وليس كذلك إذا أشبه الفعل ؛ لأن المشاركة لم تقع في المعنى الذي وضع له الفعل ، وإنما أشبهه من جهة أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين :

إحداهما : الاشتقاق منه .

والثانية : الافتقار إليه ، والاسم الممنوع الصرف فرع عن أصول الأسماء من جهتين :

إحداهما : التعريف ، والثانية : التأنيث مثلا .

فليست الفرعية المانعة من الصرف هي نفسَ الفرعية التي وضع لها الفعل ، فاشترط التعدد في الأضعف ، ولم يشترط في الأقوى ، ومن أجل ذلك

أيضا كان سبب البناء مخرجا عن الأصل بالكلية ، وكان سبب المنع من الصرف مخرجا عن بعض الأصل دون جميعه فتدبر ذلك وبالله التوفيق(١).

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ٨٧٠ :٨٧٢ . وانظرها في الأجوبة المرضية ص ١٠٩ : ١١١(المسألة السادسة عشرة).

الدراسة

اشتملت هذه الحكاية التي ذكرها ابن الفخار على سؤالين وُجّها من بعض فضلاء الطلبة – وهو ابن واش القادم من بلاد المشرق إلى سبتة – إلى الشيخ أبي إسحاق الغافقي فكان الجوابان.

السؤال الأول : لم اشتُرِطَ تعدد مانع الصرف ، وَنُفِيَ اشتراط مانع الإعراب مع أن المتعدد لم يقوَ إلا على منع البعض ، والمتحد قويَ على منع الكل ؟

وهنا بادر بعض من حضر من الطلبة إلى الجواب ، فقال السائل : من تكون أنت حتى أنزلَ لمثلك؟! والله ما سمعتُ قطُّ باسمك ، ولا أظن يعرفك إلا أهل منزلك ، والعلم لا يؤخذ إلا عن أهله وأربابه الذين اشتَهروا حتى يكون حجة على السامعين ، والتفتَ بأكثر من هذا ، فسكّتهم الأستاذ الغافقي وأجاب بقوله :

لما كان سبب حمل المضارع على الاسم في الإعراب متعددا ، وهو شبهه في الإبهام ، والتخصيص بعدَه بالحرف (١) ، كان سبب حمل الاسم الذي لا ينصرف عليه في منع الجر والتنوين متعددا أيضا ، وهو شَبَهُهُ به في كونه فرعا عن أصل جنسه من وجهين وهما : التعريف والتأنيث مثلا ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الخروج عن الأصل لا يكون إلا بسبب قوي ، فإذا انضم إلى السبب الواحد سبب آخر قَوِيَا على ذلك.

---

(١) ذكر الشيخ محمد محيي الدين في تحقيقه خمسة أوجه من الشبه بين الفعل المضارع والاسم. انظر : عدة السالك ١٤٤/٤ – ١٤٦.

فالحاصل أن تعدد الموجب في مقابلة تعدد المانع ، أعني : أن تعدد موجب إعراب المضارع في مقابلة تعدد مانع الصرف للاسم.

والسؤال الثاني : لم كان سبب بناء الاسم أقوى من سَبَبَيْ منع صرفه ؟

والجواب : إنما كان سبب بناء الاسم أقوى من سَبَبَيْ منع صرفه :

١-من جهة أن المعنى الذي وضع الحرف له قد شاركه الاسم فيه حتى صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، فلذلك قَوِيَ على منع ما لا يكون في الحرف وهو الإعراب ولم يشترط فيه تعدد.

فالحاصل أن اتحاد المانع هنا ، وهو السبب الموجب للبناء في مقابلة اتحاد الممنوع ، وهو الإعراب باعتبار ذاته لا باعتبار أنواعه .

٢-أن الاسم المبني أشبه أضعفَ الفرعين ومبني الأصل والاستعمال فأُجري مُجراه في منع ما لا يكون فيه وهو الإعراب من حيث شاركه في معناه الذي وضع له ، والاسم الذي لا ينصرف أشبهَ أقوى الفرعين ومعربَ الاستعمال وهو المضارع فأجري مجراه في منع ما لا يكون فيه وهو الجر والتنوين ، ولما كانت لِمَا أشبهَ أقوى الفرعين مزية مما أشبه أضعفهما لم يقو سبب واحد على أن يمنع منه أصلين وهما الحرف والتنوين ، وقوي سبب واحد على منع أصل مما أشبه الأضعف ، فلذلك اشترط تعدد المانع فيما أشبه الأقوى ، ولم يشترط فيما أشبه الأضعف .

٣- اشتراط تعدد سبب المنع ، وعدم اشتراط تعدد سبب البناء .

٤-من جهة المعنى الذي وضع له الحرف إذا شاركه فيه الاسم ، فقد صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، وليس كذلك إذا أشبه الفعل ؛ لأن المشاركة لم تقع في المعنى الذي وضع له الفعل ، وإنما أشبهه من جهة أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين :

إحداهما : الاشتقاق منه .

والثانية : الافتقار إليه ، والاسم الممنوع الصرف فرع عن أصول الأسماء من جهتين :

إحداهما : التعريف ، والثانية : التأنيث مثلا .

فليست الفرعية المانعة من الصرف هي نفسَ الفرعية التي وضع لها الفعل ، فاشترط التعدد في الأضعف ، ولم يشترط في الأقوى ، ومن أجل ذلك أيضا كان سبب البناء مخرجا عن الأصل بالكلية ، وكان سبب المنع من الصرف مخرجا عن بعض الأصل دون جميعه.

الحكاية الخامسة عشرة

الوقف على (ريب) أو (فيه) ؟ في قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ"(١)

قال ابن الفخار : "مسألة : قد أُوْلِعَ مقرئو زماننا بوقف القارئ على قوله تعالى : " لَا رَيْبَ" على حذف خبر (لا) ، وعلى أن يكون المجرور خبرًا مقدما على (هُدًى) ، والأجود الوقف على المجرور على أن يكون خبر (لَا رَيْبَ) ؛ لأن الأول يلزم عليه الجمع بين فرعين وليس ذلك في الوجه الثاني ، وانفراد أحدهما كاف في باب الترجيح ، وقد علم أن اجتماعهما أقوى في ذلك من انفرادهما ، وعلى المجرور كان يقف شيخنا أبو إسحاق الغافقي – رحمة الله عليه – مع تجويز الوجه الآخر ، وبالله التوفيق"(٢).

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١٠٠٦ .

الدراسة

الوقف والابتداء من أهم أحكام التلاوة ، وهو فن يعرف به كيفية أداء القرآن الكريم ، وقد جاء عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما سئل عن تفسير قوله تعالى : "وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا"(١) ، فقال الترتيل : هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف(٢).

وفي المصاحف الشريفة فوق الحروف علامات للوقف ولكل منها دلالة خاصة ، ومنها : ثلاث نقاط على كلمة ، وثلاث نقاط على الكلمة التي تليها ، وهذا الوقف يسميه العلماء الوقف المتعانق ، أو وقف المراقبة ، والمراد به اجتماع موضعين صالحين للوقف وتجاورهما ، فلك حينئذ أن تقف على أحدهما وليس لك أن تقف عليهما معًا (٣) ، ومن أمثلته الآية الكريمة التي معنا : "ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ" ، ففيها وقفان متجاوران أحدهما على (رَيْبَ) ، والآخر على (فِيهِ) ، فإذا وقفت على الأول لزم وصل الثاني ؛ لأن الجار والمجرور (فِيهِ) يكون حينئذ متعلقًا بما بعده ، وإذا وقفت على الآخر لزم وصل الأول ؛ لأن الجار والمجرور حينئذ متعلق بـ (رَيْبَ).

أما الْوَقْفُ عَلَى (فِيهِ) :

---

(١) من الآية ٤ من سورة المزمل.

(٢) انظر : النشر ٢٠٩/١.

(٣) انظر : قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم١١٥.

فقد اختار ابن الفخار أنه الأجود على أن يكون خبر (لَا رَيْبَ) ، وَحَكَى عن شيخه الغافقي أنه كان يقف على المجرور ، مع تجويز الوجه الآخر وهو الوقوف على (ريب).

والوقف على المجرور مذهب الجمهور (١) ، وهُوَ الْمَشْهُورُ كما قال الرازي والألوسي ، قالا : الْوَقْفُ عَلَى (فِيهِ) هُوَ الْمَشْهُورُ ، وعليه يَكُونُ الْكِتَابُ نَفْسُهُ هُدًى ، وقد تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَنَّه نُورٌ وَهُدًى (٢).

وقال النُّوَيْري أيضا (٣) : ليس كل ما يتعسفه بعض القراء ويتناوله بعض أهل الأهواء مما يقتضى وقفا أو ابتداء ينبغي أن يعتمد الوقف عليه ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم ، والوقف الأوجه ، ومن ذلك الوقف على (لا رَيْبَ) والابتداء بـ (فِيهِ هُدىً) ، ويرده قوله تعالى :"تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ"(٤).

وأما الوقف على (ريب) :

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ٢٢٢/١.

(٢) انظر : التفسير الكبير للرازي٢٦٦/٢ ، وروح المعاني ١٠٧/١.

(٣) انظر : شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢٦٩/١ ، ٢٧٠.

(٤) الآية ٢ من سورة السجدة.

فروي عَنْ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ ، وَلَابُدَّ لِلْوَاقِفِ مِنْ أَنْ يَنْوِيَ خَبَرًا ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تعالى : "قَالُوا لَا ضَيْرَ" (١) ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: لَا بَأْسَ (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ: (لَا رَيْبَ فِيهِ ، فِيهِ هُدًى) (٣) ، وهذا الوقف ما أُوْلِعَ به مقرئو زمان ابن الفخار.

قال : وهذا الوجه يلزم عليه الجمع بين فرعين – أي (لَا رَيْبَ فِيهِ ، فِيهِ هُدًى) – وليس ذلك في وجه الوقف على (فيه) ، وانفراد أحدهما كاف في باب الترجيح ، وقد علم أن اجتماعهما أقوى في ذلك من انفرادهما.

ومما لا شك فيه أن هناك فرقا في المعنى في الوقفين : فإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : (لَا رَيْبَ) فهذا تَعْرِيضٌ بِكُلِّ الْمُرْتَابِينَ فِيهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، أي إن الِارْتِيَابَ فِي هَذَا الْكِتَابِ نَشَأَ عَنِ الْمُكَابَرَةِ ، وَأَنْ (لَا رَيْبَ) فَإِنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ : (فِيهِ) كَانَ تَعْرِيضًا بِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي تَعَلُّقِهِمْ بِمُحَرَّفِ كِتَابَيْهِمْ مَعَ مَا فِيهِمَا مِنْ مَثَارِ الرَّيْبِ وَالشَّكِّ مِنَ الِاضْطِرَابِ الْوَاضِحِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ صُنْعِ النَّاسِ (٤).

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء.

(٢) انظر : الكتاب ٢٩٥/٢ ، والمكتفى في الوقف والابتدا ص ١٨.

(٣) انظر : التفسير الكبير للرازي٢٦٦/٢ ، وروح المعاني ١٠٧/١.

(٤) انظر : التحرير والتنوير ٢٢٧/١ ، ٢٢٨.

الحكاية السادسة عشرة

حكم تقديم التمييز على عامله

قال ابن الفخار : "وأخبرني من أثق به من أصحابنا (١) أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة ، فسأله عن مذهب مدرس العربية بغرناطة في ذلك ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسًا وسماعًا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك (٢) ، وقرأ عليه فيها وجه القياس على ما ذكرناه آنفا عن المازني والمبرد ، وأنشد له من السماع أبياتًا كثيرة (٣) ، فيرحم الله الشيخ أبا حيان لقد أغفل أصلًا عظيمًا من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين ؛ وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا لو كان جائزًا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا نظمًا ونثرًا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب

---

(١) ذكر الشاطبي أنه يعني تلميذه الشيخ أبا جعفر الشقوري شيخنا . انظر المقاصد الشافية ٥٥٨/٣. وهو أَحْمد بن عَليّ بن أَحْمد بن إِبْرَاهِيم الشقوري الْحِمْيَرِي أَبُو جَعْفَر تلا بالإسكندرية على التَّاج الْفَاكِهَانِيّ وَغَيره ، وبالقاهرة عَن ابْن سيد النَّاس ، مَاتَ فِي أخريات سنة ٧٥٦هـ . انظر : الدرر الكامنة ٢٣٩/١.

(٢) يعني بذلك منهج السالك على ألفية ابن مالك ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٣) عدد الأبيات التي أنشدها أبو حيان سبعة أبيات.

من تقديمه على عامله وإن كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره ، وبالله التوفيق"(١).

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، وانظرها في المقاصد الشافية ٥٥٨/٣ ، ٥٥٩.

الدراسة

التمييز ، ويسمى مفسِّرا وتفسيرا ، ومبيِّنا وتبيينا ، ومميِّزا وتمييزا، وهو كل اسم نكرة متضمن معنى"من" ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : "طاب زيدٌ نفسًا ، وعندي شبرٌ أرضًا(١).

والعامل في التمييز إما أن يكون متصرفا أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف فلا يجوز تقديمه ، سواء كان فعلا ، نحو : (ما أحسن زيدًا رجلًا !) ، أو غيره ، نحو : (عندي عشرون درهمًا) ، فلا يقال : (ما رجلا أحسن زيدا) ، ولا يقال : (رجلا أحسِنْ بزيد) ، ولا تقول : (عندي درهما عشرون)(٢).

وإن كان متصرفا ففي تقديمه على عامله خلاف جرى بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب سيبويه والفراء (٣) وأكثر البصريين والكوفيين(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، فلا تقول في نحو :

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢٨٦/٢ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٣١٨/١، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، والهمع ٢٥٢/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٤/١ ،٢٠٥ ، ومعاني القرآن ٧٩/١.

(٤) انظر : الإنصاف ٨٣١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٧٣٥/٢ ، والارتشاف ١٦٣٤/٤.

(طاب زيد نفسًا) : نفسًا طاب زيد ، وبه قال ابن خروف والصيمري (١) ومتأخرو المغاربة (٢).

قال سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول لم يقوَ قوةَ غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : (امتلأت ماءً ، وتفقأت شحمًا)، ولا تقول (امتلأته) ، ولا (تفقأته) ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : (ماء امتلأت)....." (٣).

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بمنع ذلك من جهة السماع والقياس.

أما السماع : فلو كان مقولا لَسُمِع ، لكنه لم يسمع إلا نادرا في الشعر الذي هو محل الضرورة ، فدلّ على أن العرب تمتنع منه قصدا .

وأما القياس فمن أوجه :

الوجه الأول : أن التمييز هنا منقول من الفاعل ، فأصله أن يكون فاعلًا، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي ، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه ؛ إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله ، وقد حَكَى ابن عصفور هذا الوجه عن الفارسي والزجاج (٤).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١ ، والإنصاف ٨٣١/٢، واللباب ٣٠١/١.

(٢) انظر : المساعد ٦٦/٢ .

(٣)الكتاب ٢٠٤/١ ،٢٠٥.

(٤) انظر : شرح الجمل ٢٨٤/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣ ، وشرح الفارضي ص ٧٥٠ .

ورده بقوله : "ولا حجة فيما ذكر ، أما أن التمييز منقول من الفاعل ، فقد يكون منقولا من المفعول ، كقوله تعالى : "وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا" (١).

والوجه الثاني : أن المانع شبهه بالنعت في أنه بيان لما قبله ، فلا يتقدم كما لا يتقدم النعت ، وهذا الوجه استحسنه ابن خروف (٢).

وقد رده ابن عصفور بقوله : "وقولهم : إنه تبيين كالنعت باطل ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت"(٣).

والوجه الثالث : أن الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم ؛ لضعف العامل ، ألا ترى أنه لا يعمل فيها إلا نكرتين ، لكنّ الحال أشبهت الظرف ، فجاز تقديمها ، كما جاز تقديم الظرف ، وبقي التمييز على أصل الامتناع ، وهذا منقول عن الجرمي (٤).

والوجه الرابع : أن المانع أنهم كرهوا الاتساع بعد الاتساع مع اعتبار الفاعلية في الحقيقة ، قاله ابن أبي الربيع (٥).

---

(١) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢.

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٥٥٥/٣ .

(٥) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ٣٩٧/١ .

وهذا معنى ما نقله ابن مالك في شرحه (١) عن المانعين من أن هذا النوع من التمييز فاعل في الأصل ، وقد أُوْهِن بجعله كالفضلات ، فلو قُدِّم لازداد وَهَنًا إلى وهنه ، فمنع ذلك ؛ لأنه إجحاف (٢).

والمذهب الثاني : ذهب بعض البصريين كالجرمي (٣) والمازني (٤) والمبرد(٥) ، والكسائي (٦) من أهل الكوفة إلى أنه يجوز تقديمه على عامله عامله المتصرف ، وهو مذهب ابن مالك في شرح التسهيل والعمدة (٧).

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس :

أما السماع :

فيستدلون بما ورد في كلام العرب ما ظاهره تقديم التمييز على عامله ، ومن ذلك قول الشاعر :

ضَيَّعتُ حزمي في إبعادي الأملا وما ارعوَيتُ وشَيْباً رأسيَ اشتعلا (٨)

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٩٠/٢.

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٥٥٥/٣ –٥٥٦.

(٣) انظر : الارتشاف ١٦٣٤/٤ ، والهمع ٢٥٢/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١ ، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣ .

(٥) انظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٣٤/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح العمدة ص٤٧٦ .

(٨) البيت من البسيط ، مجهول القائل . انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح العمدة ص٤٧٨ ، والمساعد ٦٦/٢.

وقوله :

أنَفْساً تطيبُ بنيْلِ المُنى وَداعي المنونِ ينادي جِهارا (١)

فالشاهد : تقديم التمييز (شيباً ، وأنفساً) على العامل (اشْتعلا ، وتطيب) ، وهذا دليل الجواز .

وَرُدّا بأن التمييز في البيتين السابقين منصوبان بفعل محذوف دل عليه المذكور(٢).

وقوله :

أتَهْجُرُ لَيْلَى بالفراقِ حبيبَها ومَا كانَ نفساً بِالفراقِ تطيبُ (٣)

فوجه الاستشهاد أنه نصب (نفساً) على التمييز ، وقدمه على العامل فيه (تطيب) لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب ليلى نفساً .

وَرُدّ على هذا البيت بأحد ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الرواية الصحيحة (وما كان نفسي) ، فهو اسم لـ (كان).

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من طيّئ في التصريح ٤٠٠/١ ، وشرح العمدة ٤٧٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣.

(٢) انظر : شرح الفارضي ص٧٥١ .

(٣) البيت من الطويل للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، والخصائص ٣٨٦/٢.

وقد روي : (وما كان نفسا بالفراق تطيب) بالتاء ، فلا يكون فيه حجة؛ لأن (تطيب) يمكن أن يكون صفة (للنفس) ، وتكون (نفسا) خبرا لـ (كان) ، كأنه قال : وما كان حبيبها نفسا بالفراق طيبة.

ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على أنه من تذكير النفس (١) أي : إنسانا يطيب بالفراق (٢).

والوجه الثاني : أنه لا يحتج به ؛ لقلته وشذوذه.

والوجه الثالث : أنه منصوب بإضمار (أعني) ، فهو مفعول لا تمييز(٣).

وأما القياس :

فلأن العامل في التمييز فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله كسائر الأفعال المتصرفة ، قياساً على الحال والمفعول ، فكما يجوز تقديم الحال على عامله ، نحو : (راكبًا جاء زيد) ، و نحو : "خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ" (٤) والمفعول على الفعل في نحو : (زيداً ضربت) ، فكذلك يجوز تقديم التمييز(٥).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

(٢) انظر : اللباب ٣٠٠/١ .

(٣) انظر : التبيين ص ٣٩٧.

(٤) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، والمساعد ٦٦/٢ .

يقول المبرد : واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل ، فقلت : (تفقأت شحما ، وتصببت عرقا) ، فإن شئت قدمت ، فقلت : (شحما تفقأت ، وعرقا تصببت) ، وهذا لا يجيزه سيبويه ؛ لأنه يراه كقولك : (عشرون درهما ، وهذا أفرهُهُم عبدًا) (١) ، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن (عشرين درهما) إنما عمل في (الدرهم) ، ما لم يؤخذ من الفعل ، ألا تري أنه يقول : (هذا زيد قائما) ، ولا يجيز : (قائما هذا زيد) ؛ لأن العامل غير فعل ، وتقول : (راكبا جاء زيد) ؛ لأن العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني (٢).

وقد رد ابن جني هذا القياس (٣) بأنه قياس مع الفارق ، فالفرق أن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ؛ ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : (جاء راكبي) ، كما أن أصل : (طبت به نفسًا) : طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف ، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها ، فأمَّا كونها هي الفاعل في المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت تقدمه على (كان) فتقول : (قائمًا كان زيد) ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها ، فهذا فرق ، وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كـ (ضرب زيد).

---

(١) هو من فَرُه ، بضم العين فراهة وفروهة ، وهو النشاط ، أي : هذا أنشطهم عبدا ، انظر : اللسان مادة (ف ر هـ).

(٢) المقتضب ٣٦/٣.

(٣) انظر : الخصائص ٣٨٦/٢ .

رأي ابن الفخار :

منع ابن الفخار تقديم التمييز على عامله تبعا لسيبويه وغيره ، وفي أثناء تقريره لهذه المسألة ذكر حكاية عن أبي حيان ، خلاصتها أن أحد أصحابه كان بالقاهرة فسأله الشيخ أبو حيان عن مذهب مدرس العربية بغرناطة في هذه المسألة – وكان ابن الفخار ؛ إذ كان متصدرًا للتدريس بالمدرسة النصيرية بغرناطة – فأجابه بأن مذهبه امتناع التقديم ، فذكر أن أبا حيان قال : بل الصحيح الجواز قياسًا وسماعًا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك ، وقرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد له من السماع أبياتًا كثيرة (١).

فما كان من ابن الفخار إلا أن رد هذا المذهب فقال : يرحم الله الشيخ أبا حيان لقد أغفل أصلًا عظيمًا من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين ؛ وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا لو كان جائزًا عند العرب كالحال لكثر نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا نظمًا ونثرًا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلا ، لأن اختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره .

---

(١) انظرها في : منهج السالك على ألفية ابن مالك ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

قال الشاطبي : "وزادني شيخنا أبو عبد الله البلنسي (١) – أجله الله – في هذه الحكاية أن أبا حيان لما قرأ عليه تلك الأبيات على كثرتها قال له : ما تقولون في هذه الشواهد ؟ فقال له الفقيه أبو جعفر : نجمعها جميعا ، ونقول : هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، قال : فانزعج الشيخ أبو حيان لهذا الكلام"(٢).

والذي يترجح لي بعد عرض مذهبي العلماء في المسألة ما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد والكسائي وغيرهم من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ؛ لورود السماع بذلك عن العرب ، فالسماع حجة قوية لبناء القاعدة النحوية ، فنحن نجيز ما أجازته العرب وما ورد في كلامهم ، ولا داعي لتأويله ، فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج ولا سيما في ظل كثرته .

وأيضا فإن الأدلة القياسية التي استدل بها المانعون لم تسلم من الرد كما سبق.

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد البلنسي ، من أهل غرناطة ، يكنى أبا عبد الله ، جُلّ انتفاعه بشيخ الجماعة أبي عبد الله بن الفخّار ، لازمه وانتفع به. انظر : الإحاطة ٣ /٢٤ ، ٢٥ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٣/٥٥٩ .

الحكاية السابعة عشرة

حكم تقديم الفاعل على عامله

قال الشاطبي نقلا عن شيخه ابن الفخار : "حدثني شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – في الجمل ، ونقلته من خطه عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبد الله الحضرمي القاضي بسبتة قال : أخذت بيده يومًا أقوده إلى منزله من مدرسة باب القصر بسبتة ؛ لمكان سِنّه ، فقعد في أثناء الطريق ليرتاح ، ثم قال لي : ما تقول في قولك : (زيد قام) ، أيكون (زيد) فاعلاً مقدماً ؟ قلت : لا أدري – لكوني لم أكن حينئذٍ في هذه الطبقة – ثم قال لي : لا يكون ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميراً متصلاً فوجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد.

والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدمًا ومؤخرًا .

وقال الأستاذ – رحمه الله – : فهذا من أول ما أفادني ، رحمة الله عليه"(١).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ ، والإفادات والإنشادات ص١٦٨ ، ١٦٩.

الدراسة

للفاعل أحكام منها : وقوعه بعد المسند ، ويتضح هذا من تعريف النحاة له بقولهم : الفاعل اسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل أو ما في تأويله ، مقدم ، أصلي المحل والصيغة (١).

والحكاية التي معنا تتحدث عن أنه لا يجوز تقديم الفاعل على عامله مع بقاء فاعليته ، وهذا رأي أبي عبد الله الحضرمي – القاضي بسبتة – فقد بيّن لابن الفخار الرأي الراجح عنده ومعللا له ، ووافقه فيه – أي ابن الفخار – في شرحه مشيرا إلى أن في المسألة خلافا بين النحاة.

قال ابن الفخار : "وأما تقديم الفاعل على فعله فمسألة خلافية ، والأصح الأشهر الذي يعضده النظر امتناع التقديم"(٢).

وقال في موضع آخر : "والفاعل لا يجوز تقديمه عندنا"(٣).

وبيان ذلك أن للنحاة في حكم تقديم الفاعل على عامله مذهبين :

---

(١) وأيضا الرفع ، وأنه لا بد منه ، وأنه يصح حذف فعله ، وأن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده ، وأن الفاعل إذا كان مؤنثا حقيقيا أنث فعله ، وأن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول. انظر : أوضح المسالك ٧٧/٢ وما بعدها .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٥ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٨٣ .

المذهب الأول : ذهب البصريون (١) إلى أنه لا يتقدم الفاعل على عامله باقيا على الفاعلية ، فلا يقال : (زيد قام) على أن الاسم المتقدم فاعل لما بعده.

وأدلتهم في ذلك ما يأتي :

الدليل الأول : أنَّ الفاعل جزء من الفعل ، وجزء الفعل لا يتقدم ، والدَّليل على أن الفاعل جزء من الفعل عدة أوجه :

١ – أنَّ آخر الفعل يسكَّن لضمير الفاعل ؛ لئلاَّ يتوالى أربعة متحرّكات كـ (ضربْتُ) و (ضربْنَا) ، ولم نسكِّنه مع ضمير المفعول ، نحو : (ضَرَبَنا) ؛ لأنَّه في حكم المنفصل.

٢ – أنَّهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنَّه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

٣ – أنَّهم لم يعطفوا على الضمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد ؛ لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به.

٤ – أنَّهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل ؛ دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

٥ – أنَّهم قالوا : (ألقيا) مكان (ألقِ ألقِ) ، ولولا أنَّ ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه.

---

(١) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ ، والمساعد ٣٨٧/١ ، والتصريح ٣٩٧/١ ، وشرح الفارضي ص ٤٩٨.

٦ – أنَّهم قالوا في النسب إلى الشيخ المسن : (كُنْتِيٌّ) ؛ لأنه يذكر أيامه فيقول : (كنتُ وكنتُ) ، ولولا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب.

٧ – أنَّهم جعلوا (حبَّذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنَّه فعل وفاعل، فهذا كله يدل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد.

والثاني : أنَّ كونه فاعلاً لا يتصوَّر حقيقة إلاَّ بعد صدور الفعل منه ككونه كاتباً وبانياً ، فجعل في اللفظ كذلك.

والثالث : أن الاسم إذا تقدَّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره كقولك: (زيدٌ قام أبوه) وليس كذلك إذا تقدَّم عليه.

والرابع : أنَّ الفاعل لو جاز أن يتقدَّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضميرُ لازم له كقولنا : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) وليس كذلك إذا تقدَّم (١).

وبناء على ما سبق ذكره فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على عامله وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترًا في عامله ، وكون المقدم مبتدأ في نحو : (زيد قام) ، ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على (زيد) ، و(زيد) مبتدأ ، و(قام) وفاعله خبر (زيد) (٢).

---

(١) انظر : اللباب ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، وشرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) انظر : أوضح المسالك٨٠/٢ ، والتصريح ٣٩٦/١ .

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون (١) إلى جواز تقديم الفاعل على عامله، فـ (زيد) من (زيد قام) فاعل تقدم على الفعل (قام) ، واستدلوا على مذهبهم بما ورد في أشعار العرب ، ومنها :

قول امرئ القيس (٢) :

فَظَل لنَا يومٌ لذِيذٌ بِنعمةٍ ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحْسُه مُتغيِّبِ

برفع (نحْسُه) وجر (مُتغيِّبِ) على أن الأصل : مَقيلٍ مُتغيِّبِ نحْسُه ، فهو فاعل بـ (مُتغيِّبِ) كما تقول : (مررت برجل كريم أبوه).

وقول الآخر (٣) :

لَسْنَ بِأَنْيَابٍ وَلَا حَقَائِق ..... وَلَا ضِعَافٍ مُخّهُنَّ زَاهِقِ

برفع(مُخّهُنَّ) وجر (زَاهِقِ) على أن الأصل : وَلَا ضِعَافٍ زَاهِقِ مُخّهُنَّ ، فهو فاعل بالصفة كالذي قبله ، وَقُدِّم.

وقول الزباء (٤) :

---

(١) انظر : الموفي في النحو الكوفي ص ١٨ ، ١٩ ، ومجالس العلماء ص٢٤٤ ، وتوجيه اللمع ص ١٢١ ، وأوضح المسالك٢/٨٠ ، والتصريح ١/٣٩٦ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨٩.

(٣) البيت من الرجز لعمارة بن طارق أو لعثمان بن طارق . انظر : توجيه اللمع ص ١٢١ ، واللسان مادة(ز هـ ق) ، وشرح الفارضي ص٤٤٩ ، وللزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٢/٤٤٨.

(٤) البيت من الرجز . انظر : المساعد ١/٣٨٧ ، وشرح الفارضي ص٤٤٩.

مَا لِلْجَمالِ مَشْيُهَا وَئِيداً ... أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيداَ؟

على أن (مَشْيُهَا) فاعل بـ (وَئِيداً) ، والأصل : مَا لِلْجَمالِ وَئِيداً مَشْيُهَا.

وقد نسب الفارضي إلى الرضي القول بإجماع النحاة على منع تقديم الفاعل على فعله حيث قال : "ومن العجب أن الرضيّ ادعى الإجماع على منع تقديم الفاعل على فعله ، وقد ثبت عن الكوفيين جواز تقديمه على الصفة كما مر ، وإذا ثبت تقديمه على الصفة عندهم فتقديمه على الفعل أولى ؛ لأن الفعل أصل في العمل ، والصفة فرع عليه حتى عندهم ؛ إذ هم لا يقولون : إن الصفة أقوى في العمل من الفعل"(١).

وقد رد البصريون ومن أيدهم مذهب الكوفيين ، وخرّجوا الشواهد التي استدل بها الكوفيون على غير ظاهرها ؛ ليسقط الاحتجاج بها .

قال المبرد – وهو من البصريين – : فَإِذا قلت : (عبد الله قَامَ) فـ (عبد الله) رفع بِالِابْتِدَاءِ ، و(قَامَ) فِي مَوضِع الْخَبَر ، وضميره الَّذِي فِي (قَامَ) فَاعل ، فَإِن زعم زاعم أَنه إِنَّمَا يرفع (عبد الله) بِفِعْلِهِ فقد أحَال من جِهَات مِنْهَا :

---

(١) انظر : شرح الفارضي ص٥٠٠ . والرضي لم يصرح بلفظ الإجماع الذي حكاه عنه الفارضي ، وما ذكره الفارضي مفهوم كلام الرضي ، إذ ذكر في شرحه لنص ابن الحاجب : "واحترز بقوله : (وقدم عليه) عن المبتدأ ؛ لأن نحو : (زيد) في قولك : (زيد قام) مسند إليه (قام) ؛ لأن (قام) خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل ...، فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ ، وأن يقال : هو مسند إلى ذلك الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ ....". انظر : شرح الكافية ١/ ١٦٢ ، ١٦٣.

١ – أَن (قَامَ) فعل ، وَلَا يرفع الْفِعْل فاعلين إِلَّا على جِهَة الْاشْرَاك ، نَحْو : (قَامَ عبد الله وَزيد) ، فَكيف يرفع الفعل الاسم المتقدم (عبد الله) وضميره ؟ وَأَنت إِذا أظهرت هَذَا الضَّمِير ، بِأَن تجْعَل فِي مَوْضِعه غَيره بَان لَك ، نحو : (عبد الله قَامَ أَخُوهُ) فَإِنَّمَا ضَمِيره فِي مَوضِع أَخِيه.

٢ – وَمن فَسَاد قَوْلهم أَنَّك تَقول : (رَأَيْت عبد الله قَامَ) فَيدْخل على الِابْتِدَاء مَا يُزِيلهُ وَيبقى الضَّمِير على حَاله.

٣ – وَمن ذَلِك أَنَّك تَقول : (عبد الله هَل قَامَ ؟) فَيَقَع الْفِعْل بعد حرف الِاسْتِفْهَام ، ومحال أَن يعْمل مَا بعد حرف الِاسْتِفْهَام فِيمَا قبله.

٤ – وَمن ذَلِك أَنَّك تَقول : (ذهب أَخَوَاك) ثمَّ تَقول : (أَخَوَاك ذَهَبا) ، فَلَو كَانَ الْفِعْل عَاملا كعمله مقدما لَكَانَ موحدا ، وَإِنَّمَا الْفِعْل فِي مَوضِع خبر الِابْتِدَاء رَافعا للضمير كَانَ أَو خَافِضًا أَو ناصبًا ، فقولك : (عبد الله قَائِم) بِمَنْزِلَة قَوْلك : (عبد الله ضَربته ، وزيد مَرَرْت بِهِ) (١).

أما الشواهد التي استدل بها الكوفيون على مذهبهم فقد ردها البصريون، فقالوا في قول الشاعر :

فَظَل لنَا يومٌ لذِيذٌ بِنعمةٍ ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحْسُه مُتغيِّبِ

أنه أراد (مُتغيِّبِيّ) ، فحذف ياء النسب ، واكتفى بالكسرة فيكون (نحْسُه) مبتدأ ، و(مُتغيِّبِيّ) خبره(٢).

---

(١) انظر : المقتضب ٤ /١٢٨ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي للقواس ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وقالوا في قول الشاعر :

لَسْنَ بِأَنْيَابٍ وَلَا حَقَائِق ..... وَلَا ضِعَافٍ مُخّهُنَّ زَاهِقِ

أن (مُخّهُنَّ) بدل من الضمير في (ضِعَافٍ) (١).

وقالوا في قول الآخر :

مَا لِلْجَمالِ مَشْيُهَا وَئِيداً ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيداَ؟

إن (مَشْيُهَا) مبتدأ حذف خبره ، و(وَئِيداً) معمول للخبر المحذوف ، والتقدير : مَشْيُهَا يوجد وَئِيداً.

وقيل : روي بتثليث (مشيها) ، فالرفع على ما ذكر ، والنصب على أن (مشيَها) مصدر ، أي : مَا لِلْجَمالِ تمشي مَشْيَهَا وَئِيداً ، والخفض على أنه بدل اشتمال من الجمال (٢).

وبهذه الردود والتخريجات أبطل البصريون ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقدم الفاعل على عامله مع بقاء فاعليته ، وما ذهب إليه البصريون هو الراجح عندي ؛ لقوة ما استدلوا به ، وعدم وجود ما ينقض أدلتهم ، وهو اختيار أبي عبد الله الحضرمي وابن الفخار.

وتظهر ثمرة الخلاف بينهما (١) في التثنية والجمع ، فنحو : (الزيدان قام ، والزيدون قام) جائز عند الكوفيين ؛ لأنهم يرون أن المقدم فاعل للفعل

---

(١) انظر : توجيه اللمع ص١٢١ .

(٢) انظر : شرح الشواهد للعيني ٤٤٨/٢ .

المؤخر ، فلا يحتاج إلى ضمير هو الفاعل ، ويطابق ما قبله في التثنية والجمع ، وممتنع عند البصريين ؛ لأنهم أوجبوا أن يقال : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) على أن (الزيدان والزيدون) مبتدأ ، خبره (قاما ، وقاموا) من الفعل وفاعله الضمير البارز.

(١) انظر : التصريح ٣٩٧/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٥/٢.

المبحث الثاني
(الحكايات الصرفية)

الحكاية الأولى

حركة الميم من لفظ (المهلة) التي هي من معاني (ثُمّ) أبالضم هي أم بالفتح ؟

يقول ابن الفخار :"مسألة في خبر : دخل يومًا علينا بمسجد القفال بسبتة بعض طلبة قصر عبد الكريم (١) ، فألقى مسألة (ثم) من حروف العطف فقال : ما معناها ؟ ، فقالوا : الجمع والترتيب والمُهلة ، فقال : ما المُهلة وهذا الموضع ؟ أليست المُهلة واحدة المُهْل ، وهو دُرْدِي الزيت ؟ فيكون المعنى على هذا : أنها تدل على الجمع والترتيب ودُرْدِي الزيت ، فقالوا : فكيف يقال ؟ فقال : حدثني شيخي فلان بالقصر عن شيخه أبى إسحاق الغافقي عن شيخه ابن أبي الربيع أن الصواب "مَهلة" بفتح الميم وهو التُّؤَدة والتراخي وهذا هو المراد من حرف (ثم) ، فاستُحْسِن قوله وكان ذلك بعد وفاة الغافقي رحمة الله عليه .

ثم نظر بعد في المسألة فاستخرج به أن (مُهلة) بالضم من (مَهلة) بالفتح ، بمنزلة (غُرفة) بالضم من (غَرفة) بالفتح ، و(خُطوة) من (خَطوة) ، و(شُربة) من (شَربة) ، و(رُقعة) من (رَقعة) ، و(خُبزة) من (خَبزة) ، الضم

---

(١) بالمغرب ، وهو مكان لتدريس العلوم ، نُسِب إليه جماعة من العلماء فقيل : القصريّ ، أي من أهل قصر عبد الكريم ، وَسُمِّي بقصر كُتَامة. انظر : الإحاطة ٢٨٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٩/١٦ ، وتاريخ الإسلام ٩٦٢/١٢ .

بإزاء الاسم ، والفتح بإزاء المصدر فحصل أن (مُهلة) بالضم لفظ مشترك ، وبالفتح مختص بالمعنى المقصود فكان أولى ، والله أعلم"(١).

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١٦٢ .

الدراسة

(ثم) من حروف العطف ، ولها ثلاثة معان : الجمع والترتيب وإثبات المهلة.

والمهلة عبارة عن التراخي الذي بين قيام الأول وقيام الثاني في نحو قولك : (قام زيد ثم عمرو) ، وهو تراخٍ غير محدود بمقدار معلوم من الزمان (١).

وعن حركة الميم من لفظ المهلة – أبالضم هي أم بالفتح ؟– أورد ابن الفخار حكاية تبين خلافا دار في حضرته بين فريقين من طلبة العلم.

فالفريق الأول يمثله بعض طلبة قصر عبد الكريم الذين أتوا إلى مسجد القفال بسبتة ، حيث ألقى أحدهم مسألة (ثم) من حروف العطف فقال مستفهما : ما معناها ؟ ، فقال الحاضرون بالمسجد – وهم الفريق الثاني – : الجمع والترتيب والمُهلة ، فقال السائل : ما المُهلة وهذا الموضع ؟ أليست المُهلة واحدة المُهْل ، وهو دُرْدِي الزيت ؟ فيكون المعنى على هذا : أنها تدل على الجمع والترتيب ودُرْدِي الزيت ، فقال الحاضرون بالمسجد : فكيف يقال ؟ فقال السائل : حدثني شيخي فلان بالقصر عن شيخه أبى إسحاق الغافقي عن شيخه ابن أبي الربيع أن الصواب (مَهلة) بفتح الميم وهو التُّؤَدة والتراخي وهذا هو المراد من حرف (ثم) ، فاستحسن الحاضرون قوله.

ثم نُظِر بعد في المسألة – كما حكى ابن الفخار – فظهر من خلال هذا النظر أن (مُهلة) بالضم من "مَهلة" بالفتح ، بمنزلة (غُرفة) بالضم من (غَرفة)

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص١٦١ .

بالفتح ، و(خُطوة) من (خَطوة) ، و(شُربة) من (شَربة) ، و(رُقعة) من (رَقعة) ، و(خُبزة) من (خَبزة) ، الضم بإزاء الاسم ، والفتح بإزاء المصدر فحصل أن (مُهلة) بالضم لفظ مشترك ، وبالفتح مختص بالمعنى المقصود فكان أولى.

ولحسم الخلاف بين الفريقين بحثتُ في مادة (م هـ ل) وما تفرع منها فتبين لي الآتي :

-(المَهْل والمَهَل والمُهْلة) : السَّكِينة والتُّؤَدة والرِّفْق ، وَالِاسْمُ المُهْلة.

-والمُهْلُ: اسمٌ يَجْمَعُ مَعْدِنِيَّات الْجَوَاهِرِ ، ومَا ذَابَ مِنْ صُفْرٍ أَو حَدِيدٍ ، أو مَا يَتَحاتُّ عَنِ الخُبزة مِنَ الرَّمَادِ وَنَحْوِهِ.

-والمُهْل والمُهْلة : ضرْب مِنَ القَطِران ماهِيٌّ رَقِيق يُشْبه الزَّيْتَ، وَهُوَ يضرِب إِلى الصُّفْرَةِ مِنْ مَهاوَتِه ، وَهُوَ دَسِم تُدْهَن بِهِ الإِبل فِي الشِّتَاء.

وَقِيلَ: هُوَ دُرْدِيُّ الزيتِ.

وَقِيلَ: هُوَ العَكَر المُغْلى.

وَقِيلَ: هُوَ رَقِيق الزَّيْتِ.

وقيل : هو القَيْح والصَّدِيد (١).

-والمَهَل : التقدم في الخير ولا يقال في الشر(٢).

---

(١) انظر: المخصص ، والصحاح ، ولسان العرب ، والقاموس ، وإكمال الإعلام مادة (م هـ ل).

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث ٣٧٥/٤ ، والمغرب ٤٤٩/١ ، والفائق٣٩٥/٣ ، وتهذيب اللغة ، ولسان العرب مادة (م هـ ل).

– والمَهلة بالفتح الصديد (١) ، وفي المخصص (٢) : صديد الميت ، وفي المعجم الوسيط (٣) : صديد الميت خاصة.

–والمِهلة بالكسر : القيْح والصديد الذي يذوب فيسيل من الجسد ، وحكى الكسرَ فيه الخليلُ (٤).

قَالَ الأَصمعي: حدَّثني رَجُلٌ ، قَالَ : وَكَانَ فَصِيحًا ، أَن أَبا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَوْصى فِي مَرَضِهِ فَقَالَ : ادفِنوني فِي ثَوْبَيَّ هَذَيْنِ فإنهما للمَهْلَةِ وَالتُّرَابِ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ : المِهْلة بِكَسْرِ الْمِيمِ (٥).

فالحاصل من هذا اشتراك لفظ (المَهَل ، المَهْل ، المُهلة) في معنى السَّكِينة والتُّؤَدة والرِّفْق ، ولم أرَ هذا المعنى – فيما اطلعتُ عليه من معاجم – للفظ (المَهلة) – بالفتح – وإنما معناها : صديد الميت خاصة.

---

(١) انظر : مشارق الأنوار ٣٨٩/١ .

(٢) انظر : المخصص مادة (م هـ ل).

(٣) انظر : المعجم الوسيط مادة (م هـ ل).

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٧٥/٤ ، ومشارق الأنوار ٣٨٩/١ ، وإكمال الإعلام ٧٠١/٢ مادة (م هـ ل).

(٥) انظر : لسان العرب مادة (م هـ ل) ، وبالضم في غريب الحديث ٢١٧/٣ ، وتهذيب اللغة مادة (م هـ ل).

وبهذا تبين لي خطأ ما ذهب إليه الفريق الأول الذي يمثله أحد طلبة قصر عبد الكريم من أن الصواب (المَهلة) بالفتح بمعنى التُّؤَدة والتراخي.

ولذلك فالصواب أن يقال : إنها تدل على الجمع والترتيب والمَهَل أو والمَهْل أو المُهلة ؛ لاشتراكها في معنى السكينة والرفق والتُّؤَدة ، وإن شئت الدقة فقل : المَهْل ؛ لأن هذا اللفظ ينصرف في معناه إلى السكينة والرفق والتُّؤَدة فقط ، أما "المَهَل والمُهلة" فيشترك مع هذا المعنى – وهو التُّؤَدة والتراخي – معانٍ أخرى أوضحتها سابقًا.

رأي ابن الفخار :

الظاهر من كلام الشيخ ابن الفخار جواز أن يقال : (المهلة) بضم الميم أو فتحها والفتح أولى ، حيث قال : – بعد أن استحسن الحاضرون بالمسجد قول أحد طلبة قصر عبد الكريم من أن الصواب (مَهلة) بفتح الميم وهو التُّؤَدة والتراخي – ثم نُظِر بعد في المسألة فظهر من خلال هذا النظر أن (مُهلة) بالضم من (مَهلة) بالفتح ، بمنزلة (غُرفة) بالضم من (غَرفة) بالفتح ، و(خُطوة) من (خَطوة) ، و(شُربة) من (شَربة) ، و(رُقعة) من (رَقعة) ، و(خُبزة) من (خَبزة) ، الضم بإزاء الاسم ، والفتح بإزاء المصدر ، فحصل أن (مُهلة) بالضم لفظ مشترك ، أي : معناها التُّؤَدة والتراخي ، أو دردي الزيت – وبالفتح مختص بالمعنى المقصود – وهو التُّؤَدة والتراخي – فكان أولى.

وفيما ذهب إليه الشيخ ابن الفخار نظر ؛ فلم أرَ هذا المعنى وهو التؤدة والتراخي فيما اطلعتُ عليه من معاجم للفظ "المَهلة" – بالفتح – إنما معناها : صديد الميت خاصة كما بيّنت سابقا.

ويعتذر له في اختياره أنه – ربما – عندما سمع السائل يقول : حدثني شيخي فلان بالقصر عن شيخه أبى إسحاق الغافقي عن شيخه ابن أبي الربيع أن الصواب (مَهلة) بفتح الميم وهو التُّؤَدة والتراخي وهذا هو المراد من حرف (ثم) ، اختار أن الأولى أن يقال : المهلة بفتح الميم – وذلك بعد أن نُظِر في المسألة فاستُخرِج به أن (مُهلة) بالضم من (مَهلة) بالفتح ، بمنزلة (غُرفة) بالضم من (غَرفة) بالفتح ، الضم بإزاء الاسم ، والفتح بإزاء المصدر ، خاصة وأن إسناد طالب العلم اشتمل على اسم شيخه الغافقي ، فهو عنده ذو مكانة .

الحكاية الثانية

تصغير الثلاثي المؤنث الخالي من التاء

قال ابن الفخار في باب تصغير الثلاثي : "لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواقها – أي سبتة – زمان قراءتي بها ، فسألني كيف تصغر (قِدْرًا) (١) ؟ فقلت : (قُدَيْرة) بالتاء ، فقال :كذا كنت أقول ، ولكن هَلُمّ معي ، فمضيتُ ، وإذا بشيخنا الأستاذ أبي عبد الله بن عبد المنعم – رحمه الله – يقول لفخَّارٍ كان يساومه : (بكم هذه القُدَيْر ؟) فقلت له في ذلك ، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ، ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري(٢).

---

(١) القدر بكسر فسكون معروف ، وهى مؤنثة بغير تاء . انظر : الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٧ ، والتهذيب واللسان مادة (ق د ر).

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، وانظرها في المقاصد الشافية ٤١٠/٧ ، ٤١١.

الدراسة

يقول ابن مالك في ألفيته :

واخْتِمْ بِتَا التَّأنِيثِ مَا صَغَرْتَ مِنْ... مُؤنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِنْ

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

أي : إن الثلاثي المؤنث الذي تلحقه التاء في التصغير ما كان ثلاثيا في الحال ، نحو : (أذن ، وعين ، وشمس) فنقول في تصغيرها : (أُذَيْنة ، وعُيَيْنة ،وشُمَيْسة) .

أو ما كان ثلاثيا في الأصل كـ (يد) ، فتقول في تصغيرها : (يُدَيَّة) ، برد المحذوف وإلحاق تاء التأنيث.

أو ما كان ثلاثيا في المآل ، وهذا نوعان :

أحدهما : ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء، نحو : (سماء ، وسمية) ؛ وذلك لأن الأصل فيه : سُمَيِّيُ بثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد.

والآخر : ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو : (حبلى) ، تقول في تصغيرها ترخيما : (حُبَيْلة) ، بحذف زوائدها ، فتبقى على ثلاثة أحرف ، فتلحق التاء بمصغرها.

وَيُستثنى من الضابط المذكور نوعان لا تلحقهما التاء :

١-أن يوقع إلحاق التاء في لبس يؤدي إلى أن يتبادر من المصغر خلاف المراد ، فتقول في تصغير (بَقرٍ وشجرٍ) في لغة من أنثهما : (بُقيرٌ وشجيرٌ) ، لا (بُقيرةٌ وشُجيرةٌ) ؛ لأنه يلتبس بتصغير (بقرةٍ وشجرةٍ).

وتقول في تصغير المعَدود المؤنث (خمْس وبِضعٍ وعَشْرٍ) (خُمَيسٌ وبُضَيعٌ وعُشيرٌ)، لا (خُمَيْسةٌ وبُضَيعة وعُشيرة) ؛ لئلا تلتبسَ بتصغير (خمسةٍ وبِضعة وعَشْرة) في المعدود المذكر.

٢- شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهي : ذَوْد، وشَوْل وناب للمسن من الإبل ، وحرب وفرس وقوس ودِرع للحديد ، وعُرْس ، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع والعُرْس ، فلا يكون من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء في عُرْس وقَوْس ، فقال : عُريسة وقُويسة (١).

أما عن تصغير (قدر) التي معنا في الحكاية فالقياس - جريا على القاعدة السابقة - (قُدَيْرة) (٢) بالتاء ، والدليل على تأنيث (القدر) عود الضمير عليها مؤنثا في قول الشاعر:

فلا تَسْأَلِينِي واسْأَلِي عن خَلِيقَتِي ... إِذا رَدَّ عافِي القدرِ من يَسْتَعِيرُها (١).

---

(١) انظر : توضيح المقاصد٣/١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، وشرح الأشموني ٤/٢٤١ ، ٢٤٢.

(٢) انظر : علل النحو لابن الوراق ٤٨٠ ، واللمع ٢١٧ ، وشرح الشافية ١/٢٠٢.

وهذا رأي ابن الأنباري (٢) وما رآه ابن الفخار وأجاب به عن سؤال صاحبه ، لكنه قال له صاحبه :كذا كنت أقول ، ولكن هَلُمّ معي ، فمضيتُ معه، وإذا بشيخنا أبي عبد الله بن عبد المنعم يقول لفخَّارٍ كان يساومه : (بكم هذه القُدَيْر ؟) فقلت له في ذلك ، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ، ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري.

فقد ذهب الخليل والجوهري وغيرهما (٣) إلى أن تصغيرها (قُدَيْر) بلا تاء .

قال الخليل : "وتصغير القِدْرِ قُدَيْر بلا هاء ، ويؤنثه العرب".

وقال الجوهري : " والقدر تؤنث ، وتصغيرها (قُدَيْر) بلا هاء ، على غير قياس".

قال الشاطبي : "ووجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء ، قاله الأستاذ رحمه الله تعالى".

وأرى أن الأولى أن يقال في تصغيرها (قُدَيْرة) بالتاء ؛ جريا على قياس القاعدة السابقة ، أما (قُدَيْر) بلا هاء ، فعلى غير قياس.

---

(١) البيت من الطويل لعوف بن الأحوص . انظر : الفائق ٩٧/١ ، والصحاح ، ولسان العرب مادة (ع ف و) ، ولمضرس الأسدي في اللسان وتاج العروس مادة (ع ف ا) ، وللكميت في أساس البلاغة مادة (ع ف و).

(٢) انظر : الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٤.

(٣) انظر : العين ، والصحاح ، والمحيط في اللغة ، ومختار الصحاح مادة (ق د ر).

الحكاية الثالثة

مسائل عشر وُجِّهت لابن خميس من غوامض الاشتقاق

قال الشاطبي نقلا عن شيخه ابن الفخار : "حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار – رحمة الله عليه – قال : حدثني بسبتة بعض المذاكرين أن أبا عبد الله بن خميس (١) لما ورد عليها بقصد الإقراء بها اجتمع إليه عيون طلبتها ، فألقوا عليه مسائل من غوامض الاشتقاق ، فحاد عن الجواب عنها بأن قال لهم : أنتم عندي كرجل واحد – يعني ابن أبي الربيع – ازدراءً بهم (٢) ، فاستقبله أصغر القوم سناً وعلماً بأن قال له : إن كنت بالمكان الذي تزعم فأجبني عن هذه المسائل من باب معرفة علامات الإعراب التي أذكرها لك ، فإن أجبت فيها بالصواب لم تحظَ بذلك في نفوسنا ؛ لصغرها بالنظر إلى تعاطيك من الإدراك والتحصيل ، وإن أخطأت فيها لم تسعْك هذه البلاد ، وهي عشر :

الأولى : أنتم يا زيدون تَغْزُون ، الثانية : أنتن يا هندات تَغْزون ، الثالثة : أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرابعة : أنتن يا هندات تخشَيْنَ ، الخامسة : أنتِ يا هند تَخْشين ، السادسة : أنت يا هند ترمين ، السابعة : أنتن يا هندات ترمين ، الثامنة : أنتن يا هندات تمحون أو تمحين ، كيف

---

(١) هو محمد بن عمر بن محمد الحجري الرعيني ، أبو عبد الله التلمساني ، المعروف بابن خميس ، شاعر ، عالم بالعربية من أعيان تلمسان ، كان يكتب عن ملوكها ، ثم فرّ منهم ، ومرّ بسبتة وغيرها ، واستقر بغرناطة ، ومات سنة ٧٠٣ هـ. انظر : الأعلام ٦/٣١٤.

(٢) يعني أن ما ألقوا عليه من المسائل إنما تلقوها من رجل واحد وهو ابن أبي الربيع ، فكأنه إنما يخاطب رجلاً واحداً ازدراء بهم .

تقول ؟ التاسعة : أنتِ يا هند تمحون أو تمحين ، كيف تقول ؟ العاشرة : أنتما تمحوان أو تمحيان ، كيف تقول ؟

فهل هذه الأفعال كلها مبنية أم معربة ، أم بعضها معرب وبعضها مبني؟ وهل هي كلها على وزن واحد أو على أوزان مختلفة ؟ علينا السؤال وعليك التمييز ، هَلُمّ الجواب ، فَبُهِتَ الشيخ ، وشَغَل المحل بأن قال : إنما يُسْأَلُ عن هذا صغار الولدان ! ، فقال له الفتى : فأنت دونهم إن لم تجب. فانزعج الشيخ ، وقال : هذا سوء أدب ، ونهض منصرفًا ، ولم يصبح إلا بمالقة (١) متوجهًا إلى غرناطة ، فلم يزل بها مع الوزير ابن الحكيم (٢) إلى أن مات جميعهم رحمهم الله"(٣) .

الدراسة

---

(١) مَالقَة مدينة بالأندلس عامرة ، سورها على شاطىء البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية ، وقد نسب إليها جماعة من أهل العلم منهم : عزيز بن محمد اللخمي المالقي ، وسليمان المعافري المالقي . انظر : معجم البلدان ٤٣/٥ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم اللخمي الرندي ، أبو عبد الله ، المعروف بابن الحكيم ، وزير أندلسي ، ولد برندة ، وانتقل من رندة إلى غرناطة ، فاستكتب في ديوانها ، ولما ولي أبو عبد الله محمد (المعروف بالمخلوع) قلده الوزارة والكتابة ، ثم لقبه بذي الوزارتين ، توفي عام ٧٠٨هـ . انظر : الأعلام ١٩٢/٦.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٢١٨/١ ، ٢١٩ ، وذكرها أيضا في كتابه الإفادات والإنشادات ص ١٢١ : ١٢٤، وانظرها في الأجوبة المرضية ص ١٢٩ : ١٣٣(المسألة العشرون) ، ونفح الطيب ٣٥٦/٥ وما بعدها ، وأزهار الرياض ٢٩٧/٢ : ٢٩٩.

هذه الحكاية ذكرها الشاطبي في المقاصد الشافية عند حديثه عن النيابة في الأفعال بعد شرحه لقول ابن مالك :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا .....رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ.....كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

أما عن بيان هذه المسائل العشرة والجواب عنها فهو كالآتي كما ذكر الشاطبي في الإفادات :

المسألة الأولى : (أنتم يا زيدون تغزون) ، فـ (تغزون) معرب ، ووزنه أصلا : (تفعلون) كتنظرون ، إذ أصله : تغزوون ، فاستثقلت ضمة الواو – التي هي لام – فحذفت ، ثم حذفت الواو أيضًا ؛ لالتقائها ساكنة مع واو الضمير، وكانت أولى بالحذف لأن واو الضمير فاعل ، ووزنه لفظاً : (تَفْعُون).

والثانية : (أنتن يا هندات تغزون) ، فـ (تغزون) مبني لإلحاق نون الإناث ، ووزنه أصلا ولفظا : (تفعُلْن) كتخرجن ؛ لأن نون الإناث تطلب سكون ما قبلها فلا فرق بين الصحيح والمعتل.

والثالثة : (أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون) فإن رُدّ (تغزون) إلى الجميع الذكور والإناث كان من باب التغليب ، فيكون معربا ووزنه في الأصل (تفعلون) وإن رُدّ إلى الأول يلحق بالأول ، وإن رُدّ إلى الثاني كان كالثانية.

وذهب أبو عبد الله محمد بن مرزوق في شرحه المسمى " تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك"(١) إلى أنه كالأول فقط إعراباً ووزناً ، أي على رَدّه للذكور دون الإناث ، وعليه يقدر للإناث مبتدأ يدل عليه المبتدأ الأول.

والرابعة : (أنتن يا هندات تخشَيْنَ) فـ (تخشين) مبني ، ووزنه أصلا ولفظا (تفعَلن) بفتح العين مثل تفرَحن ؛ لأنه لما احتيج إلى تسكين آخر الفعل لإسناده إلى نون جماعة النسوة ردت الياء إلى أصلها لأنها إنما قلبت ألفاً لتحريكها، وانفتاح ما قبلها، والآن ذهبت حركتها لاستحقاقها السكون.

والخامسة : (أنتِ يا هند تَخْشين) فـ (تخشين) معرب ، ووزنه أصلاً : (تفعلين) كتفرحين ، وأصله تخشيين ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (تخشاين) تقديرا بألف ساكنة هي لام الكلمة ، وياء الواحدة المخاطبة الساكنة بعد ألف أيضا ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع ياء الضمير، وترك فتحة الشين دالة على الألف فبقي (تخشين) كما مرّ ، ووزنه لفظاً : (تفعلن) كتفرحن.

والسادسة : (أنت يا هند ترمين) فـ (ترمين) معرب ، ووزنه أصلاً : (تفعلين) كتضربين ، وأصله ترميين ، حذفت كسرة الياء لاستثقالها تحتها ، ثم

---

(١) انظر : نفح الطيب ٣٥٧/٥ : ٣٥٩ ، فقد ذكر ابن الخطيب أن عالم الدنيا سيدي أبو عبد الله محمد بن مرزوق أورد هذه الحكاية في شرحه الواسع العجيب المشار إليه وأظنه مفقودًا ، فلم أجد ذكرًا له في كتب التراجم.

حذفت الياء لاجتماعها ساكنة مع ياء الضمير ، ووزنه لفظاً : (تفعين) ولام الفعل محذوفة.

والسابعة : (أنتن يا هندات ترمين) فـ (ترمين) مبني لاتصال نون الإناث به ، ووزنه أصلا ولفظا : (تفعِلن) كتضربن.

والثامنة : (أنتن يا هندات تمحون أو تمحين) ، كيف تقول ؟

والجواب أن الفعل فيهما واوي اللام في لغة ، ويائي اللام في لغة (١) ، وهو مبني على كلتا اللغتين ؛ لاتصال نون النسوة به ، وعلى لغة الواو هو كـ (تغزون) وعلى لغة الياء كـ (ترمين).

والتاسعة : (أنتِ يا هند تمحون أو تمحين) ، كيف تقول ؟

والجواب أنه لا يقال إلا (تمحين) بالياء خاصة وتتفق اللغتان، ووزنهما: (تفعين) كـ (تمشين).

فمضارع (محى) ورد بالأوزان الثلاثة ، فمن قال (يمحُو) قال في المضارع من جماعة النسوة (تمحون) مثله مثل غزا بناء ووزناً ، ومن قال (يمحِي) قال فيه تمحين كترمين بناء ووزناً ، ومن قال (يمحَى) قال فيه تمحين كتخشين بناء ووزناً ، ويقال المضارع للواحدة في اللغة الأولى تمحين كتدعين

---

(١) مَحَا : مَحَا الشيءَ يَمْحُوه ويَمْحَاه مَحْواً ومَحْياً : أَذْهَبَ أَثَرَه. والمَحْوُ لِكُلِّ شَيْءٍ يَذْهَبُ أَثَرُه ، تَقُولُ : (أَنا أَمْحُوه وأَمْحاه) ، وطيءٍ تَقُولُ : (مَحَيْتُه مَحْياً ومَحْواً) . انظر : لسان العرب مادة (م ح ا).

إعراباً ووزناً وتصريفاً ، وعلى الثانية كما يقال لها من (رمى) إعراباً ووزناً وتصريفاً ، وعلى الثالثة كما يقال لها من (تخشى) أيضاً.

والعاشرة : (أنتما تمحوان أو تمحيان) ، كيف تقول ؟ فـ (تمحيان) على لغة الياء لا إشكال ، وعلى الواو فيظهر من كلام النحويين أنه لا يجوز إلا بالواو .

فعلى لغة من قال (تمحو أو تمحين) فلا إشكال ، وإنما الإشكال على لغة من فتح المضارع وقال : (تمحَى) كيف يقال ؟ هل هي (تمحيان أو تمحوان) لأن هذا (فعَل) في الماضي وليس كرضي يرضى ؛ لأن (يرضيان) محمول على ماضيه (١).

---

(١) انظر : الأجوبة المرضية ص ١٣٣ .

الحكاية الرابعة

(إجازة) أصلها ووزنها

قال الشاطبي نقلا عن شيخه ابن الفخار : "حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار – رحمه الله – أن بعض العلماء كان إذا أُتِي بعقد إجازة ليشهد فيه على المُجِيز والمجاز ، سأل المُجَاز عن وزن (إجازة) ، وعن تصريف اللفظ ، فَإِنْ أَتَى بذلك وضع اسمه في عقد الإجازة ، فسأل الأصحابُ الأستاذَ – رحمه الله – أن يقيد لهم ذلك باختصار ، فقال : وزن (إجازة) في الأصل (إفعالة) ، وأصلها (إِجْوَازَة) ، فنقلت حركة الواو إلى الجيم ؛ حملاً على الفعل لا استثقالاً ، فحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ ، فصارت (إجاازة) بألفين ، فحذفت الألف الثانية عند سيبويه ؛ لأنها زائدة ، والزائد أولى بالحذف من الأصلي ، وحذفت الألف الأولى عند الأخفش ؛ لأنها لا تدل على معنى ، والثانية تدل على معنى وهو المد ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه قد ثبت عوض التاء من المحذوف ، نحو : (زنادقة) والتاء زائدة ، وتعويض الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي ؛ للتناسب ، ووزنها في اللفظ عند سيبويه (إفعلة) ، وعند الأخفش (إفالة) ؛ لأن العين عنده محذوفة ، انتهى"(١).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣٣٢/٩ ، والإفادات والإنشادات ص ٩٦ ،٩٧ ، والأجوبة المرضية ص ١٧٧(المسألة الحادية والثلاثون) .

الدراسة

الكلمات التي يراد وزنها إما أن تكون مجردة ، أو مزيدة ، أو حدث فيها تغيير ، ولكل طريقته عند الميزان ، والكلمة التي معنا من الكلمات التي حدث فيها تغيير في أصلها فلا يراعى فيها الأصل عند الوزن ، وإنما توزن بحسب صورتها ؛ إذ فيها إعلال بالنقل والقلب والحذف معا .

ومن الإعلال بالنقل والقلب والحذف معًا ، ما كان من المصادر مُعتَلّ العين على وزن (إفعال) ، أو (استِفعال) كـ (إقْوَامٌ واستِقْوَامٌ) ، على وزن نظائرها من الصحيح كـ (إكرام ، واستغفار) ، فإذا أُعلت عين الفعل أعلت عين المصدر تبعًا له ، فـ (إقْوَام) أُعل فعلها وهو (أقام) ؛ إذ أصلها (أقْوَم) بوزن (أكرم) ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا فصارت (أقام) ، فكذلك : (إقْوَام) نُقِلت حركة العين – وهي الفتحة – إلى الساكن قبلها الصحيح ، ثم قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان (ألفان) – عين الكلمة والألف – فحذفت إحداهما ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، وَأُتِي بالتاء عوضًا من المحذوف فقيل (إقامة) ، وهذا ما ذكره ابن الفخار في (إجازة) كما في الحكاية ، ومثلها (استقامة).

وهنا وقع خلاف بين سيبويه والأخفش في المحذوف أهي الألف الثانية التي هي ألف المصدر ، أم الألف الأولى المبدلة من عين المصدر ؟

فسيبويه – وَنُسِب للخليل أيضا (١) – يرى أن المحذوف الألف الثانية ؛ لزيادتها ، والزائد أولى بالحذف من الأصلي ، ولقربها من الطرف الذي هو محل التغيير وأولى بالتخفيف ، ولأن الثقل حصل بها فيحذف .

ويرى الأخفش – وهو للفراء أيضا (٢) – أن المحذوف الألف الأولى التي هي بدل من عين المصدر ؛ لأنها لا تدل على معنى زائد ، والثانية تدل على معنى وهو المد ، ولأن المعهود في تعويض التاء أن يكون من حرف أصلي كما في (عِدة ، وزِنة) ، وأن الأصل حذف أول الساكنين إذا كان مدًا.

والراجح عندي ما ذهب إليه سيبويه وغيره واختاره ابن الفخار حيث قال : وقول سيبويه أولى ؛ لأنه قد ثبت عوض التاء من المحذوف ، نحو : (زنادقة) والتاء زائدة (٣) ، وتعويض الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي ؛ للتناسب.

وأيضا فإن الأُولَى هي التي يثبت النطق بها زائدة أو أصلية ، والثانية لم تصادف محلا للنطق بها فتعذر ، ولم يقولوا هذا في التعليل ، وأراه صحيحًا فتأمله (٤) ؛ فإنهم قالوا في الهمزتين : إن الثقل إنما حصل بالثانية.

---

(١) انظر : التصريح ٣٢/٢ ، ٧٤٨.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤ ، والتصريح ٣٢/٢ ، ٧٤٨.

(٣) قال سيبويه : "والعوض قولهم: زنادقة وزناديق.... حذفوا الياء وعوّضوها الهاء". انظر : الكتاب ٢٥/١.

(٤) انظر : الأجوبة المرضية ص ١٧٧.

ويظهر أثر هذا الخلاف في الوزن : فوزنها في اللفظ عند سيبويه (إِفْعَلَة) ، وعند الأخفش (إِفَالَة) ؛ لأن العين عنده محذوفة ، والتعويض بالتاء في كلا المذهبين واجب.

الحكاية الخامسة

تصريف (بَأَى) (١)

قال الشاطبي نقلا عن شيخه ابن الفخار : "إفادة ، مسألة من غرائب العربية : حدثنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار –رحمه الله – قال : كان لقاضي القضاة أبي جعفر ابن أبي جبل (٢) –رحمه الله – ولد يقرأ عليّ بمالقة ، وكان ابن أبيه فهمًا ونبلًا ، فسأل مني يومًا مسألة يذكرها لأقرانه ، وكان معجبًا بالغرائب ، فجرى على لساني أن قلت له : (بَيْ على زيد) ، فعل أمر وفاعله ، والأصل : ابْأَيْنَ على زيد ، ثم سهل بالنقل والحذف على قياس التسهيل ، فصار (بي) كما ترى ، فأعجب بالمسألة حتى ناظر أباه فيها ليلة ، وكان أنحى نحاة عصره ، فأعجب مما يرى من ابنه من النبل والتحصيل ، فبلغت المسألة الأستاذ الكبير أبا بكر بن الفخار (٣) – رحمة الله عليه – فاعتنى بها ، وحاول في استخراج وجه من وجوه الاعتراض على عادة

---

(١) بَأَيْ عليهم يَبْأَى بَأْوًا : فَخَر ، وبَأَى نَفْسَهُ رَفَعَهَا وفَخَرَ بِهَا. انظر : المحكم والمحيط الأعظم مادة (ب أ و) ، وَقَالَ اللّحياني : بَأَوت أَبْأَى بَأْواً ، وبَأَيْت أبأَى بَأْياً لُغَتَانِ.انظر : تهذيب اللغة مادة (ب أ ى).

(٢) هو الشيخ القاضي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سعيد بن أبي جبل المعافري . انظر : الكتيبة الكامنة ص ١٠٧.

(٣) هو مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن الفخار الجذامي ، كَانَ عَالما بالفقه والعربية والقراءات وَالْأَدب والْحَدِيث ، وَله من التصانيف : تَفْسِير الْفَاتِحَة ، شرح الْمُخْتَصر ، شرح مشكلات سِيبَوَيْهِ وغيرها ، مَات بمالقة سنة ٧٢٣هـ. انظر : بغية الوعاة ١٨٧/١ ، ١٨٨.

المفلحين من طلبة العلم ، فوجد في مختصر العين (١) أن الكلمة من ذوات الواو ولم يذكر صاحب المختصر غير ذلك ، ولم يكن –رحمه الله – رأى قول أبي الحسن اللحياني في نوادره (٢) أنه مما يتعاقب على لامه الواو والياء ، يقال : بأى يبأَى بأوًا وبأيًا ، كما يقال : شأى يَشْأَى شأوًا وشأيًا (٣) ، فلما رأى ذلك لم يقدّم شيئًا على أن اجتمع بالقاضي المذكور فقال له : ألم تسمع ما قال فلان (بَيْ على زيد) وإنما هو (بَوْ على زيد) ؟ لأنه من ذوات الواو ، ونص على ذلك صاحب مختصر العين وحمله على أن يرسل إليّ ويردّني عن ذلك الذي قلته.

واجتمعت أنا مع القاضي المذكور وحدثني بما جرى له مع الأستاذ ابن الفخار ، فذكرت له ما حكاه أبو الحسن اللحياني في نوادره ، وما قاله ابن جني في سر الصناعة (٤) ؛ فَسُرَّ بذلك ، وأرسل بعدُ إلى الأستاذ ابن الفخار ، وذكر له نص اللحياني وقول ابن جني ، وجمع القاضي بيننا وعقد في قلوبنا مودة.

---

(١) في العين : "بأو : البأوُ : من الزّهو والافتخار والكِبر. بَأَى يَبأَى فلانٌ على أصحابه بَأْواً شديداً" .

(٢) هو عَليّ بن الْمُبَارك – وَقيل : ابْن حَازِم – أَبُو الْحسن اللحياني من بني لحيان ، وَقيل : سمى بِهِ لعظم لحيته ، أَخذ عَن الْكسَائي وَأبي زيد وَأبي عَمْرو الشَّيْبَانِيّ ، وَله النَّوَادِر الْمَشْهُورَة.انظر : بغية الوعاة ١٨٥/٢.

(٣) شأى القوم شأوا وشأيا سبقهم. انظر : الأفعال لابن القطاع ٢١٥/٢.

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ٨٢١/٢ ، ٨٢٢.

قال الأستاذ : فكان الشيخ الأستاذ ابن الفخار من يومئذ يقصدني في منزلي في المواسم ويستشيرني في أموره على سبيل التأنيس – رحمة الله عليه – فأواه على فقد السادة أمثاله"(١).

(١) انظر : الإفادات والإنشادات ص ١٣٥ : ١٣٧ ، والأجوبة المرضية ص ١٧٨: ١٨٣ (المسألة الثانية والثلاثون).

الدراسة

عقد ابن جني في سر الصناعة أمثلة لذلك على غرار ما ورد في الحكاية السابقة فقد قال : وهذا فصل لإفراد الحروف في الأمر ونظمها على المألوف من استعمال حروف المعجم.

الهمزة : إذا أمرت من (وَأَى يَئِي) أي : وَعَدَ قلت : يا زيدُ إِ عمرًا ، معناه : عِدْ عمرًا ، والوَأْيُ : الوَعْدُ ، وتقول في التثنية (إيا) وفي الجماعة المذكرين (أُوْا) وللمرأة (إي) وللمرأتين (إيا) كالمذكرين ، وللنساء (إِيْنَ) كقولك : عِدْ وَعِدَا وَعِدُوا وعِدِي وعِدَا وَعِدْنَ ، فحذف الياء من (إ) علامة الوقف وحذف النون من (إيا) و(أُوْا) علامة الوقف أيضا ، وكذلك حذف النون من قولك للمرأة (إي) علامة الوقف ، والياء التي في قولك لها (إي) ليست بلام الفعل ، وإنما هي علامة التأنيث والضمير كالتي في قولك (عِدِي) ، والأصل فيه : (إِيِيْ) مثل (عِدِيْ) فأسكنت الياء استثقالًا للكسرة عليها ، وحذفت لسكونها وسكون ياء الضمير بعدها ، والياء في (إيا) لام الفعل بمنزلة دال (عدا) ، والياء أيضا في (إِيْنَ) لام الفعل بمنزلة دال (عِدْنَ) والنون بعدها علامة الجمع والضمير المؤنث كنون (عِدْنَ) .

الباء : يقال : بَأَى الرجلُ يَبْأَى إذا فخر ، فإذا أمرت منه قلت : ابْأَ يَا رجلُ ، أي : افخر ، فإن خففت الهمزة قلت : بَ يَا رجلُ ؛ وذلك أنك حذفت الهمزة وألقيت فتحتها على الباء ، فلما تحركت الباء استغنيت عن ألف الوصل لتحرك ما بعدها فقلت : بَ يَا رجلُ ، فإن ثنيت قلت على التحقيق : ابْأَيَا ، وعلى التخفيف : بَيَا ، وللجماعة على التحقيق : ابْأَوْا ، وعلى التخفيف : بَوْا

، وللمرأة على التحقيق : ابْأَيْ بوزن ابْعَيْ ، وعلى التخفيف : بَيْ ، وللمرأتين كالرجلين ولجماعة النساء على التحقيق : ابْأَيْنَ بوزن ابْعَيْنَ ، وعلى التخفيف : بَيْنَ (١).

و(بأى) فيها لغتان كما قال اللحياني : بأى يبأَى بأوًا وبأيًا ، وبناء على ذلك يجوز أن نقول في الأمر منها : (بَيْ على زيد) و (بَوْ على زيد) كما ذهب الشيخ أبو عبد الله بن الفخار ، مخالفًا بذلك ما ذهب إليه أبو بكر بن الفخار إذ قال : لا يقال إلا (بَوْ على زيد) ؛ لأنه من ذوات الواو كما ذكر صاحب مختصر العين.

وقول الشيخ عبد الله بن الفخار : "يقصدني – يعني أبا بكر بن الفخار – في منزلي في المواسم ويستشيرني في أموره على سبيل التأنيس" ما أحسنه من إنصاف أهل العلم للعلم وأهله ! حيث أفهم أن قصده إياه لم يكن لحاجته إليه ، إنما كان تأنيسًا له رحمه الله تعالى.

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٨٢١/٢ ، ٨٢٢.

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة ، له الحكم وإليه المرجع والمآب ، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد ....

فهذه حكايات ابن الفخار النحوية والصرفية التي وقعت له أو حضرها أو سمعها ، جمعتُها ودرستُها ، وقد خلصت من هذه الدراسة إلى بعض النتائج :

١-أظهرت حكايات ابن الفخار المستوى العلمي الكبير لدى طلبة سبتة ، فما بالك بمستوى علمائها ونبغائها ؟! ولعل الفضل في وجود هذا المستوى العلمي الرفيع يرجع إلى المراكز العلمية التي كانت منتشرة في أنحاء المدينة ، و أهم مراكز الإشعاع العلمي المساجدُ وملحقاتها من مدارسَ ومكتبات كما سبق من ذكرها في الحكايات.

٣- أظهرت الحكايات شخصية ابن الفخار وموقفه متمثلا في الاختيار والاعتراض ، ومن عبارات الاختيار : (وهذا من الأستاذ نظر حسن ، فكان أولى ، وهذا جواب حسن من ذلك الفتى ، وهو الصحيح إن شاء الله ، والقول في ذلك عندي ، والأجود) ، ومن عبارات الاعتراض : (وإن لم يكن ذلك لازما ، فيرحم الله الشيخ أبا حيان لقد أغفل أصلًا عظيمًا من أصول النحو).

٤-كانت اختياراته مشفوعة بالحجج والأدلة.

٥- ثراء المادة العلمية التي تضمنتها هذه الحكايات ، وطرافتها ؛ إذ في بعضها ضرب المسائل بعضها ببعض ، وإمتاع في المسألة المنظور فيها ، إلى غير ذلك من النكت المجتلبة المنقولة عن تلاميذه وعنه وعن شيوخه.

٦- ذِكْرهُ بعض حكايات متضمنة مسائل لم تُتَناول من قبله أو بعده ، كما في حكاية : علة جمع زوائد الفعل المضارع في (أنيت) خاصة ، وحركة الميم من لفظ (المهلة) التي هي من معاني (ثُمّ) أبالضم هي أم بالفتح ؟

١ - فهرس الآيات القرآنية

م	الآية ورقمها
١	ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢ البقرة)
٢	وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (١٩٥ البقرة)
٣	فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ (١٩٦ البقرة)
٤	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ (٢٢٨ البقرة)
	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ(١٨ آل عمران)
٥	وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ (١٨٧ آل عمران)
٦	وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ (١٢٧ النساء)
٧	وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ (٦ المائدة)
٨	هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ (١١٢ المائدة)
٩	رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا(١١٤ المائدة)
١٠	ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ (٩١ الأنعام)

١١	أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُم(٦٣ الأعراف)
١٢	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا (١٠٣ التوبة)
١٣	فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ (٥، ٦ مريم)
١٤	فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ(٧٢ طه)
١٥	فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى (٧٧ طه)
١٦	يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ (٣٣ المؤمنون)
١٧	قالُوا لَا ضَيْرَ (٥٠ الشعراء)
١٨	تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ (٢ السجدة)
١٩	يس ، وَالْقُرْآن الْحَكِيم ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (١، ٢ ، ٣ يس)
٢٠	وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا (١٢ القمر)
٢١	فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً (١٣ ، ١٤ الحاقة)
٢٢	أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ (٣٩ الحاقة)
٢٣	وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا (٤ المزمل)

٢٤	عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ (٦ الإنسان)
٢٥	وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ (٣٠ المطففين)
٢٦	اقْرَأْ باسم رَبك الذي خَلَق (١ العلق)

٢- فهرس القراءات

١	"وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ ما صنعوا " بضم الفاء (٦٩ طه)

٣- فهرس الأحاديث النبوية

١	قوله عليه الصلاة والسلام لورقه بن نوفل : (أو مخرجيَّ هم)

٤ – فهرس الأشعار

١	أتَهْجُرُ لَيْلَى بالفراقِ حبيبَهَا .... ومَا كانَ نفساً بِالفراقِ تطيبُ
2	فَظَل لنَا يومٌ لذيذٌ بِنعمةٍ ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحْسُه مُتغيِّبِ
3	شَربْنَ بِمَاء البَحْر ثمَّ تَرَفّعَت ... مَتى لُجَج خُضْر لَهُنَّ نَئِيجُ
4	مَا لِلْجَمالِ مَشْيُهَا وَئِيداً ... أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيداَ؟
5	أنَفْساً تطيبُ بنيْلِ المُنى.... وَداعي المنونِ ينادي جِهارا
6	وقالَ رائدُهم أرْسُوا نُزَاوِلُها ..... فَكُلُّ حَتْفِ امرئٍ يمضي لمقدارِ

7	لَسْنَ بِأنْيَابٍ وَلَا حَقَائِق ..... وَلَا ضِعَافٍ مُخّهُنَّ زَاهِقِ
8	ضَيَّعتُ حزمي في إبعادي الأملا..... وما ارعوَيتُ وشَيْباً رأسيَ اشتعلا
9	تعال فإنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُني ... تكُنْ مثلَ مَنْ يا ذِيب يَصْطَحِبَانِ
10	فلا تَسْأَلِينِي واسْأَلِي عن خَلِيقَتِي ... إِذا رَدَّ عافِي القدرِ من يَسْتَعِيرُها

٥- قائمة بمصادر الدراسة

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، تحقيق د /طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الغرناطي ، تحقيق / سلامة عبد القادر ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى عام ١٤٠١هـ.

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق د/رجب عثمان محمد ، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- أسرار العربية لأبى البركات الأنباري ، تحقيق الأستاذ/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.

– الإفادات والإنشادات للشاطبي ، دراسة وتحقيق الدكتور / محمد أبو الأجفان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣م.

– إكمال الأعلام بتثليث الكلام لابن مالك ، المحقق د/ سعد بن حمدان الغامدي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

– الأمالي الشجرية لابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان (بدون تاريخ).

– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م.

– بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

– تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.

– التبصرة والتذكرة للصيمري تح د/ فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق/ علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ ، ودار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– التفسير الكبير للفخر الرازي، : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ .

– توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق د/ فايز زكي دياب ، مطبعة دار السلام.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

– جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن عبد الرحمن الحسيني الإيجي الشافعيّ ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م.

– الجمل فى النحو لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

– الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ،المطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٩١٤م.

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني المكتبة التوفيقية(بدون تاريخ).

– الحدود في علم النحو للبجائي الأُبذيّ ، شهاب الدين الأندلسي ، تحقيق د/ نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٢ – السنة ٣٣ –١٤٢١هـ/٢٠٠١م

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.

– الخصائص لابن جنى تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

–الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، المحقق / محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية / الهند ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

– رصف المباني فى شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون تاريخ).

– روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان.

– شرح التسهيل لابن مالك وابنه ، تحقيق الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، جامعة أم القرى.

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

– شرح الجمل لابن الفخار ، رسالة دكتوراه للدكتور/ حماد بن محمد حامد الثمالي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٩ /١٤١٠ هـ.

– شرح الرضي على الكافية تحقيق / أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

–شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين النُّوَيْري ، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ، دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– شرح الفارضي لألفية ابن مالك ، تحقيق د / مصطفى شحاته الحسنين أبو سمرة ، وهو رسالة محققة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .

– شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

– شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة (بدون تاريخ).

– علل النحو لأبى الحسن الوراق تحقيق د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

– العين للخليل بن أحمد تحقيق الدكتورين/ مهدى المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٥م.

– غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

– الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق /علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعرفة – لبنان ، الطبعة الثانية.

– القاموس المحيط للفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

– كتاب سيبويه تحقيق/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

– الكشاف للزمخشري، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، الجزء الأول تحقيق/ غازي مختار طليمات ، الجزء الثاني تحقيق د / عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

– لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ.

اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ،تحقيق د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- المخصص لابن سيده ، المحقق /خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، والجزء الثاني سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب تحقيق / ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث، دمشق (بدون تاريخ).

- المصباح المنير للفيومي، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

– معاني القرآن للفراء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (بدون تاريخ).

– معاني القرآن للنحاس ، تحقيق أ / محمد على الصابوني ، طبع جامعة أم القرى / مكة المكرمة / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ .

– معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر – بيروت.

– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، دار السلام، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م ، وطبعة أخرى / دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد ، وعلي حمد الله.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧م.

– المقتضب للمبرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.

– نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ، المحقق: إحسان عباس ، دار صادر– بيروت .

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت.

عبد الحميد هنداوي.

- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق د/ إحسان عباس ، بيروت دار صادر ١٣٩٨هـ ،١٩٧٨م.

٦- محتويات البحث

الموضوع
المقدمة.
التمهيد : أولًا : ابن الفخار ، حياته وآثاره. ثانيًا : التعريف بالحكاية لغة واصطلاحًا.
المبحث الأول : الحكايات النحوية.
الحكاية الأولى : علة جمع زوائد الفعل المضارع في (أنيت) خاصة.
الحكاية الثانية : حكم إيلاء الاسم لـ (هل) إذا كان في حيزها فعل مشتغل بضمير.
الحكاية الثالثة : حكم حذف الضمير المجرور بالحرف من الصلة في نحو : (رغبتُ فيما رغبتَ فيه).
الحكاية الرابعة : حكم المضارع بعد كلمة بمعنى الأمر ، نحو : (حسبُك ينمِ الناسُ).
الحكاية الخامسة : العامل في الخبر.
الحكاية السادسة : (أنّ) المفتوحة الهمزة بين الأصالة والفرعية.

الحكاية السابعة : معنى الباء في قوله تعالى : "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ".
الحكاية الثامنة : وَجْهُ قوله تعالى :" تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ"، بعد قوله :" فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ".
الحكاية التاسعة : إثبات العلامة في العدد (ثلاثة) من قوله تعالى : "ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" مراعاة لمعنى (قروء) في أنها (الأطهار) ، أم أن اللفظ مجمل ؟
الحكاية العاشرة : علة بناء (كم).
الحكاية الحادية عشرة : إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.
الحكاية الثانية عشرة :حكم الفعل المضارع بعد الطلب إن لم يقصد الجزاء
الحكاية الثالثة عشرة : إعراب الفعل الواقع بين الجزمين غير مصحوب بحرف عطف.
الحكاية الرابعة عشرة : اشتراط تعدد مانع الصرف وَنَفْيُ اشتراط مانع الإعراب ، ولم كان سبب بناء الاسم أقوى من سَبَبَيْ منع صرفه ؟
الحكاية الخامسة عشرة : الوقف على (ريب) أو (فيه) ؟ في قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ".
الحكاية السادسة عشرة : حكم تقديم التمييز على عامله.

الحكاية السابعة عشرة : حكم تقديم الفاعل على عامله.
المبحث الثاني : الحكايات الصرفية.
الحكاية الأولى : حركة الميم من لفظ (المهلة) التي من معاني (ثُمّ) أهي بالضم أم بالفتح؟
الحكاية الثانية : تصغير الثلاثي المؤنث الخالي من التاء.
الحكاية الثالثة : مسائل عشر وُجِّهت لابن خميس من غوامض الاشتقاق.
الحكاية الرابعة : (إجازة) أصلها ووزنها.
الحكاية الخامسة : تصريف (بَأَى).
الخاتمة.
الفهارس.
١ – فهرس الآيات القرآنية.
٢– فهرس القراءات.
٣– فهرس الأحاديث النبوية.
٤ – فهرس الأشعار.

٥- فهرس أهم مصادر الدراسة.
٦- محتويات البحث.